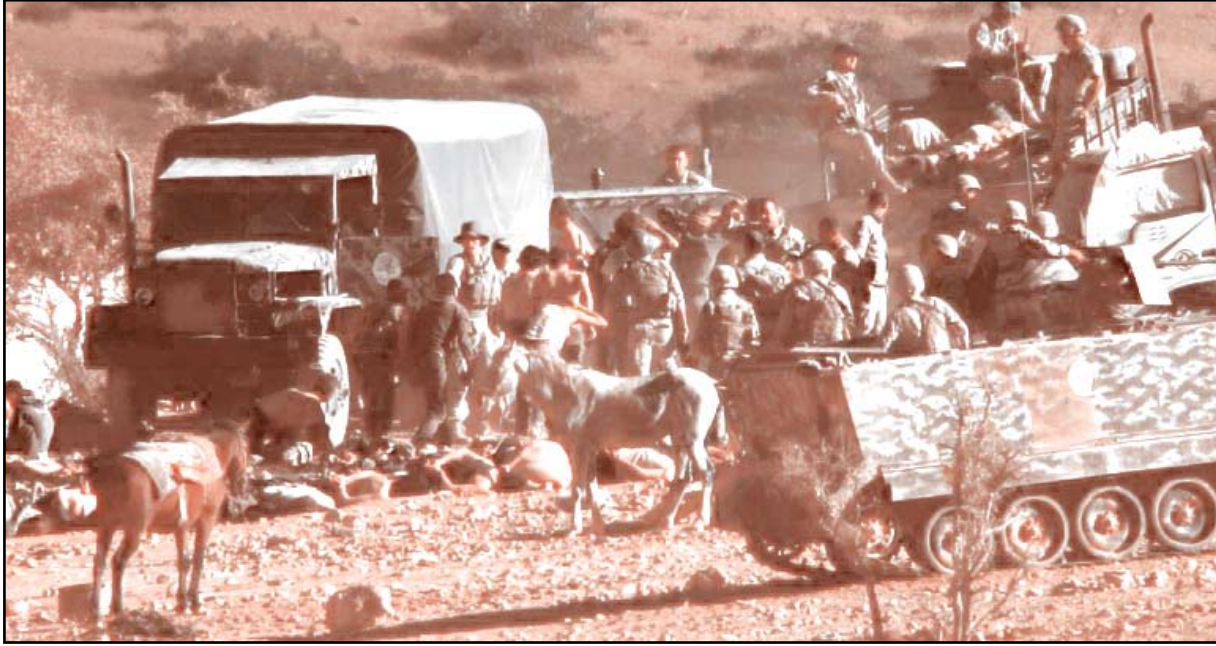


موجات الحر.. على الموقوفين

يعاني اللبنانيون ومعظم إخوانهم في أقطار العالم من أزمة مناخية حادة، فدرجة الحرارة قاربت الأربعين، بينما لامست الخمسين في أقطار خليجية وإفريقية أخرى. وقد استطاعوا التغلب على موجات الحر باستعمال المكيفات والمراوح وشرب الماء البارد. لكن إخوانهم من النازحين السوريين أدوا ضريبة نزوحهم باحترق مخيماتهم في سهل البقاع (قب اليباس وبيز اليباس)، حيث احترقت الخيام، وبيات نزلوها مشردين في العراق. لكن المعاناة الأكبر كانت من نصيب المعتقلين والموقوفين في وزارة الدفاع، حيث أعلن بيان صادر عن وزارة الدفاع أن أجهزتها مارست عمليات أمنية استباقية وأوقفت مجموعة من الشباب بتهم مختلفة، بعضهم قالت أنهم إرهابيون تكفيريون، وبعضهم لا يحملون وثائق شخصية أو يقودون دراجة بخارية دون ترخيص. وهؤلاء يجري حشرهم أياماً في مراكز التحقيق، إلى أن يمثلوا أمام المحققين، مما أدى إلى وفاة أربعة منهم اختناقاً، ودفع بالجهة المسؤولة إلى نقلهم للمستشفى، حيث تبين أنهم يعانون مشاكل صحية مزمنة. وبعد ذلك بساعات يدلي وزير الداخلية بتصريح يقول فيه أن لدينا ستة آلاف سجين، وسجوننا لا تتسع لأكثر من ألفين، والجديد في الأمر أن عدد الموقوفين السوريين ناهز الألفين... فكيف لا يقضي هؤلاء اختناقاً قبل توجيه أي تهمة إليهم؟

١٦
صفحة

١٠٠٠
ليرة



بعد عملية عرسال وحرائق المخيمات
ملف النزوح السوري
إلى الواجهة مجدداً
التحديات التي تواجه الحكومة
في المرحلة المقبلة؟!

وساطة دولية بين «حماس» و«عباس»
النائب باسل غطاس:
أدخل السجن الإسرائيلي
مرفوع الرأس



لماذا صنعوا هذا الهجوم على قطر؟
هل ستؤدي مقاطعة السعودية لقطر
إلى دفعها لأحضان إيران؟

مصر: الحكم بالإعدام على عشرين متهماً
في قضية «أحداث كرداسة»
نيابة أمن الدولة بمصر تحبس ابنة الشيخ القرضاوي وزوجها
بتهمة «الانضمام للإخوان»



وجهة نظر

الثنائية المزدوجة التي تحكم لبنان

بقلم: أيمن حجازي

تنهك القوى السياسية اللبنانية في التحضير الهادئ للانتخابات النيابية المقرر إجراؤها في شهر أيار من العام القادم ٢٠١٨، وهي تنكب أولاً على محاولة استيعاب القانون الانتخابي الجديد وفهمه داخل أطرها الخاصة ومن ثم الانتقال نحو الإعداد السياسي واللوجستي والمالي للمنازلات الكبرى التي ستشهد الساحة اللبنانية في حال سماح الظروف والأجواء بإجراء تلك الانتخابات الموعودة. وهذا ليس تشكيكاً بجدية التوجه الرسمي نحو إجراء الاستحقاق الانتخابي المؤجل من ربيع عام ٢٠١٣، ولكنه مماشاة ومجاراة لبعض المشائمين والمشككين بحدوث الانتخابات في واقع إقليمي ملتهب يحرق بالساحة اللبنانية المصابة بهشاشة استقرارها.

ويضلعنا عن الانتخابات العامة المقررة في ربيع العام القادم انتخابات فرعية يفترض أن تجرى خلال شهرين في قضاءي كسروان وطرابلس، لملء الفراغ في مقاعد نيابية ثلاثة، أولها للجنرال ميشال عون الذي انتقل إلى سدة الرئاسة الأولى، وثانيها للنائب الرحل بدر ونوس، وثالثها للنائب المستقيل روبري فاضل.

ويتور السؤال الكبير على مستوى التحالفات حول علاقة التيار الوطني الحر بتيار المستقبل، وحول علاقة التحالفات الانتخابية بالتمحور السياسي الذي كان قائماً بين قوى كل من معسكري الرابع عشر والثامن من آذار. ففي الأجوبة عن السؤال الكبير الأنف الذكر تتوافر الكثير من المعطيات المتعلقة بالعديد من المعارك الانتخابية الموعودة في كثير من الدوائر.

ويمكن المتتبع للعلاقة بين تيار المستقبل والتيار الوطني الحر أن يسجل الإيجابية الكبيرة الواضحة والمموسة منذ الانتخابات الرئاسية التي أوصلت العماد ميشال عون إلى قصر بعبدا والتي تصاغ عبر ثنائية قوامها وزير الخارجية ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، ورئيس مكتب الرئيس سعد الحريري نادر الحريري. وهي ثنائية أثبتت فعاليتها المميزة، فالرجلان كل من موقعه قادر على حلحلة العقد والمصاعب وعلى تسويق الحلول والطروحات لدى مرجعياتهما. ولا يضاهاى هذه الثنائية الا ثنائية وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق ورئيس لجنة الارتباط والتنسيق في «حزب الله» الحاج وفيق صفا اللذين برعا في تدوير الزوايا واخضاع كافة المعضلات الأمنية الشائكة والعالقة بين الفريقين للمعالجة الدقيقة والسليمة. وقد باتت البلاد ترزح منذ الخريف الماضي تحت هذه الثنائية المزدوجة التي تزددان بها الساحة اللبنانية. وتكمن الأهمية البالغة لهذه الثنائية المزدوجة في أنها باتت قادرة على عزل الحجم الكبير من الخلافات السياسية بين هذه الأطراف السياسية الأربعة وحلفائهم، والانصراف إلى تنمية العمل على قواسم مشتركة محلية تقسح في المجال أمام استقرار لبناني نسبي يحول دون انهيار الوضع اللبناني أو انفجاره. فهل يمكن أن تنسحب هذه القواسم المشتركة على خريطة التحالفات الانتخابية القادمة مجدداً بأقل قدر ممكن من التوتر السياسي المفترض؟ ونحن أمام نموذج واضح في صياغة التعايش بين المختلفين في السياسة حيث يرصد الجميع بشكل صارخ حجم الهوة الكبيرة التي تفصل بين الأطراف المشاركة في الحكومة الحالية حول الصراعات الإقليمية الساخنة التي يجاهر حيالها تيار المستقبل بالميل إلى الموقف السعودي فيما يطلق الأمين العام لحزب الله المزيد من المواقف المضادة للسياسة السعودية والمتلاحمة مع السياسة الإيرانية، دون أن يفسد ذلك في الود قضية. حمى الله جبران ونادر ونهاد ووفيق وسدد خطاهم، فالبلد أمانة بين أيديهم... رفقاً به... قصدت البلد.

المشنوق: سياسيون يتدخّلون لإطلاق مطلوبين



طالب وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق بـ «وقف التدخّلات السياسية وتعامل القضاء بجديّة أكبر حيال موضوع الموقوفين في قضايا إطلاق النار العشوائي»، مؤكداً أن «ظاهرة جرائم القتل المتعمد مردها ليس السلاح المتقلّتل بل العقل المتقلّتل». ولام السياسيين على «تدخلهم لإطلاق بين ٧٠ و ٨٠ موقوفاً من أصل ٩٠ جهدت قوى الأمن الداخلي لتوقيفهم خلال أسبوع كامل، بسبب إطلاقهم رصاص الإبهتاج بعد صدور نتائج الامتحانات الرسمية الخميس الفائت، وخرج بعضهم بعد نصف ساعة أو ساعة بسبب تدخلات سياسية لدى القضاة»، معتبراً أن «ما جرى يهدد الأمن، لأن من يعرف أنه سيخرج فوراً بواسطة سياسي يدعّمه لن يتورع عن إطلاق النار مجدداً، والسبب المقبل ستصدر نتائج الامتحانات الرسمية في الثانوية العامة، فمن سيمنع الناس من إطلاق الرصاص ابتهاجاً؟».

جنبلات يستفسر عن ملف البواخر

سال رئيس «اللقاء الديموقراطي» النائب وليد جنبلاط عبر «تويتر»: «هل صحيح أن قرار مجلس الوزراء حول ملف البواخر الكهربائية، الذي حوّل إلى دائرة المناقصات مزور أو محرّف عن القرار الأصلي؟».

«الاتحاد العمالي»

إنداز أخير لإقرار السلسلة أطلق رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر «الإنداز الأخير قبل العاصفة» لإقرار سلسلة الرتب والرواتب لكل الفئات المعنية، ووضعها موضع التنفيذ العملي في موعد أقصاه نهاية تموز الجاري، «خصوصاً في ظل المناخات الإيجابية السائدة». كلام الأسمر جاء خلال مؤتمر صحافي مشترك عقده مع رئيس هيئة التنسيق النقابية نعمة محفوض في مقرّ الاتحاد.

ثانية يفقدون حماسهم من أجل العودة.

كنعان تخوّف من «مسرّحية جديدة» لسلسلة الرواتب

التقى البطيرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان الذي أشار إلى أن «البحث تطرق إلى الإنجازات المرتقبة، وخصوصاً أن أهم ما لدينا لتقديمه إلى اللبنانيين هو الموازنة، بعد ١٢ عاماً من غياب الإنفاق القانوني، ووصول العجز إلى ٧ مليارات دولار وتناميه سنوياً بوتيرة عالية، مما يعني أن الجمود الذي نشهده سيكون أكبر إذا لم نضع حداً لهذا التقلّتل». وأكد «أنا اليوم بتنا قاب قوسين من إقرار الموازنة في لجنة المال»، داعياً الحكومة ووزارة المال إلى «مقاربة هذا الملف دستورياً وقانونياً، لنتمكن معا في نهاية تموز الجاري من الخروج ببشرى للبنانيين بأنه بات لديهم موازنة واعتمادات شفافة، والتزام الإدارات والمجالس والصناديق والوزارات المختصة سقفاً معيناً للإنفاق».

«المستقبل» تردّ بعنف على نصرالله: استعلائي يُلغي الدولة

ردت كتلة «المستقبل» بعنف على الكلام الصادر عن الأمين العام له، حزب الله، السيد حسن نصرالله المهذب بفتح الحدود أمام «المقاتلين» من العالم العربي والإسلامي في أي معركة تشنها «إسرائيل» على لبنان أو سوريا، «وهذا ما يضرب عرض الحائط أي وجود لدولة أو سلطة أو سيادة لبنانية، ملغياً بذلك أن يكون للشعب اللبناني رأي في ما يقوله أو في ما يعمل على توريث لبنان به». وقال بيان للكتلة عقب اجتماعها برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة، «إن السيد نصرالله بكلامه الاستعلائي والافرادي يلغي دور الدولة وسيادتها، وهذا مستنكر ومرفوض. فهو يفرض إرادته ومصالحه ومصالح إيران على اللبنانيين ويدفع في اتجاه تحويل لبنان أرضاً سائبة يستطيع أن يدخلها من يريده أو من يستدعيه هو ومن كل جنسيات المقاتلين المرتزقة من شتى أنحاء العالم، بما يخالف بشكل صارخ الدستور والقوانين اللبنانية».

الجيش: وفاة ٤ من موقوفي عرسال بسبب مشكلات صحية!

أعلنت قيادة الجيش - مديرية التوجيه في بيان، أنه «على أثر العملية الأمنية الإستباقية التي نفذتها وحدات الجيش في مخيمات عرسال، والتي أسفرت عن مقتل أربعة إنتحاريين، كانوا يعدّون لعمليات أمنية في الداخل اللبناني، تمّ توقيف عدد من المطلوبين المتورّطين في التخطيط والإعداد للعمليات المذكورة، ولدى الكشف الطّبي المعتاد الذي يجريه الجسم الطّبي في الجيش بإشراف القضاء المختص، تبين أن عدداً منهم يعاني مشكلات صحية مزمنة قد تفاعلت نتيجة الأحوال المناخية، وقد أخضع هؤلاء فور نقلهم للمعيّنة الطبيّة في المستشفيات لمعالجتهم قبل بدء التحقيق معهم، لكن ظروفهم الصحية قد ساءت، وأدت إلى وفاة كل من السوريين مصطفى عبد الكريم عيسه، خالد حسين المليص، أنس حسين الحسيكي وعثمان مرعي المليص، وقد وضع الأطباء الشرعيون تقاريرهم حول أسباب الوفاة، وعلى الفور بادرت قيادة الجيش إلى إخضاع الموقوفين الآخرين للكشف الطّبي، للتأكد من عدم وجود حالات مماثلة تستدعي نقلها إلى المستشفيات، وللتأكد ممّا إذا كان بعضهم قد تناول عقاقير سامّة تشكل خطراً على حياتهم».

اللواء إبراهيم يحذر من مكن أمنى ينصب للمخيمات

حذر المدير العام للأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم من «مكن أمنى - عسكري ينصب لمخيمات اللجوء الفلسطيني، ويراد منه استدراج لبنان واللاجئين وتوريثهم في ما لا يريدونه من مواجهة يحرصون على تجنبها على الدوام لأسباب سياسية وعسكرية وأمنية، وتتصل اتصالاً وثيقاً وشديداً بملفات إقليمية ودولية وتلقي بثقل إضافي في وقت يُن فيه لبنان أساساً وعلى كل المستويات من أعباء النزوح السوري».

ولفت إبراهيم إلى أنه «مقارنةً بغيرنا من الدول التي تعتبر أهدافاً للإرهاب، سجلنا نجاحاً استثنائياً في ضمان السلم الداخلي والاستقرار، على رغم تسجيل نسبة ارتفاع الجرائم والحوادث بين الناس ما يستدعي إجراءات جذرية مشددة وقوية من الأجهزة الأمنية والعسكرية، كل بحسب صلاحياته ودوره في حفظ الأمن في الداخل وعلى الحدود وهذا هاجس أمنى كبير».

جريساتي: لا محرّمات بالتواصل مع الدولة السورية



أكد عضو «كتل التغيير والإصلاح» الوزير سليم جريساتي أن «لا محرّمات ولا عقد بالتواصل مع الدولة السورية المعترف بها في الأمم المتحدة والتي نتبادل معها التمثيل الدبلوماسي وأيضاً بعض الاتفاقيات التي لا تزال سارية المفعول».

وقال بعد اجتماع الكتل برئاسة الوزير جبران باسيل: «المصلحة اللبنانية العليا تقضي بأن يعود النازحون السوريون إلى بلدتهم وهذه مصلحةهم أيضاً. هناك مناطق آمنة واسعة في سورية، لأسباب يجب أن تعيق هذه العودة ولن نالو جهداً ووسيلة كي يعود النازح إلى أرضه، خطر النزوح كيانى». وأضاف: «بعد كل ما حصل لا يرضى عقل راجح هذه التحفظات السياسية المتحجرة والمقاربات العقيمة».

العائدون إلى سورية طلبوا إلى «العسكرية»

كشفت مصادر لبنانية مطلعة أن الدفعة التي عادت من النازحين السوريين في ١٠ حزيران الماضي إلى بلدة عسال الورد السورية من مخيمات عرسال اللبنانية الحدودية مع سورية، على خلفية وساطة تدخل فيها «حزب الله»، شكّت من الإخلال بالاتفاق الذي أخذ «حزب الله» على عاتقه تنفيذه ويتضمن إعفاء الشباب من الخدمة العسكرية، على أن يتم تنظيم ملفاتهم الأمنية شرط أن يصبحوا تابعين أمنياً لمنظومة النظام السوري و«حزب الله».

وأوضحت المصادر ذاتها أن الأهالي عندما وصلوا إلى قريتهم ومحيطها قالوا إن النظام السوري طلب منهم أن يلتحقوا بخدمة العلم، وبعثوا بأخبار إلى لبنان أنه لم يتم التزام الاتفاق، ما جعل النازحين الذين كانوا يرغبون بالعودة ضمن دفعة

هرموش: التعامل مع المسيء لا مع جميع اللاجئين



اللجوء السوري، معلناً تأييده ودعمه لمنع حالات الإرهاب والتطرف من الاختباء داخل مجتمعات وتجمعات اللجوء السوري.

في المقابل، طالب هرموش بتنفيذ العمليات الأمنية باحترافية تتعامل مع المسيء ولا تتعامل مع جميع اللاجئين من خلال المسيئين.

رأى رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان، الأستاذ أسعد هرموش، أن أمام الحكومة استحقاقات كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. واعتبر هرموش في حديث له «إذاعة الفجر» أن رد مجلس النواب لسلسلة الرتب والرواتب للمرة الخامسة سيكون فشلاً ذريعاً. وتوقع هرموش أن تنأى الحكومة بنفسها عن التنسيق مع حكومة النظام السوري في ما يتعلق باللاجئين السوريين في لبنان. وحذر من تحول تجمعات اللاجئين السوريين إلى بؤر تطرف وإرهاب وعنف بحال وضعهم في أقفاص أمنية دون معالجة اجتماعية ومعيشية، مشدداً على عدم إمكانية إعادة اللاجئين السوريين دون تهيئة الظروف المناسبة.

بالتزامن، تمّن هرموش العمليات التي يقوم الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية في التعامل الأمني مع ملف

لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الإمارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١.٥ دولار أو ما يعادلها.

خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

داخل لبنان: ٢٥ ألف ليرة للأفراد / ١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات

ثمن النسخة

الإشتراكات

كلمة الأمان

يعاني لبنان منذ الاستقلال أزمت سياسية وطائفية متلاحقة، من الانقسام الطائفي والحرب الأهلية عام ١٩٥٨، إلى الصدام بين الجيش اللبناني والفصائل الفلسطينية عام ١٩٦٩ بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن بعد ما سمي «أيلول الأسود»، إلى الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ التي استمرت سنتين، إلى الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢ الذي اجتاحت نصف الأراضي اللبنانية، إلى الاعتداءات الإسرائيلية وتحرير معظم الأراضي المحتلة في الجنوب اللبناني.. بعد هذه المحطات لم تتوقف الأزمات اللبنانية، لكنها لم تعد صدمات عسكرية، بل تحولت إلى صراعات سياسية وصلت حد تجميد الحياة السياسية بعدم إجراء انتخابات نيابية منذ عام ٢٠٠٩، وتمديد للمجلس القديم، انتهاء بشغور القصر الرئاسي وتوقف المجلس النيابي (الممددة ولايته) عن انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

لكن الصراع السياسي آذن منذ ستة أشهر بالتوقف. فقد جرى انتخاب رئيس جديد للجمهورية، كان مفروضاً من عدد من القوى السياسية، ومرفوضاً من قوى سياسية أخرى، وجرى تشكيل حكومة العهد الأولى، التي كان من المفترض أن تكون «حكومة انتخابات»، فقد حرصت معظم القوى السياسية على صياغة قانون جديد للانتخابات، ورفضها إجراء الانتخابات بموجب ما سمي «قانون الستين»، إلى أن توافقت هذه القوى على قانون جديد للانتخابات يعتمد النسبية، ويقسم لبنان إلى خمس عشرة دائرة انتخابية. لكن أين نحن من الانتخابات، ومتى سوف تحط رحالها؟! هذا ما يشك اللبنانيون بوقوعه في موعده المحدد، أي شهر أيار ٢٠١٨.

أما في الجوار السوري، فقد انطلقت ثورة شعبية عام ٢٠١١، وتحولت إلى حرب أهلية بعد الانقسام الذي أصاب الجيش السوري والشارع السوري. وتحولت المواجهات بين فصائل سورية حملت السلاح دفاعاً عن حقها في أن يكون لها نظام ديمقراطي منتخب، ودخول حزب الله وإيران في هذه الحرب، وصولاً إلى أن تتحول سوريا إلى ساحة صراع بين القوى المتطرفة، والتكفيرية أحياناً.. ثم دخول القوى الإقليمية في هذه الحرب (تركيا وإيران)، وقوى دولية (روسيا والولايات المتحدة الأميركية).

كانت الحرب الدائرة في سوريا أكبر من قدرة النظام السوري أو المعارضة السورية على احتوائها، واستطاع النظام الحاكم في دمشق بالتنسيق مع النظام الحاكم في بغداد، استبدال مجموعات متطرفة كـ«تنظيم الدولة» و«النصرة» وعدد من الفصائل المقاتلة، وأن يجري ردها بألاف من غلاة المنظرين، استطاعوا أن يبسطوا سيطرتهم على مناطق واسعة من الأراضي السورية والعراقية، وأن يضعهم تحت مجهر الإعلام العالمي، بحيث يقتنع المراقبون بأن المواجهة في الساحة السورية ينبغي أن تكون لاستئصال هذه القوى المتطرفة، التي وضعت يدها على أنابيب النفط والغاز، لكي تصبح لديها موارد مالية تستطيع بها إقامة ما يشبه «الدولة» في عدد من المناطق السورية والعراقية، وأبرزها الموصل والرقّة. وهكذا لم تعد عملية إسقاط النظام السوري أولوية، بل القضاء على المنظمات الإرهابية، لأن خطرهما امتد إلى أقطار أوروبية،

لبنان واللبنانيون والأزمة السورية حتى متى وإلى أين؟

تعيش فيها جاليات عربية ومسلمة، شكلت أرضاً خصبة للفكر المتطرف. ماذا عن الساحة اللبنانية؟ كان من البديهي أن يتأثر الشباب المسلم اللبناني بتداعيات الحرب الدائرة في سوريا، خاصة بعد أن استعمل النظام السوري، مدعوماً من روسيا وإيران، سلاح الطيران ومدفعية الدبابات والبراميل المتفجرة لضرب فصائل المعارضة السورية وتدمير المدن والقرى والأحياء السكنية، مما حمل الملايين من أبناء الشعب السوري إلى مغادرة مدنهم وقراهم، وأن يصبحوا مشردين في كل أنحاء الأرض.

معروف أن لبنان تربطه حدود مشتركة مع سوريا، لذلك فقد لجأ قرابة المليون ونصف المليون نازح سوري إلى الأراضي اللبنانية، ومعظم هؤلاء يعيشون في مخيمات عشوائية، لا تتوفر فيها الخدمات الإنسانية أو الرقابة الأمنية. ويتحدث المراقبون عن حاجات هؤلاء النازحين، خاصة في برد الشتاء وحر الصيف، فضلاً عن أن يصبحوا لقمة سائغة للفصائل المسلحة، معتدلة أو متطرفة، حتى باتت تهمة الإرهاب والتطرف جاهزة لاطلاقها على كل نازح أو لاجئ، يغادر سكنه وأهله فيلجأ إلى لبنان أو تركيا أو غيرها، ليجد بعض الدعم أو الإيواء من الهيئات الإنسانية أو الجمعيات الإغاثية. هذا في الساحة المناوئة للنظام، أما في المقلب الآخر فنجد مجموعات مسلحة وميليشيات طائفية تعبر الحدود إلى الداخل السوري، دون حسيب أو رقيب. تذرعت هذه المجموعات الطائفية أولاً بالدفاع عن مقام السيدة زينب، ثم عندما أوغلت في قتال الشعب السوري في محافظات حلب والباب وغيرها، وحملوا جثامين قتلاهم إلى القرى التي خرجوا منها في لبنان.. تكشف معالم المواجهة، وأنها كانت وما تزال دفاعاً عن النظام الجائر، متذرعين بالدفاع عن المقاومة والممانعة، وهي التي لم يعد لها محل في موجات السنوات الست السالفة.

لقد اعتمد لبنان سياسة النأي بالنفس التي اعتمدها حكومة الرئيس نجيب ميقاتي في التعاطي مع الملف السوري، رغم أن شركاءه في الحكومة كانوا يرسلون أرتال المقاتلين دفاعاً عن النظام، الذي -حسب توصيفهم- كان آيلاً إلى السقوط لولا دفاعهم عنه. وهذا الموقف انسحب لتعتمده حكومة الرئيس الحريري. لكن الممارسة على الأرض تخالف ذلك، لا سيما بعد الموقف الذي ورد في خطاب أمين عام حزب الله، من «فتح الحدود اللبنانية أمام مئات الآلاف من المقاتلين من كل أنحاء العالم العربي والإسلامي في أي معركة تشنها إسرائيل ضد لبنان»، وماذا عن الخبر الذي تداولته وسائل الإعلام عن مقتل أربعة «انتحاريين» كانوا في عهدة الجيش اللبناني، بعد أحداث عرسال التي سقط فيها قتلى وجرحي.. وأنه لدى الكشف الطبي المعتاد تبين أن عدداً من الموقوفين يعاني مشاكل صحية، وانها تفاعلت نتيجة الأحوال المناخية.

هنا لا بد من أن تستشعر الأجهزة الأمنية والعسكرية مسؤوليتها عن الموقوفين لديها، لأن تهمة الانتحاري أو الإرهابي باتت جاهزة لتطال أي معتقل على الحدود السورية أو في عرسال، خاصة أن وزير الداخلية تحدث عن الظروف المأساوية التي يعاني منها المعتقلون، وأن هناك الآن ما يقارب ألفي معتقل سوري ينتظرون المحاكمة... ■

بعد إقرار قانون الانتخاب ولقاء بعثا التشاوري

ما هي التحديات التي تواجه الحكومة في المرحلة المقبلة؟!



المؤسسات، من مجلس خدمة مدني، ومجالس رقابة ومتابعة كالتفتيش والمناقصات ورفع الوصاية والتدخل عن القضاء وبقية المؤسسات، وقد شكّل تصريح وزير الداخلية، نهاد المشنوق، حول تدخلات لإطلاق سراح الموقوفين بتهمة إطلاق الرصاص امتحانات لصدور نتائج امتحانات

بذ لهذه الحكومة أن تتحرّك في هذه الملفات الحياتية المهمة دون إهمال أي منها، ولا بد عند مقاربتها الخروج من أي منطق كيدي أو سياسي أو ما سوى ذلك. الحكومة مسؤولة حتى آخر لحظة من نصريفها للعمل عن مصالح اللبنانيين كافة، ولا بد لها من العمل بشكل جاد وفعل لحل الأزمات التي يعاني منها البلد بكل شفافية ومسؤولية، وهنا يأتي ملف الكهرباء الذي انقضى عليه قرابة ثلاثة عقود من دون أن يجد لنفسه النهاية السعيدة التي تجعل المواطن اللبناني يتخلص من فاتورة الدولة وفاتورة المولدات المحلية لصالح دفع فاتورة واحدة فقط. وهذا بالطبع ما ينسحب على الماء والهاتف والطرق وبقية الأمور الحياتية الأخرى.

الملف الذي لا يقل أهمية عن سابقه هو الملف الأمني، وقد حذر بعض القادة الأمنيين من انزلاق لبنان إلى فتنة هو بغنى عنها، وهذا يحتاج إلى تعزيز ثقة المواطن والمقيم بالدولة، ولا يمكن أن يتأتى ذلك من خلال الحلول الأمنية التي يلجأ إليها البعض، بل من خلال تعزيز منظومة الشفافية والعدالة من خلال دولة المؤسسات، ومن خلال تخفيف الإجراءات التي تتخذ بحق بعض المواطنين بينما يتم التساهل مع مواطنين آخرين. وفي هذا السياق يأتي الحديث أيضاً عن ملف اللاجئين السوريين وهو تحدٍ ليس سهلاً، خاصة في ظل تنامي حالة التحريض ضد اللاجئين، سواء من خلال الخطاب الإعلامي السياسي، أو من خلال التحريض الميداني العملي، وقد لاحظنا في المرحلة الأخيرة كيف جرى العمل على محاولة شيطنة اللجوء السوري في لبنان، والضغط على الحكومة من أجل فتح حوار مع النظام السوري، هو أنشبه ما يكون بمحاولة تطبيع العلاقة مع النظام وإعادته إلى الخطيرة الدولية.

هي أذا مجموعة تحديات ليست سهلة ولا قليلة أمام الحكومة والعهد في المرحلة المقبلة، فإما أن تثبت هذه الحكومة ومن خلفها العهد أن العمل منصّب على بناء دولة المؤسسات فعلاً لا قولاً، وبذلك يتعزز منطق الثقة بالدولة والمؤسسات، وإما أن تثبت التجربة عكس ذلك ومعها سيفقد المواطن مزيداً من الثقة بالدولة والمؤسسات وبالوطن أيضاً وليس في ذلك مصلحة لأي من الأطراف. ■

سيكون صاحب فرصة أكبر حتى ولو لم يتمتع بأدنى معايير الكفاءة.

وأما مسألة التوظيف السياسي للمواقع التي يشغلها الأطراف السياسيون فحدث ولا حرج، فكل فريق منهم يعتبر الوزارة أو الدائرة التي يشغلها ملكاً للجهة السياسية التي ينتمي إليها، وبالتالي فإنه يتعامل مع بقية المواطنين على هذا الأساس، فمحازبوه ومنطقة النفوذ التي تعود إلى قوته السياسية أولى بالعمل وتقديم الخدمات من أي منطقة أو مؤسسة أو مواطن آخر. وهذا رأس التوظيف السياسي خارج إطار القانون والمؤسسات.

ولا ننسى أن من التحديات التي تواجهها الحكومة والعهد أيضاً ملف الأزمات الحياتية والمعيشية العادية (كهرباء، ماء، نفايات، طرقات، ...). فلا يمكن الحكومة أن تنظر إلى نفسها على أنها حكومة انتخابات، وقد أنجزت ما عليها من إقرار قانون انتخابي، والاكتماء بعد ذلك بالانتظار إلى ما بعد إجراء الانتخابات، إذ لا

المرحلة المتوسطة، وما سببه ذلك من أذى، وقد كانت فضيحة من العيار الثقيل كشفت حجم التأثير على المؤسسات، وخاصة القضاء، وهو ما يؤكد أن الحديث عن تفعيل عمل الحكومة ومؤسساتها ليس إلا نراً للرماد في العيون، وعملية لن تنظلي على الشعب اللبناني.

أما التحدي الذي لا يقل أهمية فهو خروج هذه القوى المهيمنة من منطق المحسوبية والمحاصصة عند كل منعطف وظيفي أو خدمي، وهذه من الآفات الكبيرة التي يعاني منها لبنان، فنجد أن مجرد توظيف في أي وظيفة عادية وبسيطة في أية دائرة أو وزارة تخضع عند الأطراف المتحكمة بقرار الحكومة إلى منطق المحاصصة، والمحسوبية، فإذا كان المتقدم لهذه الوظيفة يتمتع بالكفاءة والقدرة وكل الشروط، إلا أنه غير خاضع سياسياً لهذه الجهة أو تلك فإنه لن يتمكن من الحصول بكفاءته على تلك الوظيفة، في حين أن غيره ممن يخضع لهذه «الإرادة» السياسية أو تلك

بقلم: وائل نجم
استطاعت الحكومة في ربيع الساعة الأخير من المهلة الدستورية التي كانت متاحة لها إقرار قانون جديد للانتخاب على ما جاء من اعتراضات عليه من أطراف شاركت في صياغته أو من أطراف كانت خارج إطار أي تشاور، ولكن المهم أنها أنجزت هذا الملف وقطعت هذا الشوط الذي كان يهدد استقرار البلد حتى على مستوى الكيان.

ثم بعد إقرار القانون في المجلس النيابي، دعا رئيس الجمهورية، ميشال عون، إلى اجتماع في قصر بعثا حضره رؤساء الأحزاب المشاركة في الحكومة، وعلى الرغم من الملاحظات التي أوردها سياسيون ومحللون وكتاب على هذه الدعوة والاجتماع، إلا أنه أكد في خلاصته ونهايته أنه ليس بديلاً للمؤسسات، وشدد على تفعيل عمل الحكومة والمجلس النيابي بما يخدم المواطن اللبناني.

اليوم وبعد كل ذلك يأتي السؤال المشروع، ما هي التحديات التي تواجه الحكومة، والدولة بعد إقرار القانون الذي كان يشكّل عقدة كاداء، وبعد اجتماع بعثا الذي كان عنوانه تفعيل المؤسسات.

لعل في رأس التحديات التي تواجه الحكومة والأطراف المشاركة فيها والعهد يأتي موضوع تفعيل ما تم الاتفاق عليه في اجتماع بعثا التشاوري، فهذه القوى التي تحتكر قرار الحكومة، وحتى تحتكر وتصادر القرار السياسي في البلد ألزمت نفسها بتفعيل العمل الحكومي والنيابي من أجل المواطن اللبناني كما قالت، وبالتالي فإن التحدي الأكبر أن تلتزم بهذا الأمر، ولا يبدو في الأفق من خلال المتابعة أن هذا الأمر سيكون متاحاً ومتيسراً بالنظر إلى كثير من الاعتبارات. ولعل أهم ما في تفعيل عمل الحكومة يأتي تفعيل دور

بعد عملية عرسال وحرائق المخيمات

ملف النزوح السوري إلى الواجهة مجدداً

ما قد يغير مشكلات في الساحة السياسية، خصوصاً أن الرئيس سعد الحريري وتيار المستقبل يرفضان التعاطي مع ملف النازحين السوريين من طريق النظام السوري، لأنهم يعتبرون النظام السوري طرفاً أساسياً في أزمة النازحين السوريين في لبنان والمنطقة، وأن الموقف الرسمي اللبناني هو أن عودة هؤلاء النازحين مرتبطة بالموقف الدولي من عودتهم إلى المناطق الآمنة التي يمكن أن تحددها الأمم المتحدة حتى تتمكن الحكومة اللبنانية من السماح للسوريين بالعودة أو إلزامهم بذلك.

ويعتبر البعض أن إثارة موضوع النازحين السوريين في لبنان مجدداً من الباب السياسي إنما يأتي في سياق الوضع الإقليمي المحتدم في المنطقة بهدف الزج بلبنان في الخلاف السعودي - الإيراني والصراع الخليجي، وهو ما يشكل خطراً على مجمل الوضع في لبنان.

باختصار، ملف النازحين السوريين في لبنان دخل بازار الخلافات السياسية، وهو ما قد يشير إلى مرحلة سياسية جديدة بعد إنجاز قانون الانتخابات. فهل يدخل لبنان أزمة جديدة عنوانها الخلاف على النزوح السوري؟

بسام غنوم

بعض المناطق القريبة من الحدود مع لبنان بمبادرة من «حزب الله» مع النظام السوري وبموافقة من الجيش اللبناني، وهو ما أثار حينها حفيظة وزير الداخلية نهاد المشنوق الذي قال إن «الوزارة لم تنسق في هذا الموضوع وأجهزتها لم تتعاون مع أي حزب أو طرف أو جهة أمنية أو سياسية»، وذلك رداً على كلام الشيخ محمد يزبك الذي قال إن عملية العودة تجري بالتنسيق مع القوى الأمنية. ويبدو أن «حزب الله» يريد إثارة ملف النازحين السوريين في لبنان سياسياً بعدما كان هذا الملف يثار دوماً من الجوانب الاقتصادية والديموغرافية والطائفية، وهو

النازحين طوعاً إلى المناطق الآمنة داخل سوريا»، ورغم أن موقف «حزب الله» من الدعوة للتنسيق والتفاوض مع النظام السوري ليس جديداً، إلا أنه يتزامن مع تحركات على الأرض قام بها «حزب الله» قبل فترة وجيزة، حيث عاد ما يقارب الألف نازح من عرسال إلى



عادت قضية النازحين السوريين إلى الواجهة مجدداً بعد عملية الجيش اللبناني في مخيم النور في عرسال، ما كشف عن تورط ٤٠ شخصاً مع «داعش» وجبهة النصرة بحسب بيان للجيش اللبناني، وتبع ذلك حريق في مخيم الرائد للنازحين السوريين يوم السبت ٧/١ أدى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة العشرات من النازحين السوريين، إضافة إلى احتراق المخيم بالكامل المؤلف من مئة خيمة. وبعد ذلك بيوم، أي الإثنين الماضي، شب حريق آخر في مخيم تل سرحون للنازحين السوريين أدى إلى احتراق ما يقارب ٢٢ خيمة ومقتل شخص وإصابة عدة أشخاص بجروح. وصدر موقف لافت لنائب الأمين العام لـ «حزب الله» الشيخ نعيم قاسم في الفترة الفاصلة بين مدهامة الجيش اللبناني لمخيم عرسال وحريق مخيم الرائد في بر الياس، ومخيم تل سرحون قرب عنجر دعا فيه الحكومة اللبنانية إلى أن «تضع على جدول أعمالها كيفية التنسيق مع الحكومة السورية من أجل عودة النازحين طوعاً إلى المناطق الآمنة في داخل سوريا»، وهو ما ترك أكثر من علامة استفهام حول الدعوة للتنسيق مع النظام السوري، وسلسلة الحوادث التي استهدفت مخيمات النازحين السوريين في عرسال والبقاع.

فهل هناك توجه لدى «حزب الله» وبعض القوى السياسية اللبنانية لإثارة موضوع النازحين السوريين سياسياً، وما ارتباط ذلك بالوضع في المنطقة؟

البداية أولاً مع المدهامات والحرائق التي تستهدف النازحين السوريين في البقاع وعرسال.

فقد أثارَت عملية المدهامة التي قام بها الجيش اللبناني يوم السبت ٧/١ في مخيم النور في عرسال ردود فعل مرحبة ومستنكرة في نفس الوقت.

ففيما رحب بها معظم القوى السياسية اللبنانية واعتبرت العملية نوعية لناحية لحماية لبنان وللبنانيين من خطر الإرهاب والإرهابيين لأنها أدت إلى اعتقال ٤٠ شخصاً على علاقة بـ «داعش» وجبهة النصرة بحسب بيان الجيش اللبناني، فإنها جوبهت باعتراض لافت من النائب وليد جنبلاط الذي عبر في تغريدة على تويتر بالقول: «التعذيب لا يولد إلا التطرف. وجب التمييز بين الإرهاب واللاجئ السوري»، ولاحقاً قام النائب جنبلاط بسحب تصريحه وأصدر بياناً نوه فيه بالجيش اللبناني و«بتضحياته المتواصلة في مختلف الاتجاهات».

ويكشف موقف النائب جنبلاط المستنكر لما جرى في مخيم النور بعرسال من اعتقالات ومدهامات بطريقة غير إنسانية وتعارض مع أبسط مبادئ حقوق الإنسان، وسحبه للتصريح لاحقاً وإشادته بالجيش اللبناني وما قام به في عرسال، حجم الضغوط السياسية التي تحيط بهذا الملف الحساس من مختلف جوانبه، ولا سيما من الجانب السياسي.

ويلاحظ في هذا الإطار توقعت طرح التفاوض والتنسيق مع النظام السوري من قبل «حزب الله» من أجل معالجة أزمة النازحين السوريين في لبنان.

فهذه الدعوة التي أطلقها الشيخ نعيم قاسم تطالب الحكومة اللبنانية بأن «تضع على جدول أعمالها كيفية التنسيق مع الحكومة السورية من أجل تسهيل عودة

في مواجهة التحديات السياسية والأمنية:

تزايد الدعم البريطاني - الأميركي للبنان



بشكل خاص بالأوضاع الأمنية والعسكرية في لبنان ناتج من عدة عوامل ومنها: أولاً: تصاعد الأزمة السورية وانعكاس هذه الأزمة على الأوضاع اللبنانية، ما رتب زيادة المسؤوليات على الجهات اللبنانية في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

ثانياً: الحاجة

لضبط الحدود اللبنانية - السورية، وضرورة تقديم المساعدات للجهات اللبنانية في هذا المجال.

ثالثاً: زيادة الدور اللبناني في مكافحة المجموعات المتطرفة والإرهابية وما حققت الأجهزة العسكرية والأمنية من إنجازات في هذا المجال.

رابعاً: متابعة ملفات النفط والغاز، والعمل للوصول إلى تسوية للأزمة القائمة بين لبنان وإسرائيل حول التنقيب على النفط.

خامساً: تداعيات العقوبات المالية الأميركية على حزب الله ولبنان والقطاع المصرفي اللبناني.

سادساً: الحجم الكبير للاجئين السوريين في لبنان وما يرتب ذلك على لبنان من مهمات كبيرة وحاجة المجتمع الدولي لحماية الاستقرار السياسي والأمني في لبنان.

وتضيف المصادر الدبلوماسية: لكل هذه الأسباب ولأن لبنان أصبح ساحة مواجهة أمامية في مواجهة الإرهاب والتطرف، ونظراً إلى موقع لبنان الاستراتيجي سواء بالنسبة إلى الوضع السوري أو الإسرائيلي، فقد زاد الاهتمام الدولي بلبنان وتكثفت الزيارات المختلفة للمسؤولين الدوليين عامة وللبريطانيين والأميركيين بشكل خاص للبنان.

حجم الدعم البريطاني والأميركي

لكن ما هو حجم الدعم الأميركي والبريطاني للأجهزة الأمنية والعسكرية اللبنانية؟ وما هي الانعكاسات المستقبلية لهذا الدعم على الوضع اللبناني؟

لقد تكثفت في المرحلة الأخيرة المساعدات الأميركية للجيش اللبناني والأجهزة الأمنية اللبنانية، وأوضح تقرير نشرته جريدة الديار اللبنانية في الأسبوع الأخير من شهر حزيران الماضي أن هناك طائرة عسكرية أسبوعية تحمل مساعدات للجيش اللبناني، وفي الأشهر القليلة الماضية قدمت الولايات المتحدة الأميركية مساعدات عسكرية متنوعة للجيش اللبناني، كجزء من اتفاق لتعزيز أمن الحدود.

وقالت السفارة الأميركية في لبنان إليزابيث

في ظل التحديات السياسية والأمنية التي يشهدها لبنان في هذه المرحلة، زادت في هذه الفترة وتيرة الدعم البريطاني - الأميركي للقوى والأجهزة العسكرية والأمنية اللبنانية، ولوحظت كثافة الزيارات التي يقوم بها المسؤولون البريطانيون والأميركيون للبنان واهتمامهم بمتابعة دور لبنان في مواجهة المجموعات المتطرفة، وخصوصاً في منطقة جرود عرسال.

فخلال الأسبوع الماضي قام وزير الدولة لشؤون الأمن البريطاني (بن ولاس) بزيارة لبنان، حيث التقى المسؤولين اللبنانيين واطلع عن كثب على المشاريع البريطانية الهادفة إلى دعم الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي.

وقد سبقت زيارة المسؤول البريطاني للبنان سلسلة زيارات قام بها عدد من المسؤولين العسكريين والدبلوماسيين الأميركيين للبنان للاطلاع على أوضاع اللبنانيين، وخصوصاً في منطقة عرسال، وكذلك لمتابعة الجهود اللبنانية في مواجهة المجموعات المتطرفة.

فما هي الأسباب التي تدفع البريطانيين والأميركيين إلى الاهتمام بالأوضاع الأمنية والسياسية في لبنان؟ وما حجم المساعدات التي قُدمت للأجهزة العسكرية والأمنية اللبنانية؟ وكيف يقيم هؤلاء المسؤولون الأوضاع اللبنانية في هذه المرحلة؟

خلفيات الدعم البريطاني والأميركي

تقول مصادر دبلوماسية مطلعة في بيروت: إن زيادة الاهتمام الدولي عموماً والبريطاني والأميركي

د. الحوت لصحيفة الجمهورية: أولوية رئيس الجمهورية اليوم هي استعادة سيادة لبنان المسلوبة

قال نائب «الجماعة الإسلامية» الدكتور عماد الحوت لـ «الجمهورية»: «أولاً، نحن نعيش وهم وجود حالة وفاقية في البلاد، بينما الواقع الحقيقي هو أن قوى سياسية تقيم ثنائياً ترتيبات في ما بينها لتهيئة الوضع، وليست حالة وفاقية عامة متفق عليها بين الجميع.

ثانياً، خطاب السيد نصر الله في هذا التوقيت له وجهان: وجه إيجابي بمعنى ترهيب العدو الإسرائيلي ضد أي تفكير بالاعتداء على لبنان، ولكن اعتقد أن هذا الخطاب ينبغي أن يصدر عن الدولة اللبنانية وليس عن مكون من مكوناتها.

وفي المقابل، كان للخطاب وجه سلبي لأنه في نهاية الأمر واضح تماماً بأن نصر الله يقول إنه ليس في لبنان أي سيادة لبنانية، وأنه هو الذي يقرر من يتجاوز الحدود ومن يقاثل داخل لبنان ومن يقاثل خارج لبنان، والدولة اللبنانية غير موجودة، وبالتالي هو لا يعترف بها.

وبالتالي، أنا اعتقد أن دور رئيس الجمهورية الآن هو استعادة هذه السيادة». وأبدى الحوت اعتقاده «أن الأولوية الرقم واحد هي إقرار الموازنة وسلسلة الرتب والرواتب، في محاولة لتحريك عجلة الحكومة والاقتصاد في البلد. أما الأولوية الثانية فهي تأمين كل عناصر الشفافية والإطمئنان لإجراء الانتخابات النيابية بأفضل مستوى ممكن».

قاسم قصير

وساطة دولية بين «حماس» و«عباس»

كشف مصدر مطلع في حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، أن أطرافاً دولية، لم يسمها، تقدمت بوساطة بين الحركة والرئيس الفلسطيني محمود عباس، بغرض تخفيف حدة التوتر بين الجانبين.

وقال المصدر، الذي رفض الكشف عن هويته لوكالة «الأناضول»: «عرضت علينا وساطة دولية في إطار المصالحة مع حركة فتح». وقال: «قد تكون هذه الوساطة للضغط علينا للتراجع عن التفاهات الأخيرة مع القيادي المفصول من الحركة، محمد دحلان».

وأوضح أن الرئيس يشعر بالقلق الشديد تجاه التقارب الذي حصل بين حماس وخصمه السياسي، دحلان، ويسعى إلى إفشاله. وأقر قادة في حماس مؤخراً، بعقد تفاهات مع دحلان، تهدف إلى تخفيف حدة الحصار المفروض على قطاع غزة. وفي ١٢ حزيران الماضي، عاد وفد قيادي من «حماس» إلى قطاع غزة، قادماً من العاصمة المصرية القاهرة، عقب زيارة استمرت أسبوعاً، التقى خلالها بمسؤولين في جهاز المخابرات المصرية، وكذلك بقيادة في «تيار دحلان».

ويعاني قطاع غزة، حالياً من أزمات معيشية وإنسانية حادة، جراء خطوات اتخذها الرئيس الفلسطيني، ومنها فرض ضرائب على وقود محطة

الكهرباء، والطلب من إسرائيل تقليص إمداداتها من الطاقة للقطاع، بالإضافة إلى تقليص رواتب موظفي الحكومة.

وبرر الرئيس عباس هذه الخطوات، برغبته في إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي، وإجبار حركة حماس على تطبيق اتفاقيات المصالحة، وتسليم قطاع غزة إلى حكومة التوافق. وبين المصدر في حماس، أن الرئيس الفلسطيني ما زال متمسكاً، بشروطه، وخاصة حل اللجنة الإدارية التي شكلتها «حماس» لإدارة الوزارات في غزة.

وبحسب المصدر، فإن فرص نجاح الوساطة ضئيلة، نظراً لتمسك الرئيس عباس، وحركة حماس، بشروطهم.

وقال موضحاً: «عباس يشترط موافقة حماس على شروطه، قبل التراجع عن خطواته الأخيرة التي اتخذها ضد غزة، كتقليص الكهرباء، والرواتب والأدوية والتحويلات الطبية، وفي المقابل يرجح المصدر أن تقبل حماس بالوساطة، شريطة تراجع الرئيس عن خطواته الأخيرة أولاً».

واستبعد المصدر في حماس، أن تقبل الحركة التخلي عن تفاهاتها الأخيرة مع «دحلان»، كما يرغب

الرئيس عباس، وقال: «الحركة لها الحرية الكاملة في نسج علاقاتها مع الأطراف الفلسطينية المختلفة، ولا تسمح لأحد باستخدام (الفتو) على تلك العلاقات».

وكان المنسق الأممي لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولا ميلادينوف قد زار قطاع غزة مرتين خلال الأسبوع الجاري. وقالت وسائل إعلامية، إن ميلادينوف التقى برئيس المكتب السياسي لحماس، إسماعيل هنية.

وكان الرئيس الفلسطيني قد دعا الأسبوع الماضي، إلى مواصلة الجهود من أجل التوصل إلى تحقيق

«مصالحة وطنية» وفق رؤيته، التي أعلنها خلال شهر نيسان الماضي.

وقالت الحكومة الفلسطينية، إن عباس يؤكد «أهمية المضي في تحقيق مصالحة وطنية ضمن خطته القائمة على حل اللجنة الإدارية التي شكلتها حركة حماس في قطاع غزة، وتمكين حكومة الوفاق من أداء مهامها في القطاع، وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية».

وكانت حركة حماس قد شكلت في آذار الماضي، «لجنة إدارية» للإشراف على عمل الوزارات الحكومية في قطاع غزة، وهو ما قوبل باستنكار الحكومة الفلسطينية، وبرزت حماس

خطوتها ب«تخلي الحكومة عن القيام بمسؤولياتها في القطاع».

ويسود الانقسام السياسي، أراضي السلطة الفلسطينية، منذ منتصف حزيران ٢٠٠٧، عقب سيطرة «حماس» على قطاع غزة، بينما بقيت حركة «فتح» تدير الضفة الغربية، فيما لم تفلح جهود المصالحة والوساطات العربية في راب

الصدع بين الحركتين. ■



عباس وهنية

وفد من حماس في مصر لبحث تطبيق التفاهات

يحيى السنوار أدى مطلع حزيران الماضي زيارة مصر استمرت أسبوعاً تباحث خلالها مع مدير المخابرات المصرية، كما التقى الوفد النائب المفصول من حركة فتح محمد دحلان، وتحدثت مصادر عن توصل الطرفين الفلسطينيين لتفاهات سعياً لحل أزمات القطاع المحاصر.

ويعد عودة الوفد الذي قاده السنوار أدخلت مصر كميات من الوقود اللازم لتشغيل محطة الكهرباء الوحيدة في غزة، كما شرعت حركة حماس في إقامة منطقة عازلة على طول الحدود مع مصر بعمق مئة متر. وقالت وزارة الداخلية في غزة إن إقامة المنطقة تستهدف ضبط الحدود الجنوبية مع مصر.

وأشار مسؤولون من حماس إلى تحسن في العلاقة مع مصر، وتطالب الحركة بفتح دائم لمعبر رفح من أجل فك الحصار المضروب على القطاع منذ عام ٢٠٠٦. وفي هذه الأثناء أعلن الجيش المصري أنه دمر ما وصفه بنفق رئيسي يمر أسفل حدود القطاع بعمق عشرة أمتار في أراضي شمالي سيناء، ليرتفع إلى ٣٢ عدد الأنفاق التي دمرها الجانب المصري هذا العام. ■

توجه وفد من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) يوم الأحد الماضي من قطاع غزة إلى القاهرة لبحث آلية تطبيق التفاهات التي تم التوصل إليها قبل أسابيع بالعاصمة المصرية، خاصة في ما يتعلق بتأمين الحدود وتزويد القطاع بالطاقة.

وقالت مصادر مطلعة إن وفد حماس المؤلف من ١٧ مسؤولاً سيقدّم للجانب المصري احتياجات القطاع، أملاً في توفيرها، خاصة في ظل الأزمات التي تعصف بغزة. وكان المتحدث باسم وزارة الداخلية بغزة إيباد البزم قال إن مغادرة الوفد إلى القاهرة تأتي بناء على التفاهات الأخيرة مع القيادة المصرية.

وسيقدم إلى الجانب المصري لائحة بالاحتياجات اللازمة للقطاع لتوفير الأدوات المتعلقة بتأمين الحدود الفلسطينية المصرية لافتقار القطاع إليها وضعف إمكاناته في ظل الحصار المفروض عليه. ووصف وفد الحركة الذي توجه إلى القاهرة بالفني، وهو يضم مسؤولين من وزارات الداخلية والاقتصاد والصحة وسلطة الطاقة.

وكان وفد من الحركة بقيادة رئيسها في غزة

النائب باسل غطاس؛

أدخل السجن الإسرائيلي مرفوع الرأس



بنيوي لبناء الذات ولتحقيق أهداف وطنية جامعة». وتابع: «أكاد أقول جازماً إننا لو كنا فعلاً كذلك لما تجرأت هذه الحكومة على إخراج الحركة الإسلامية خارج القانون».

عودة المهجرين

ودعا للعمل ميدانياً لإعادة مهجريننا إلى قراهم كمشروع نضالي وليس كإحياء ذكرى لنعمل على استعادة أوقافنا وخاصة الوقف الإسلامي كمشروع نضالي، وليس كمطلب رمزي أكل الدهر عليه وشرب. وتابع: «لنعمل على استعادة أراضينا المصادرة وعلى حقنا في الأرض والمسكن. هذا ما يليق بنا كشعب وهذا ما يتوجب علينا صنعه اليوم قبل الغد، ولا أرى عائقاً أمام بدء هذه المسيرة التاريخية التي سنتطلق عاجلاً أو آجلاً ولن يقف في وجهها شيء».

يشار إلى أن مندوبين من الأحزاب العربية في أراضي الـ٤ شاركوا في المهرجان التضامني معه، وهناك أوساط واسعة لدى فلسطيني الداخل تبدي تعاطفها الإنساني مع غطاس..

يذكر أن السلطات الإسرائيلية ضيقت الخناق على الأسرى الفلسطينيين وزياراتهم من قبل نواب عرب، بينما استغلّت المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة الحادثة لشبونة فلسطيني الداخل ونزع شرعيتهم السياسية. وفي صفحته على فيسبوك كتب النائب أحمد

الطبيبي: «أشعر بالتعاطف مع باسل غطاس الزميل في الكتلة وفي لجنة المالية وكذلك مع أفراد عائلته، حيث سيقتضي مدة حكمه خلف القضبان. ليس سهلاً علينا أبداً أن نرى زميلاً ونائباً يدخل السجن بعد حملة ممنهجة وغير مسبوقه ضد نائب عربي مهما كانت تهمة».

من جهته جدد وزير الأمن الداخلي غلعاد أردان حملته على غطاس ووصفه ب«مساعد الإرهاب»، مبدياً سعادته باعتقاله و«كشف وجهه الحقيقي وهو يهرب هواتف لأسرى قتلة!» ■

بعد مهرجان شعبي تضامني في بلدته الرامة في الجليل داخل مناطق الـ٤٨، دخل عضو الكنيست المستقل باسل غطاس السجن الإسرائيلي بعد اعترافه بتفريب هواتف محمولة للأسرى الفلسطينيين قبل شهور، ليقتضي حكماً بالسجن الفعلي لمدة عامين.

وكان غطاس (عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي) أكد في كلمته خلال المهرجان الشعبي أنه سيدخل السجن برأس مرفوع، موضحاً أن الحكم بالسجن عليه يأتي لكونه ابناً لهذا الشعب المعذب، المسلوب الوطن والحقوق. وتابع: «جريمتي» التي أدفع حريتي ثمنها لا تختلف بشيء عما «اقترفه» مناضلون من أجل نيل الحرية والاستقلال لشعبهم، بل هي أضعف الإيمان، ولا مبادئ ولا مثل ترتجى بدون النضال والاستعداد للتضحية من أجل تحقيقها وخاصة في سياق النضال ضد الاستعمار والاحتلال وللدفاع عن حقوق الشعب الأصيل ضحية المشروع الاستعماري الصهيوني المستمر».

ويؤكد غطاس أن السجن عامين بالنسبة إليه تحمل كامل المسؤولية عن فعله «الضميري والإنساني والأخلاقي، تجاه أسرانا»، معتبراً ذلك فرصة لرفع قضايا الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال والممارسات غير الإنسانية والمناقضة للأعراف والمواثيق الدولية التي يقوم بها الاحتلال ضدهم.

وعلى خلفية جدل شهدته أراضي الـ٤ قبل شهور حول جدوى وسلامة ما قام به حين أدخل الهواتف للأسرى بالتفريب، قال غطاس في كلمته إن النضال لا يكون بمواصفات الريح والخسارة وبناء على حسابات الجدوى نضالاً حقيقياً ذا منفعة على طريق تحقيق الحرية والمساواة والعدل. مؤكداً أن هناك حاجة ماسة لرفع سقف النضال والمطالب باستمرار في وجه تغول نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، وأن عقلية الخوف التي سيطرت بعد النكبة والتطهير العرقي في الـ٤٨ التي «وضعت شعار البقاء في الوطن بأي ثمن، لم تعد قادرة على قيادة شعبنا في المراحل التاريخية الحالية والمستقبلية». وتابع: «عقلية استحواذ الهزيمة وقبول نتائج النكبة بما فيها تحويل قسم كبير من شعبنا إلى لاجئين في الوطن، واعتبار البقاء إنجازاً تاريخياً حتى لو كان لها في السنوات الأولى بعد النكبة مبرر، فقدت منذ زمن أهليتها وتمسك بها يعني إعادة إنتاج الهزيمة وقبول الفاتح من المواطنة في الدولة اليهودية».

لقد كبرنا يا أخوتي..

ومن أجل تسوية دعونه لإعادة ترسيم الوضع الراهن والمستقبلي بالعلاقات بين فلسطيني الداخل وإسرائيل، والقيام بإستنتاج السليم منه قال غطاس: «أصبحنا شعباً قوياً يعيش في وطنه، وحن الوقت لبناء مشروع وطني واضح ومتكامل الملامح، مشروع

حماس تقيم «منطقة عازلة» على الحدود بين غزة ومصر لمنع التجاوزات الأمنية



شرعت حركة حماس بإقامة «منطقة عازلة» داخل الحدود الفلسطينية مع مصر، وذلك تنفيذاً لتفاهات توصلت إليها الحركة مع السلطات المصرية بمنع أي تجاوزات أمنية عبر الحدود.

وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية في قطاع غزة إيباد البزم إنه «ستتم إقامة منطقة عازلة على طول الحدود الفلسطينية المصرية».

وكانت مصر اشتكت مراراً من قيام مسلحين باجتياز الحدود باتجاه مصر وبالعكس، داعية حركة حماس إلى ضبط الحدود كشرط لتحسين العلاقات، التي توترت منذ وصول الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى الحكم.

ولفت البزم إلى أن «الإجراءات تشمل تسوية كاملة للمناطق المرتفعة التي تعيق الرؤية، وتركيب كاميرات وأبراج مراقبة من أجل زيادة ضبط الحدود».

وقال للموقع الإلكتروني لحركة حماس، إن وزارة الداخلية في غزة «تبدل كل جهد ممكن من أجل الحفاظ على أمن الحدود الفلسطينية المصرية».

وأضاف «تأتي هذه الإجراءات بناءً على التفاهات التي تمت مع الجانب المصري ضمن زيارة الوفد الفلسطيني الذي زار القاهرة مؤخراً، وشارك

فيه وكيل الوزارة اللواء توفيق أبو نعيم».

وتابع: «إن هذه الإجراءات رسالة من الجانب الفلسطيني إلى الأشقاء في مصر، أننا نتخذ كل الإجراءات من أجل الحفاظ على الأمن المصري وعدم المساس به، واستقرار الحدود الفلسطينية المصرية».

ولفت البزم إلى أن «الوزارة تعمل على زيادة أبراج المراقبة، وتركيب شبكة إنارة وكاميرات مراقبة، لضمان استقرار المنطقة الحدودية بشكل كامل». وقال: «تخلل الأعمال البدء بتجريف وتسوية الأراضي الحدودية لإنشاء منطقة عازلة بمسافة ١٠٠ متر، داخل الحدود الفلسطينية في قطاع غزة».

وكان وفد رفيع المستوى من الحركة، برئاسة زعيم حماس في غزة يحيى السنوار، قد زار مصر مطلع الشهر الجاري، وأجرى محادثات استمرت ٩ أيام مع المسؤولين في المخابرات العامة المصرية. ■

السوري ومنفاه القسري إلى كل أنحاء الأرض

«العفو الدولية» بحق الذين يتم نفيهم قسراً بالعودة إلى ديارهم. اعتماداً على القانون الدولي، بصرف النظر عن الظروف التي تم فيها نفي الأشخاص. وكما أن من المبادئ المهمة لحقوق الإنسان، المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حق العودة، إذ تنص المادة ١٣ على أنه «يحق لكل فرد أن يغادر أي بلد، بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليها». وفي المادة ١٤ لا يجوز حرمان أي شخص بصورة تعسفية حق الدخول إلى بلاده».

اليوم، وبعد مرور كل تلك السنوات على إعلان حقوق الإنسان، وبعد محاولات البشرية قطع أشواط طويلة لجعل الإنسان يعيش ضمن شروط من الحياة الكريمة، يمارس النظام السوري آلية التفكير نفسها التي مارستها الدكتاتوريات منذ أكثر من مائة عام، ويوحشية لم يعرف لها التاريخ الحديث مثابها. وأمام كل أنظار العالم الذي يتشدد بتقدمه التكنولوجي، ويتقدم عالم الميديا والصورة والتواصل والسرعة، بهجر النظام السوري ما يزيد على نصف سكان أقدام وأعرق بلد في المنجز الحضاري البشري، وينفيهم نفيًا قسرياً، ويوزعهم على كل خريطة العالم، ثم ينشر فيديو لزيارة سخيقة يقوم بها (الرئيس) مع عائلته إلى بيت ريفي بسيط في ريف حماه، ويخلع حذاءه في تمثيلية فاشلة، ناسياً أنه داس

بقدميه وبالحداء المخابراتي العسكري القذر كل ما صنعه العالم من قوانين وحقوق. وأنه في اللحظة التي دخل فيها هذا البيت، ترك مئات الآلاف من السوريين بيوتهم قسراً، ومضوا إلى مناقيم الباردة البعيدة، وهم يرددون ما قاله محمود درويش: قُل للغيباب: نقصتني / وأنا حضرت.. لأكمّل. ■



بقلم: ميسون شقير

ستالين بتهجير شعوب بأكملها إلى سيبيريا، واستخدمت حكومة ألمانيا النازية مبدأ التهجير الشعبي القسري. تمت، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، المصادقة على ميثاق جنيف الرابع الذي يحظر طرد السكان المقيمين في أراض محتلة. واعترفت كل الدول به، ووقعت عليه، وهذا ما أنتج هبوطاً حاداً في حالات التهجير إلى بلدان أخرى. كما أقرت منظمة العفو الدولية، تماشياً مع القانون الدولي، معارضتها كل حالات النفي القسري، وهو ما عرفته بأنه عندما تجبر حكومة ما أفراداً على مغادرة بلدهم، بسبب معتقداتهم السياسية أو الدينية أو غيرها من المعتقدات النابعة من ضمائرهم، أو بسبب أصلهم العرقي أو جنسهم أو لونهم أو لغتهم أو أصلهم القومي أو الاجتماعي، ثم تمنعهم من العودة. لذا اعترفت

وبابل وروما، التهجير القسري الشامل لشعوب كاملة، وذلك عقوبة لتمردها، وذلك من منطلق الاعتقاد بأن الشعب المهجر من أرضه سيتفكك ويذول. وبالفعل، لم تصمد غالبية الشعوب أمام التهجير، وقد استمرت آلية التهجير والنفي، وصولاً إلى العصور الحديثة، وكان أشهرها حالات نفي رؤساء، أو ملوك، أو زعماء ثورات، أو زعماء سياسيين. فقد جرى تهجير نابليون إلى جزيرة ألبا، ومن ثم إلى سانت هيلينا. وتأسست أستراليا منذ البداية مستوطنة عقابية للإمبراطورية البريطانية تنفي إليها من يعارضها، أو من يتمرّد عليها. ومعظم هؤلاء المنفيين قتلهم المنفى، بعد أن عمر في أرواحهم حالات من القهر والوجع لا تحتمل، معلقين على جدران المنافي، بلا لون، ولا انتماء، ولا انسجام، كاشجار اقتلعت من تربتها وعُرزت في أراض أخرى، وكان لابد لها أن تذبل وتنكسر، وتصفّر ثم تهوي.

وبعد ذلك، بدأت الحكومات الدكتاتورية في العالم اتباع الأسلوب نفسه، ولكن بطريقة أكثر قسوة ووحشية، لهشاشتها، ولرعبها الدائم من ثورات شعوبها عليها، فقد قام الدكتاتور جوزيف

منذ بدايات القرن العشرين، اعتُبر النفي العقوبة الثانية بعد الإعدام، واعتبر أشد قسوة على الروح الإنسانية من عقوبة السجن مدى الحياة، ومن عقوبة السجن مع الأعمال الشاقة. إذ يعتبر علماء النفس وعلماء المجتمع أن اجتثاث الإنسان من بيئته ووضع قسرياً في بيئة جديدة بالكامل، قريبة عليه في تفاصيلها، المكان والمناخ والثقافة، عقوبة. والأهم هو اللغة، وطبيعة الحياة، ولعل هذا كله كان في وسع الذات البشرية أن تتحملة، لكن ما يجعل الذات البشرية تشعر بذلك الشعور القاسي القاتل من حالة عدم الأمان، ومن حالة السقوط في هوة الغربة والاعتراب، هو الوجود في مكان لا يعترف بك وبذاكرتك، هو هذا التحول من كائن له مقوماته الزمنية، من ماضٍ وحاضر ومستقبل، إلى كائن وحيد بدون ماضٍ، ولا حاضر، ولا أي احتمال لمستقبل، بل على العكس، هو انعدام لكل الأزمنة، وضياع حقيقي لمقومات الشخصية، ومقومات الهوية.

عرف التاريخ البشري حالات نفي كثيرة، بدأت مع بدايات الحضارات البشرية، إذ استخدمت إمبراطوريات في العصور القديمة، مثل ممالك آشور

شبكة حقوقية: مقتل نحو ١٣ ألفاً تحت التعذيب في سجون النظام السوري

أعلنت الشبكة السورية لحقوق الإنسان يوم الجمعة الماضي، توثيقها مقتل نحو ١٣ ألف شخص، بينهم أطفال ونساء، تحت التعذيب في سجون النظام السوري، منذ آذار ٢٠١١، وحتى حزيران ٢٠١٧.

وأصدرت الشبكة تقريرها السنوي بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب (يصادف ٢٦ حزيران من كل عام)، بعنوان «إيقاف ماكينة التعذيب (..)»، واستعرضت فيه ممارسات التعذيب داخل مراكز الاحتجاز وحصيلة القتلى. وأوضح التقرير أن ١٢ ألفاً و٩٢٠ شخصاً قتلوا تحت التعذيب في سجون النظام، بينهم ١٦١ طفلاً، و٤١ امرأة.

وأشار إلى أن مسلحي «ب ي د» (الذراع السورية لـ«بي كا كا» الإرهابية)، قتلوا ٢٦١ شخصاً تحت التعذيب بينهم طفل وسيدتان، فيما قتل تنظيم «داعش» الإرهابي ٣٠ شخصاً تحت التعذيب أيضاً، بينهم طفل و١٣ سيدة، فيما قتل ٥٣ شخصاً بذات الطريقة على يد جهات أخرى منذ شهر آذار ٢٠١١، وحتى حزيران.

وطالبت الشبكة النظام السوري باتخاذ إجراءات فورية لوقف أشكال التعذيب كافة، وتعليق أحكام الإعدام وفتح تحقيق فوري في جميع حالات الوفاة داخل مراكز الاحتجاز، وإطلاق سراح المعتقلين تعسفياً، والسماح الفوري للجنة التحقيق الدولية المستقلة بالدخول إلى مراكز الاحتجاز. يشار إلى أن الحرب السورية، التي تشارك فيها أطراف متعددة، أسفرت عن مقتل أكثر من ٤٠٠ ألف شخص، ودفعت أكثر من نصف السوريين إلى ترك منازلهم منذ عام ٢٠١١، وفق إحصاءات حقوقية. ■

عشرون قتيلاً وعشرات المصابين في تفجيرات دمشق



قتل عشرون شخصاً وأصيب أكثر من ثلاثين جراحاً هجمات بسيارات ملغمة استهدفت مواقع عدة بالعاصمة دمشق صباح الأحد الماضي، فيما قالت الأجهزة الأمنية التابعة للنظام إنها حالت دون وقوع خسائر بشرية أكبر بإحباطها ومحاولتي تفجير.

ونقلت وسائل الإعلام الرسمية عن وزارة الداخلية أن الأجهزة الأمنية لاحقت صباح

الأحد ثلاث سيارات ملغمة، وتمكنت من تفجير اثنتين في منطقة عقدة طريق المطار.

وأفاد بيان الداخلية بأن سائق إحدى السيارات الثلاث فجر نفسه في «ساحة الغدير» بمنطقة باب توما، ما أوقع قتلى وجرحى، وذكرت تقارير أن نصف عدد القتلى تقريباً من عناصر الأمن. ووفق الوزارة فإن المهاجمين كانوا يسعون لإسقاط أكبر عدد ممكن من القتلى.

ونقل مراسلون بريف دمشق عن مصادر في المعارضة اتهامها النظام بتدبير التفجيرات، أو تسهيل تنقل منفذها من أجل تحقيق مكاسب سياسية.

وخلفت التفجيرات أضراراً مادية كبيرة في الممتلكات وسيارات تعود ملكيتها لمدينين. ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن أحد السكان قرب ساحة التحرير أنه سمع دوي رصاص قبيل الانفجار الذي سبب تحطم زجاج النوافذ.

وفي آذار الماضي قتل العشرات بتفجيرات في دمشق وقعت بفارق أيام، وتبناها كل من تنظيم الدولة الإسلامية وهيئة تحرير الشام. وقبل ذلك وقعت عدة تفجيرات في العاصمة استهدفت بعضها ملبشيات أجنبية موالية للنظام، خاصة في منطقة السيدة زينب. ■

عرب يحاصرون عرباً والفلسطينيون يحاصرون أنفسهم!!

بقلم: راسم عبيدات

في كل عيد يحل علينا نمني النفس بأن تغادر منطقتنا العربية حروب تدميرها الذاتي، حروبها المذهبية والطائفية، حروباً فرضتها عليها قوى الاستعمار الغربي وأمريكا خدمة لمصالحها ومشاريعها في المنطقة، وفي المقدمة منها تحويل أساس الصراع وجوهره من صراع عربي-إسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية، إلى صراع إسلامي-إسلامي يجري لباسه ثوب المذهبية (سني-شيعي)، وكذلك نشر مشاريع «الفوضى الخلاقة» التي تمكن من تدمير بلدان المنطقة ونهب خيراتها وثرواتها وتفكيك جيو شها وتحطيمها، بما يسمح بتفكيك الجغرافيا العربية تجزئة وتقسيماً وتفجيراً وتذريراً وإعادتها تركيباً على تخوم المذهبية والطائفية والثروات، كيانات اجتماعية هشة فاقدة السيطرة على ثرواتها وقراراتها السياسي، مرتبطة أمنياً بأحلاف ومعاهدات واتفاقيات مع دولة الاحتلال. وفي الجهة المقابلة على صعيد جبهتنا الفلسطينية، كلما قلنا بأننا اقتربنا من إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية في وجه عدو «متغول» و«متوحش» يريد إنهاء وإقصاء وجودنا والتكسر لكل حقوقنا، حتى نرى أن هذا الانقسام يتعمق ويتكسر ويتشرعن. نحن نواجه عدواً يريد منا ان ندين تاريخ شعبنا ونضالنا واعتبارها شكلاً من أشكال الإرهاب، وبما يمنع إطلاق أسماء شهدائنا على أي مؤسسة أو مدرسة أو شارع، وان لا يتم تخليدهم بنصب تذكاري وميادين بأسمائهم وغيرها... وكذلك قطع رواتب عوائلهم وعوائل أسرانا في سجون الاحتلال... والمصيبة والطامة الكبرى أنه في الوقت الذي يزداد فيه عدوُّنا ظرفاً وعنجهية وعنصرية، نزداد نحن تراجعاً وهبوطاً بسقف مطالبنا، وكذلك نزداد ذلاً وإمتناناً لكرامتنا، حتى بتنا نحاصر بعضنا البعض... كأننا نفرغ ضعفنا وعجزنا في التناول والتحريض على بعضنا البعض.. والمناكفات الداخلية المضرة.

العيد يأتي والقدس تشهد حرباً شاملة تشن عليها، حرب تدور على كل شيء فيها، حرب تستهدف عبرة أسماء شوارعها وحياراتها وأزقتها وأماكنها الدينية والسياحية، فاسم شارع السلطان سليمان في القدس بعد العملية التي نفذت في القدس يوم الجمعة الماضي، أصبح اسمه شارع «البطلات» تخليداً لجندتين قتلتا في هذا الشارع أو بالقرب منه.. والاحتلال أوغل في تطرفه وعنجهيته وعقد إحدى جلسات حكومته بالقرب من الأقصى، ووزير أمن الاحتلال «جلعاد أوردان» يتوعد بتغييرات جوهرية في منطقة باب العمود، المنطقة التي شهدت اثنين وثلاثين عملية مقاومة، والتغييرات التي يتحدث عنها تشمل زيادة أعداد الكاميرات وأجهزة التنصت الاستخباري، والمزيد من السواتر الحديدية والتفتيشات المذلة واللاإنسانية واللااخلاقية للشبان والفتيات والفتيات المنتهكة لخصوصية أجسادهم، ونات ياهو يهدد بإغلاق كامل لمنطقة باب العمود وببوابات الكترونية تنصب على مداخل المدينة، وبينت زعيم «البيت اليهودي»، يقول لانتقاسم القدس ولتبقى تحت السيادة الإسرائيلية للأبد.

القدس يراد تهويد مشهدها ومكانها وفضائها، وان يُزور تاريخها وتطمس معالمها وأثارها وتراثها العربي الإسلامي، وينصب الهيكل المزعوم مكان أقصاها، و«يصره» و«يقزم» و«عي أبنائها» ويسيطر على الذاكرة الشعبية لأبنائها.

أما في الضفة الغربية، فما زال «تسونامي» الإستيطاني يبتلع أرضها ويقطع اوصالها، واعداد المستوطنين فيها تقيم دولة داخل دولة، بما يجعل حل الدولتين مستحيلًا. ■

مسوغات إشهار العلاقة الإسرائيلية مع دول الخليج

جهر القادة الصهاينة على مدى العامين الماضيين بحديث عن تحولات كبيرة طرأت على العلاقة مع السعودية ودول خليجية أخرى، وانشغلت وسائل الإعلام الإسرائيلية برصد مظاهر التعاون السري في المجالات الأمنية والاستخبارية إلى جانب التنسيق

السياسي من وراء الكواليس. ليس هذا فحسب، بل لم تتردد وزارة الحرب الصهيونية في الكشف عن بيع تل أبيب السعودية تقنيات متقدمة ذات استخدام عسكري (مجلة الدفاع الإسرائيلي، ٨ شباط ٢٠١٧).

ويمكن الافتراض أن رئيس الموساد السابق، تامير باردو، عندما كشف أخيراً عن عقده لقاءات مع معظم قادة الأجهزة الاستخباراتية في المنطقة، كان يقصد أيضاً عقد لقاءات مع مسؤولين سعوديين.

السؤال هنا: لماذا تتجه السعودية الآن إلى إشهار العلاقة مع إسرائيل؟ هناك ثلاثة أسباب رئيسية وراء الحماس المتبادل لنقل العلاقة السعودية الإسرائيلية من الظلمة إلى



الملك سلمان والرئيس ترامب

قطاع غزة في الصّدع الخليجي العربي بعد فتح العلاقات مع مصر

بقلم: أسامة أبو ارشيد

لا يمكن إغفال زيارات الجنرال السعودي المتقاعد، أنور عشقي، المتكررة للدولة العبرية، بذريعة المشاركة في «مؤتمرات أكاديمية»، على الرغم من أن السعودية لا تعترف بحرية إعلام أو استقلال أكاديمي، دع عنك كفالة حرية السفر لمواطنيها لدول معادية، كإسرائيل، وما حظّر سفر المواطنين السعوديين إلى قطر أخيراً إلا دليل على ذلك. كذلك لا يمكن إغفال الحديث الأميركي-الإسرائيلي-المصري، المدعوم سعودياً وإماراتياً تحديداً، عن «صفقة القرن»، حسب تعبير السيسي نفسه، والتي تستبطن تصفية إقليمية للقضية الفلسطينية مقابل حلف أميركي-إسرائيلي-بعض عربي ضد إيران، وما يوصف بـ«الإسلام السياسي»، وقوى المقاومة والتغيير الديمقراطي في المنطقة.

ما سبق تاطير عام لسياق الصّدع الخليجي العربي الذي هُدّسه معسكر الثورات العربية المضادة بضوء أخضر من الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، كما تباهى هو بذلك، وبدعم من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، الذي كشف غير مرة، عن اتصالات سرية بين دولته و«الدول العربية المعتدلة»، على أساس أنها تشاطر إسرائيل الرؤية بأن الخطر الحقيقي في الإقليم لا يتأتى من الأخيرة، وإنما من إيران و«الإسلام الأصولي المتطرف». ولكن أين قطاع غزة من كل ذلك؟

في تقريرين متزامنين، نشرنا قبل أيام، كشف الصحافي البريطاني المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، ورئيس تحرير موقع «ميدل إيست آي»، ديفيد هيرست، ومحلل الشؤون العربية في صحيفة هآرتس، تسفي برئيل، عن جهود تبذلها مصر والسعودية والإمارات بموافقة إسرائيلية، ولا شك بمباركة أميركية، لإعادة القيادي الفتحاوي المقتول، محمد دحلان، إلى الساحة الفلسطينية عبر بوابة قطاع غزة الذي يُنظر للعالم الحادي عشر على التوالي، تحت حصار وحشي تفرضه إسرائيل ومصر.

حسب تقرير برئيل: «خطة دحلان: بدون حماس وبدون عباس»، ثمة «إجراءات معقدة» يتم «طبخها» بين الإمارات، مصر، غزة، والقدس، الهدف منها تنصيب دحلان، خصم الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، رئيساً لحكومة فلسطينية في قطاع غزة، في مقابل رفع جُل الحصار الإسرائيلي-المصري عن القطاع، وبناء محطة كهرباء جديدة في رفح المصرية بتمويل إماراتي، وإنشاء ميناء بحري لاحقاً. ويرى برئيل أنه في حال نجاح هذه الخطة، سيخرج عباس تدريجاً من المشهد الفلسطيني، ليحل دحلان محله، سواء عبر انتخابات أو من خلال اعتراف فعلي بقيادته، الأمر الذي لن تتردد مصر والإمارات بالدفع نحوه، على أساس قرب دحلان منهما. ويشير برئيل إلى أن بدء مصر تزويد قطاع غزة بالسولار بسعر السوق، بهدف تشغيل محطة الكهرباء الوحيدة في القطاع، من دون الضرائب التي تفرضها السلطة الفلسطينية.

وجاء في تقرير هيرست: «لماذا لم تدرج السعودية

حماس في قائمة مطالبيها لقطر؟»، على الرغم من أن وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، سبق أن وصفها «إرهابية» في سياق تحريضه على قطر، إن دحلان قدم عرضاً «سائماً ومغرياً في الآن نفسه» في لقائه مع زعيم «حماس» في قطاع غزة، يحيى السنوار، مطلع شهر حزيران في القاهرة. وحسب هيرست، قدّم دحلان خطة شاملة للسنوار، خلاصتها: «اسمحوا لي بالعودة إلى غزة، وأنا أتعهد بتخفيف الحصار المفروض عليكم من الجانب المصري من الحدود». ويورد هيرست أن السنوار قبل ضمناً الصفقة، وذلك عبر مصافحته دحلان، ولم تمض أيام حتى كانت شاحنات الوقود المصري تعبر معبر رفح باتجاه غزة. وأخطر ما في تقرير هيرست أن السنوار توافق ضمناً مع دحلان دون العودة إلى مؤسسات حركة حماس، ولإلى رئيس مكتبها السياسي الجديد المقيم في القطاع، إسماعيل هنية، الذي يؤكد التقرير أنه لم يكن على علم ببقاء السنوار-دحلان، ولا بالاتفاق المفترض بينهما. وينقل تقرير هيرست عن قياديين في «حماس» أن هنية، وقياديين آخرين في الحركة، استاءوا من ذلك، خصوصاً أن مساعي دحلان هذه لا يمكن فصلها عن مساعي إماراتية لتقليص دور تركيا وقطر في قطاع غزة، وإحداث شرخ وانشقاق داخل «حماس» نفسها. ولا شك في أن التوافق الضمني المفترض بين السنوار-دحلان، سيسهل حرجاً كبيراً لحركة حماس مع كل من قطر وتركيا، إن صحّ، ويبدو أن ثمة شواهد تعضده، خصوصاً مع إعادة تأكيد قادة كبار في الحركة تقديرهم الدعم القطري لها، وتلين الخطاب نحو إيران، في ما يبدو كأنها مساع من قيادة «حماس» العليا لتنوع خياراتها وإعادة التوازن إلى علاقاتها الإقليمية، التي تدهورت بعد الثورة السورية عام ٢٠١١.

مفهوم أن غالبية سكان قطاع غزة الذين يقاربون المليونين، يبحثون عن حياة أفضل بعد أكثر من إحدى عشرة سنة من الحصار والحروب والقتل والدمار. ومفهوم أن يبحث بعض قادة «حماس» في غزة عن مخرج من ورطة إدارة القطاع وشؤونه، عبر صفقة مع دحلان أو غيره، خصوصاً أن عباس يتواطأ ضد نفسه، بتشديد الحصار على القطاع وفسح المجال لخصمه العنيد، دحلان، لتقديم نفسه منقذاً. إن حدث ذلك، فإنه لا يمكن حينها أن نعتز بعض المتوهمين بدحلان منقذاً بالاجتهاد الخاطي، نعم، خيارات غزة محدودة وصعبة، وحرب إسرائيلية مدمرة قائمة، ضمن معادلة إقليمية عربية، قد تكون مسألة وقت، ولكن ملغاً بهذه الخطورة وهذا التعقيد لا يُنظر له فقط بعين داخلية مستغرقة بالأوضاع المعيشية، بل لا بد من أخذه ضمن سياقيه، الإقليمي والدولي، فسفك الدماء، للأسف ثابت في الحالتين، والخطورة الأكبر في ما سيلين من كوارث. ■

الأزمة الخليجية.

ثالثاً: ترى تل أبيب في إخراج العلاقات مع السعودية إلى العلن مصلحة استراتيجية من الطراز الأول، على اعتبار أن مثل هذا التطور يحسّن فرص فرض مفهوم اليمين الصهيوني لتسوية الصراع مع الفلسطينيين، المتمثل في صيغة «التسوية الإقليمية»، التي تقوم على التطبيع مع الدول العربية، وتوظيفه في الضغط على الفلسطينيين للقبول بأحد مشاريع الحلول التي تلتقي في ضمان بقاء الضفة الغربية والقدس تحت السيادة الإسرائيلية للأبد. ولا يمكن هنا إغفال الطموح الشخصي لرئيس الحكومة الصهيونية، بنيامين نتانياهو، الذي لعب دوراً كبيراً في إقناع الأميركيين بالضغط على السعوديين للموافقة على التطبيع، على اعتبار أن هذا التطور يضيف مصداقية على برنامجه السياسي، ويدل على الاختراقات التي حققتها إسرائيل تحت قيادته في العالم العربي، دون أن تكون مطالبة بتقديم تنازلات حقيقية.

والى جانب هذه العوامل، لا يمكن تجاهل تأثير قائمة المصالح المشتركة التي جمعت إسرائيل والسعودية، لاسيما التوافق على إحباط ثورات الربيع العربي، وإسناد الثورات المضادة. وتعد مصر مثلاً للساحة الإقليمية التي تكامل فيها الدور السعودي والخليجي من جهة والدور الصهيوني في إسناد الثورة المضادة. ففي وقت عملت فيه الرياض وعواصم خليجية أخرى على تقديم الدعم الاقتصادي والسياسي لإنجاح الانقلاب الذي قاده عبد الفتاح السيسي، أنشأ ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتانياهو، مكتب علاقات عامة لتسويق الانقلاب في الغرب، وتحديدًا في الولايات المتحدة.

ويتضح مما تقدم، أن إسرائيل هي المستفيد الأكبر من العلاقة مع دول الخليج. فلو تجاهلنا مصالح النخب الحاكمة في الخليج واعتباراتها، فإن الرياض لا تستفيد من إخراج العلاقة مع تل أبيب إلى العلن، بل ستتضرر المصالح الوطنية للسعودية بشكل كبير، بسبب هذا التطور، فالإقدام على التطبيع مع إسرائيل سيخرج الحكم في الرياض أمام الجمهور السعودي، حيث أظهر «هاشتاغ» (سعوديون مع التطبيع) أن الأغلبية الساحقة ممن شاركوا في التغريد عليه ترفض التطبيع. وستمد هذه الخطوة ماكنة الدعاية الإيرانية بوقود كثير لهاجمة الحكم في الرياض، وسيعزز قدرة طهران على استقطاب قوى إقليمية كثيرة إلى جانبها. ■

مخابرات الإمارات تعمل في غزة وتحاول تجنيد فلسطينيين

تأثيره على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، جعل منه المحور الأهم في التأثير على إسرائيل، التي لا يمكن التغافل عن حميتها وجعلها الدولة المركزية الأكبر في الإقليم مقابل دويلات طائفية وعرقية مفتتة تتحالف مع إسرائيل، الدولة المركزية..

ضرب المقاومة

ولفت خبير الأمن القومي إلى أنه «لم يعد سرا أن الإمارات، ومن خلال التسريبات التي كشف عنها مؤخرا لسفيرها في واشنطن يوسف العتيبة، تشي بشكل واضح أن المخابرات الإماراتية، باتت تؤدي أدواراً قدرة، تهدف إلى ضرب كل ما هو إسلامي، ويشكل خطراً على إسرائيل والمشروع الاستعماري الغربي في المنطقة..»

وحول سعي المخابرات الإماراتية إلى «تجنيد» بعض الفلسطينيين للعمل لصالحها داخل قطاع غزة، قال الخبير الأمني: «تحاول الإمارات بوسائل مختلفة ومنها المساعدات الإنسانية التي تقدمها، أن توجد لها موطئ قدم عبر ابتزاز بعض المواطنين، ليكون لها يدا وعينا على ما يجري في غزة..»

ونوه حبيب، إلى أن «أجهزة الاستخبارات كثيرة تحاول العبث في قطاع غزة من أجل ضرب المقاومة الفلسطينية»، كاشفاً أنه قبل عام ٢٠٠٧، (قبيل سيطرة حماس على القطاع) عملت العديد من تلك الأجهزة العاملة في غزة ومنها: بريطانية، أمريكية، فرنسية، روسية، وحتى إسبانية، كما ضبط بعض العناصر التي كانت تعمل لصالحها، إضافة إلى بعض أجهزة الاستخبارات العربية مثل: المصرية، الأردنية..»

وتابع: «من الطبيعي في ظل ما يجري حالياً، أن تحاول المخابرات الإماراتية أن يكون لها موطئ قدم من خلال تجنيد عناصر فلسطينية تعمل لصالحها». ■

بقلم: صالح النعامي

النور، تتمثل في:

أولاً: الرهان السعودي على انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة، والتعويل على تطبيق برنامجه الانتخابي الذي مثل، من ناحية نظرية، النقيض من سياسات سلفه باراك أوباما، لاسيما في كل ما يتعلق بالموقف من إيران ودور الولايات المتحدة في المنطقة، فضلاً عن عدم تردد الرئيس الجديد في التعبير عن حرصه على استقرار نظم الحكم الحليفة لواشنطن، انطلاقاً من تكريس شعاره «أميركا أولاً». من هنا، حرصت السعودية على التدليل على استعدادها للعمل على إنجاز التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وضمن ذلك «صفقة القرن» التي نظرت لها ترامب، بوصفها الحل الأمثل والنهائي للصراع العربي الإسرائيلي، وباعتبارها ضماناً لاستقرار المنطقة، من خلال إبداء الاستعداد للشروع في تطبيع العلاقة مع تل أبيب، فقد رأت إدارة ترامب، المتأثرة بمواقف حكومة اليمين المتطرف في تل أبيب، أن إقدام الرياض على خطوات تطبيعية علنية مع إسرائيل يساهم في إيجاد بيئة مناسبة تساعد على إبرام هذه الصفقة. وقد كشفت صحيفة وول ستريت جورنال قبل شهرين أن السعودية أبدت استعداداً للشروع في خطوات تطبيعية مع إسرائيل، حتى قبل أن تبدأ الأخيرة بأي خطوات على صعيد حل الصراع مع الشعب الفلسطيني.

ثانياً: مثل طموح ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، ورغبته في تولي مقاليد الحكم، عاملاً آخر دفع نحو الاستعداد السعودي للتطبيع مع إسرائيل. فيبدو أن حاجة الأمير الشاب إلى الدعم الأميركي، في طريقه نحو العرش، جعله مستعداً للدفع لإدارة ترامب «بالعملة الإسرائيلية»، من خلال الموافقة على التطبيع مع تل أبيب، إلى جانب تبني المفهوم الصهيوني للإرهاب، الذي وجد تعبيره في عدم تردد وزير الخارجية السعودي، عادل جبير، في مطالبة قطر بقطع علاقاتها مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، واحداً من الشروط لطّي ملف

أكد المسؤول الفلسطيني، الذي تتحفظ الوكالة على ذكر اسمه، أن «مخابرات الإمارات تعمل في قطاع غزة، وتحاول تجنيد بعض الشبان الفلسطينيين للعمل لصالحها». وفي تعليقه على استهداف المخابرات العربية ومنها الإماراتية والعالمية لقطاع غزة، أكد الخبير الأمني الفلسطيني، كمال التريان، أن «أخطر ما في هذا الاستهداف: أن غزة تمثل تجربة حية عن دور الإسلام في تحرر الشعوب، وهذا بدوره يهدد قوى الفساد في الأرض..»

ويأتي استهداف غزة من قبل تلك الأجهزة «لأنها تمثل بؤرة مقاومة في وجه الاحتلال، وأصبحت نموذجاً في ذلك يشار لها بالبنان»، مؤكداً أن «كل قوى الإجماع في الأرض، لا تريد أن يكون هناك نموذج حي يقندي به شباب الأمة في مرحلة النهضة؛ سعياً لدور رائد للامتثال العربية والإسلامية..»

أدوات قدرة

وحول تركيز المخابرات الإماراتية مؤخراً عملها في قطاع غزة، قال الخبير الأمني: «الإمارات تمثل جسماً وظيفياً وذراعاً ضارباً لأمريكا في المنطقة»، مضيفاً: «أينما وجدت مصالح أمريكية ستجد لهم ضلعاً في هذا الأمر؛ تدهم في مصر، فلسطين، وحتى في إفريقيا الوسطى، وفي كل مكان لأمريكا مصلحة ستجدهم هناك..»

ولفت التريان إلى أن «ما يجري هو تقاطع مصالح لكل قوى الشر التي تخشى على حكمها وأنظمتها المستبدة، فتسعى للاستتواء بالاحتلال وعليه تنفذ ما يريد منها، وللأسف أصبحت نفوسهم للشر وللعداء للدين والشعوب أقرب..»

وأوضح أن «ملازمة غزة للكيان الصهيوني ومدى

هل ستؤدي مقاطعة السعودية لقطر إلى دفعها لأحضان إيران؟

بقلم: جوان كول

إن المملكة العربية السعودية ودولة قطر هما البلدان الوحيدان اللذان يلتزمان بتعاليم الداعية الأصولية محمد بن عبد الوهاب الذي عاش في منتصف القرن الثامن عشر. بينما يمكن اعتبار الإسلام السني أشبه بالخيمة الكبيرة التي تنأى بنفسها عن التكفير والإقصاء، إلا أن الوهابيين تقليدياً يستسهلون إخراج الناس من ملة الإسلام لأتفه الأسباب، وكان ذلك هو موقفهم من سلاطين العثمانيين السنة، رغم أن الدولة العثمانية كانت واحدة من أكبر الإمبراطوريات المسلمة وأطولها عمراً.

تتهم المملكة العربية السعودية قطر بدعم الإرهاب (وهي تهمة لأساس لها على الإطلاق)، ولكنها إذ تفعل لا تقصد بذلك المجموعات المتطرفة في سوريا. بل إن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومصر هي التي قررت تصنيف جماعة الإخوان المسلمين على أنها منظمة إرهابية، وهي تهمة أبعد ما تكون عن الإنصاف. تأسست جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨، وكانت في بداياتها حركة إحياء وتجديد من قبل مجموعة من الإسلاميين المعارضين للهيمنة البريطانية على بلادهم. وبعد أن أعادت بريطانيا احتلال مصر أثناء الحرب العالمية الثانية، اتجهت جماعة الإخوان المسلمين إلى ممارسة القتال، واستمرت خلية تابعة لها تمارس ذلك طوال أربعينيات وبعضاً من خمسينات القرن الماضي.

ولكن في مطلع السبعينيات أبرمت قيادة الحركة ميثاقاً مع الحكومة القومية التي كان يقودها الرئيس أنور السادات تعهدت بموجبها بالتخلي عن العنف السياسي. ومنذ ذلك الوقت، التزمت الجماعة ما تعهدت به، وما لبثت، وعلى مدى عقود، تشارك في الانتخابات البرلمانية، وقد فازت فعلاً في الانتخابات البرلمانية في مصر عام ٢٠١١ وفي الانتخابات الرئاسية فيها عام ٢٠١٢.

يمكن اتهام جماعة الإخوان المسلمين خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ بأنها بلغت في الثقة بنفسها وأخطأت تقدير الموقف، ولكن لا يجوز بحال اتهامها بالإرهاب. ما من شك في أن انقلاب المشير عبد الفتاح السيسي في صيف ٢٠١٣ مهدت له جموع الجماهير المصرية الساخطة، وكان السيسي بحاجة إلى ذريعة في ما بعد حتى يحصل على الشرعية حكومته. يحتمل أن يكون السيسي قد تشاور مع السعوديين حين أعلن جماعة الإخوان منظمة إرهابية. بعد ذلك، قتل منهم الآلاف وسجن عشرات الآلاف، وحاول جهاداً استئصال واحد من أكبر وأعرق الأحزاب السياسية المصرية. احتجت قطر على ذلك ومولت قناة فضائية مؤيدة للإخوان ومعارضة للسيسي، ولكن دون جدوى. أما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة فقد وقفنا إلى جانب السيسي وزودناه هو وضباط الجيش بمساعدات بلغت مليارات الدولارات، رغم أنه ليس واضحاً الآن إلى أين ذهبت كل تلك الأموال.

وطالما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة أقرب مودة لإيران وأوثق علاقة بها من قطر. ويعتقد على نطاق واسع أن المصارف الإماراتية كانت تناط بها مهمة غسل الأموال المصلحة إيران في سنوات العقوبات. ويعيش في دولة الإمارات العربية المتحدة الآن ما يقرب من نصف مليون إيراني. بالمقابل، كانت تعيش في قطر جالية صغيرة من المغتربين الإيرانيين، إلا أن معظم أفرادها شجعوا على المغادرة. فلو كان ذلك هو الدافع لكان الأولى أن تصب المملكة العربية السعودية جام غضبها أولاً وقبل كل شيء على آل مكتوم في دبي. إنما الدافع الحقيقي يكمن في الرؤية الشعبية للإسلام كما تقدمها جماعة الإخوان المسلمين في مقابل السلفية المتشددة والمناصرة للنظام الملكي الذي يفضل آل سعود. في هذا الصراع، بين جماعة الإخوان التي أثبتت في كثير من الأوقات قدرتها على التعايش مع المؤسسات اللبرالية من جهة والمنظومة السلطوية السلفية من جهة أخرى، توجه إلى عائلة آل ثاني التي تحكم قطر النهمة بأنهم يمثلون «الأمراء الحمر».

(بمن فيهم مصر) على الخطوط الجوية القطرية حق التحليق في أجوائها والهبوط في مطاراتها (وهو إجراء غير شرعي ومخالف للقانون الدولي). والآن، تهدد دولة الإمارات العربية المتحدة بأن قطر يمكن أن تعزل بشكل دائم وتكون عرضة للمقاطعة الاقتصادية من قبل مجلس التعاون الخليجي بأسره.

بادر رئيس إيران حسن روحاني بالاتصال يوم الأحد الماضي بأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ليؤكد له أن مطارات إيران ومجالها الجوية مفتوحة أمام الدوحة، وأن إيران على استعداد لتوسيع علاقاتها الاقتصادية، وخاصة في ما يتعلق بالقطاع الخاص. وأرسلت إيران عدة طائرات محملة بالأغذية إلى الإمارة الصغيرة، رغم أن المواطنين القطريين الأثرياء، الذين يبلغ تعدادهم نحو ٣٠٠ ألف نسمة، ليسوا في خطر من ألا يتمكنوا من تحمل أسعار المواد الغذائية المكلفة التي تستورد بحراً وجواً، إلا أن ارتفاع أسعار البضائع الاستهلاكية قد يسبب موجة خروج بين بعض العمال الأجانب الذين يصل تعدادهم إلى ٢.٥ مليون نسمة.

تشير قطر إلى أن مطالبة السعودية بإيها بأن تقطع علاقاتها مع إيران ليس من المنطق في شيء، وذلك أن البلدين يشتركان في حقل ضخم للغاز الطبيعي يمتد تحت قاع الخليج. تمكنت قطر من تطوير حقولها وتصدير المنتج باستخدام تقنية الغاز الطبيعي المسال، الذي يمكن أن يعا في أنابيب ثم يصدر بحراً. لم يسمح لإيران بالحصول على هذه التقنية بسبب العقوبات التي كانت مفروضة عليها. ولذلك تتقدم قطر بشريكتها بمراحل من حيث تطوير الحقول، الأمر الذي سبب في الماضي توتر المشاعر داخل طهران. بمعنى آخر، إذا كانت قطر بحاجة إلى الحديث مع إيران، فما ذلك إلا بسبب خلاف قديم وقائم بينهما وليس لأن قطر منحازة إلى إيران في معظم القضايا.

وبالفعل، في سوريا تقف قطر في مواجهة إيران في الحرب الأهلية الدائرة هناك. فبينما تساند قوات الحرس الثوري الإيراني النظام البعثي لبشار الأسد، تدعم قطر الجيش السوري الحر، ذي الأغلبية السنية (الذي يرتبط معظم أفراده بعلاقات مع جماعة الإخوان المسلمين السورية)، بما في ذلك جماعات متشددة نسبياً مثل أحرار الشام، التي لم تتردد في التحالف في أرض المعركة مع منتسبي القاعدة في سوريا داخل جبهة فتح الشام، والتي كانت تعرف باسم جبهة النصرة، التي تقول الآن إنها قطعت روابطها بزعم القاعدة أيمن الظواهري، إلا أنها بشكل عام لا تصدق في ذلك. ومع ذلك فقد دعمت المملكة العربية السعودية هي الأخرى مجموعات داخل سوريا أكثر تشدداً من جماعة الإخوان المسلمين المعتدلة، بما في ذلك جيش الإسلام.

من الجدير بالذكر أن طهران ودمشق هما اللتان تعتبران منتسبي الجيش السوري الحر إرهابيين. ونظراً إلى أن إيران وروسيا تمكنتا تقريبا من كسب الحرب الأهلية السورية، بينما انهزمت المجموعات التي تدعمها قطر والجنت إلى الإحتماء بجيوب قاصية في الأرياف، فإن بإمكان إيران الآن أن تمارس دور اللاعب الشهم والنبيل. فهي الآن تسعى لتجاوز خلافاتها مع كل من قطر وتركيا (وهذه الأخيرة كانت هي الأخرى تدعم مجموعات من الثوار السنة حلت بهم الآن الهزائم - سواء أكانت أصولية أم لبرالية). والآن، تخوض روسيا وإيران مفاوضات مع الثوار السوريين في أستانا، في قزخستان، تشارك فيها بشكل فعال كل من تركيا وقطر.

جماعة الإخوان المسلمين وإغلاق شبكة الجزيرة الفضائية، أهم مصدر لشهرة الإمارة (إلى جانب ثرائها الواسع بفضل ما يتوافر لديها من غاز طبيعي). عمدت المملكة العربية السعودية إلى فصل شبه جزيرة قطر فصلاً برياً تاماً وقطعت عنها خطوط الإمداد البرية، فلم تعد تصلها المواد الغذائية القادمة من بلاد الشام إلى الدوحة عبر السعودية. كذلك حظرت الرياض وحلفاؤها

لابد أن المحليين الذين بالغوا في اعتبار الانقسام السني الشيعي مفتاحاً لفهم السياسة في الشرق الأوسط يحكون رؤوسهم الآن، حيث تشهد المنطقة صراعاً يهدد السياسة فيها بين دولتين سنيّتين متممتين (وهايتين في الواقع)، هما المملكة العربية السعودية وقطر. يشترط تحالف تقوده السعودية على قطر الاستجابة إلى ثلاثة عشر مطلباً بحلول الثالث من تموز،

ولكن لا يوجد بعد ما يشير إلى أن حكومة قطر لديها أي خطط للرضوخ لهذه المطالب. في نفس الوقت سارعت إيران وتركيا إلى نصرة قطر، وهبّتا للدفاع عنها. فهل كل ما ستنتجها السعودية هو أنها ستقوي نفوذ إيران في الخليج؟

تشتمل المطالب السعودية على قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران والتوقف عن دعم



الدور الخليجي في «مجزرة رابعة»!

بقلم: سليم عزوز

هدد الكاتب السعودي «عبد الرحمن الراشد»، دولة قطر بما جرى في «ميدان رابعة»، فقلب علينا المواجه، وذكرنا بدور المملكة العربية السعودية في هذه المجزرة، حاولنا كثيراً أن نتجاوزها! «عبد الرحمن الراشد»، أكبر من كاتب، وأقل من مدير الاستخبارات السعودية، وكل المواقع الصحافية التي شغلها، مثل رئيس تحرير جريدة «الشرق الأوسط»، إلى مدير تحرير قناة «العربية»، هي مجرد أدوار معلنة، للتغطية على العمل الأصلي، كعنصر في جهاز المخابرات المذكور، تماماً كما كانت مهمة الناشرين لـ«الشرق الأوسط» هي للتغطية على المالك الحقيقي لهذه الصحيفة، التي تصدر في لندن! وعندما تقرّ لعبد الرحمن الراشد، فأنت لا تقرّ فقط الرؤية السعودية الرسمية، لكنك تقرّ بالإضافة إلى هذا وجهة نظر جهاز المخابرات، وإذا كانت أجهزة الاستخبارات في كل أنحاء العالم تجند كتاباً ليعبروا عنها، فإن «الراشد» هو رجل مخابرات سري يعمل بالصحافة كمنشط معلن، وهو لم يعد ينفي ذلك، بل يعلنه ويشيعه، يبدو لأنه أصبح في حكم «مطار إمبابية السري»، للإعلان من جانبه كان بعد أن عرف الجميع طبيعة مهنته، تماماً كما أعلن للعاملين في قناة «العربية»، نحن رجال أمريكا ومع كل سياساتها بدون مواربة، فلم يعد هناك ما يخجل القوم منه، وقد صار الحديث عن التطبيع مع إسرائيل، هو ما يجري التهديد له الآن!

«الراشد» عندما يهدد قطر بمصير «ميدان رابعة»، لا يتحدث من فراغ، فهو ينقل ما يعلمه، سواء بالسلوع الخليجي في هذه المجزرة التي أرقّت الضمير الإنساني، والتي سيقف التاريخ أمامها طويلاً، أو بالتفكير في تحويل قطر إلى «ميدان رابعة»، إن لم تخضع لهذه الدول بالقول والفعل، وتنفذ مطالبها، التي تعني قراراً بشطب قطر من على الخريطة، وتقبل وجوداً تحت الوصاية السعودية والإماراتية هي في الأصل وصاية محمد دحلان، عراب المنطقة، وموفد إسرائيل إليها، وولي أمر محمد بن زايد! في رسائله لقطر، حرص «عبد الرحمن الراشد» أن يعلن أن من المطلوب منها أن تعلن أن الشأن المصري يخص المصريين، فهل صحيح أنه جاد في ذلك؟! ففي الحقيقة، أن الإمارات هي من مولت الثورة المضادة في مصر، وهي من حاربت إرادة المصريين في اختيار من يحكمهم، فلم يعد سرا أنها مولت حركة تمرد، كما مولت إعلاميين معروفين بالاسم وقنوات تلفزيونية وصحفاً ومواقع إلكترونية، ورعت الانقلاب العسكري ومولته، كما ساندته ودفعت له من اللحم الحي.

فأين كانت القاعدة التي يريد «الراشد» إرساءها: «الشأن المصري يخص المصريين وحدهم»؟!.. والإمارات عندما همت بالانقلاب على إرادة المصريين كان ما أعلنته أن مصر هي المجال الحيوي للاستثمار الإماراتي، وأن مشكلة محمد مرسى أنه أدخل قطر على الخط، فمن أين جاء الاعتقاد أن مصر «كعكة» يتنازعها القطريون والإماراتيون!

قبل عيد الفطر سنة ٢٠١٣، بدا أن كل الأطراف قد أيقنت أنها توصلت إلى حل للأزمة التي جرت عقب الانقلاب العسكري، والتقت أشتون بالرئيس المنتخب في سجنه، كما التقى وفد من وزراء الخارجية العرب بالقيادي بجماعة الإخوان خيرت الشاطر، وتم الطلب من قادة الاعتصام لإتبات حسن النوايا التقليل من أعداد المعتصمين فاستجابوا.

وكانت تصريحات الوفود الخارجية تؤكد أن الأزمة في طريقها، إلى الحل، وأن جولة أخرى من المفاوضات ستبدأ بعد العيد، ثم فجأة يحدث الفض على النحو الذي شاهده العالم كله، ولم يكتف السيسى بمجرد قتل المعتصمين بقلب بارد، وإنما أضرم النيران في الجثامين، بشكل لا يقدم عليه من كان في قلبه مقال ذرة من إنسانية!

وقال البرادعي في ما بعد: لم يكن هناك مبرر لذلك، ومن هنا قدم استقالته من منصب نائب رئيس الجمهورية وغادر البلاد! ليتبين أن عبد الفتاح السيسى هو من نفذ الجريمة، وأراد أن يقطع الطريق على أي مبادرات للحل، وأن يطوي صفحة الثورة المصرية تماماً! «عبد الرحمن الراشد»، الذي فاته أن قطر دولة وليست جماعة كضحاياهم في «رابعة»، وأن المصير الذي ينتظر الدولة القطرية لن يكون كمصير الإخوان، ولكن مصير الجناة المتطهرسين سيكون كمصير السوفيت في أفغانستان!

وكما حدث وتفكك الاتحاد السوفياتي في أفغانستان من جراء هزيمة الجيش السوفياتي، فسوف يتفكك حكم أبناء زايد، ليكونوا بهذه «الطلعة» كالتى نقضت غزلهما من بعد قوة أكانا! إن تحالفا فشل في أن يواجه الحوثيين، الحفاة العراة في اليمن، كيف يتصور أنه قادر على أن يمثل قوة تهديد في المنطقة؟! ليس في كل مرة تسلم الجرة يا «عبودة»!

القره داغي:

**فشلوا
بالانقلاب
على أردوغان
وسيفشلون
في قطر**

قال علي القره داغي، الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، «إنهم سيفشلون في تركيع قطر» على حد تعبيره، رابطاً ذلك بـ«محاولات الانقلاب على أردوغان». جاء ذلك في تغريدة للقره داغي على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي تويتر، حيث قال: «في تموز ٢٠١٣ نجحوا في الانقلاب على مرسي... وفي تموز ٢٠١٦ فشلوا في الانقلاب على أردوغان... وفي تموز ٢٠١٧ سيفشلون في تركيع قطر بإذن الله». وقال القره داغي في تغريدات سابقة، متناولاً المطالب الخليجيّة بإغلاق قناة الجزيرة القطرية، حيث قال: «قنوات الرذيلة الأحق بالإغلاق.. لا قناة الجزيرة»!

لماذا صنعوا هذا الهجوم على قطر؟

بقلم: محمد الكواري - الدوحة

هجوماً على موقعها على الإنترنت، ونشرت وسائل إعلام عديدة تصريحات كاذبة منسوبة إلى الأمير تميم بن حمد آل ثاني، نفتها حكومتنا بشدة. وبدأ أن الأرض كانت مهيأة لتبرير قرار قطع العلاقات الذي أدى إلى حصار قاس وشرس وغير قانوني، ينتهك حقوق الإنسان والقانون الدولي، ويهاجم حرية التعبير، وينتهك معاهدة جنيف، واتفاقية شيكاغو المتعلقة بالطيران المدني. ويعاني سكان قطر عقاباً جماعياً قاسياً، وحصاراً وصل إلى مستويات لم تسبق رؤيتها. ويُعاقب الذين يبدون تضامناً مع بلدنا بغرامات مليونية وعقوبات بالسجن. ونسوق مثلاً لتوضيح المستوى الذي وصلت إليه العقوبات الخطر الذي ينطوي عليه ارتداء قميص فريق برشلونة، الذي ترعاه قطر، في بعض المناطق من الخليج العربي.

في الخامس من حزيران الماضي، أعلنت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر، قطع علاقاتها مع قطر. وجاء شرح أسبابه قاطعاً بأقصى ما يمكن: قطر بلد يدعم الإرهاب الإسلامي ويموله. منذ ذلك الحين، أطلقت الأزمة العنان للتهديد بأن تتحول إلى أخطر أزمة وأشدّها إثارة للقلق في منطقة الخليج العربي منذ بداية القرن الحادي والعشرين.

ومن الضروري تجاوز ما هو واضح، من أجل الوصول إلى فهم الأسباب الحقيقية التي تقف وراء قطع العلاقات. ويجب البحث عن أحدث نقطة، بداية من القمة التي انعقدت بين الولايات المتحدة والدول العربية في المملكة العربية السعودية أواخر شهر أيار الماضي.

في جو من الود الظاهري، كان بعض جيراننا يقومون بتدبير حملة مغرضة ضد دولة قطر. وبعد بضعة أيام، عانت وكالة الأنباء الوطنية القطرية

قطر تشكو «دول الحصار» للمنظمة البحرية الدولية

على السلامة البحرية. وفي ٥ حزيران الماضي، قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع قطر، وقالت الدول الأربع إنها قررت إغلاق كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية، ومنع العبور في الأراضي والطيران في الأجواء والملاحة في المياه الإقليمية لتلك الدول كل على حسب حدوده مع قطر لأسباب تتعلق «بأمنها الوطني». وقام وزير خارجية قطر، الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، بتسليم رد بلاده على الدول الأربع المقاطعة لها، خلال استقبال أمير الكويت له يوم الاثنين الماضي. وقيل تقديمها الرد، الذي لم يكشف عن مضمونه، قالت الدوحة إن المطالب قدمت لترفض. مضافة أنها مستعدة للتفاوض إذا توفرت الشروط المناسبة. واعتبرت مطالب الدول المقاطعة «ليست واقعية ولا متوازنة وغير منطقية وغير قابلة للتنفيذ».

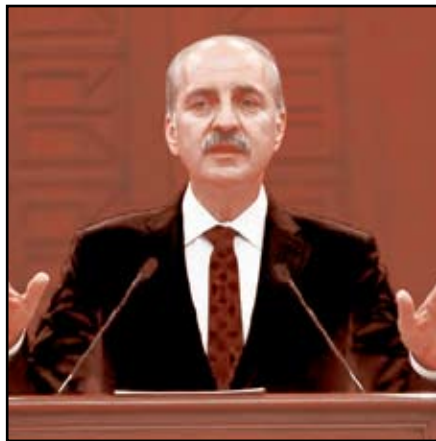
قدمت قطر يوم الاثنين للمنظمة البحرية الدولية ملفاً يتضمن اختراقات قالت إنها أثرت على السلامة البحرية بسبب الحصار البحري الذي تفرضه عليها الدول التي تقاطعها.

جاء هذا خلال اجتماع جاسم بن سيف السليطي وزير المواصلات والاتصالات القطري في العاصمة البريطانية لندن، مع كيتاك ليم الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية (IMO).

وقالت وكالة الأنباء القطرية إنه تم خلال الاجتماع «بحث انتهاك دول الحصار للاتفاقيات البحرية والدولية، ما سبب أضراراً وخطراً جسيماً على الملاحة البحرية خلافاً للاتفاقيات والمعاهدات البحرية، وبالأخص اتفاقية ١٩٨٢ (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار).

وسلم وزير المواصلات القطري، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، ملفاً بالاختراقات التي أثرت

قورتولموش: القاعدة التركية في قطر مهمة لأمن المنطقة برمتها



قال المتحدث باسم الحكومة التركية نعمان قورتولموش، إن القاعدة العسكرية في قطر ليست مهمة لأمن الدوحة وحسب، بل لأمن المنطقة برمتها.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده يوم الاثنين عقب اجتماعاً لأعضاء الحكومة التركية في العاصمة أنقرة. وأضاف في المؤتمر أن القاعدة العسكرية التركية في قطر تهم أمن المنطقة برمتها، وأن الوجود العسكري التركي في قطر سيستمر، وبناء على ذلك فإن إقحام هذه المسألة بالأزمة السياسية بين قطر ودول عربية أخرى خطأ كبير.

وتابع المتحدث باسم الحكومة التركية قائلاً: «في حال تفاقم الأزمة (بين بعض الدول العربية وقطر) فإن فاتورة ذلك لن تقتصر على بلد واحد وإنما على كافة بلدان المنطقة». وفي ٥ حزيران الماضي، قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع قطر، وفرضت الدول الثلاث الأولى حصاراً برياً وجوياً على الدوحة، لاتهامها بدعم الإرهاب، وهو ما نفته الدوحة بشدة. وحول القضية قبرصية قال قورتولموش إن تركيا لن تتنازل عن ضمان حصول المجتمع التركي في قبرص على حقوقه المشروعة، ومطالبه المتعلقة بالأمن والضمانات. واستدرك بالقول إن بلاده سوف تقم مطالب القبارصة الروم (اليونانيين) المتعلقة بالخرائط ومبادلة الأراضي مع الشطر التركي، في إطار مقاربتهم حيال الأمن والضمانات. ويوم الأربعاء الماضي، انطلقت في مدينة كراتز مونتانا السويسرية، جلسة جديدة من مؤتمر قبرص، الرامي للتوصل إلى حل شامل في الجزيرة المقسمة منذ

مستقلة، تراهن على الحوار والحريات. هذا الموقف حول قطر إلى جوار غير مريح. وبناء على ذلك، تقف وراء هذا القطع للعلاقات الرغبة في ثني سياسة قطر الخارجية، والتدخل في سياستها الداخلية، وإسكات الأصوات الناقدة، والدليل على ذلك قناة تلفزيون الجزيرة التي جرى وضعها ظلماً في دائرة الاستهداف، وجعل بلدنا يدفع ثمن تأييده ثورات الربيع العربي، وتدمير منصة للحوار، وتبادل الأفكار في منطقة اتسمت بالمناجاة الفردية وغياب الديمقراطية في مجالات عديدة.



اردوغان والامير تميم

قطر دولة عصرية، تخصص ١٢٪ من ميزانيتها السنوية للتعليم، وهي مقر لإحدى عشرة جامعة دولية، وتطلق مشاريع مستقبلية مكرسة للشباب والنساء، وتراهن على البحث العلمي، وتستثمر في الثقافة والترفيه والرياضة، وهي المقر الذي يستضيف أحداثاً دولية مهمة، بما في ذلك بطولة كأس العالم لكرة القدم (المونديال) التي ستعقد في عام ٢٠٢٢.

والى ذلك كله، يجب إضافة قدراتها الاقتصادية. فهل من الممكن أن تكون دولة، مثل قطر، إلى جانب الدمار الإرهابي؟ كيف يمكن في هذه الحال، تفسير وجود القاعدة الأميركية في العبيد؟ إن قطر تقف ضد أشكال العنف والإرهاب كافة، وهدفها الرئيسي معالجة جذوره وأسبابه الحقيقية من أجل مواجهته. ■

ومن اللافت للانتباه أن هذا الإجراء لم يأت مسبقاً بمناقشات بين الحكومات، ولا بحوار سابق في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بل يتعلق الأمر بقرار صارم أحادي الجانب. وعلى الرغم من ضراوة هذا العمل، يبدو واضحاً أن الاستراتيجية الهادفة إلى تشكيل تحالف ضد قطر قد فشلت على المستوى الدولي، حتى أن واشنطن تشكك في اتهامات الدول التي طرحتها.

وبعد ثلاثة أسابيع فقط من قطع العلاقات، تلقى بلدنا، عبر الكويت، قائمة من المطالب، لوضع حد لهذه الأزمة شديدة الخطورة، والتي ستمثل نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة في منطقتنا. وهذه المطالب يمكن قبولها فقط في حال اعتبارها معقولة وقابلة للتحقيق، وبشرط ألا تعني تدخلاً في استقلاليتنا وسيادتنا.

ما هي الدوافع الحقيقية لهذا الهجوم؟ من المعروف جيداً أن قطر تحولت إلى وسيط في قضايا دولية، وتميزت بتطبيق سياسة خارجية

قضية عائلية خليجية ماذا عن الموقف الأميركي؟

بقلم: حازم عياد

أول رد فعل أمريكي على المطالب المقدمة لدولة قطر من قبل الرياض وأبو ظبي كانت على لسان المتحدث باسم البيت الأبيض شون سبايسر بالقول أن الأزمة الخليجية «قضية عائلية»، مضيفاً القول إن «على الدول المعنية حل الأزمة بينها، وإذا أرادوا منا تسهيل المحادثات بينهم سنفعل، وإلا فإنهم سيحلون الأزمة لوحدهم».

لم يناقش سبايسر المطالب المقدمة لقطر من قبل الدول المقاطعة لما تتضمنه من شروط تتناقض مع السياسات العامة للولايات المتحدة الأمريكية وابتسها وأكثرها وضوحاً المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والإعلام؛ فالمطالب تحوي الكثير من الإشكالات التي يصعب التعاطي معها من قبل الإدارة الأمريكية أو وزارة الخارجية بطريقة فعالة ومنطقية؛ الأمر الذي حاول سبايسر التعامل معه من خلال القول بأن القضية عائلية، موحياً أن إدارة ترامب لا ترغب في أن تمارس ضغطاً على محور المقاطعة، وفي نفس الوقت لا ترغب في مناقشة المطالب الغربية والمرجحة المقدمة لدولة قطر.

في المقابل، فإن الخارجية الأمريكية لم تقدم تعليلاً واضحاً على القائمة سوى تلميحات من قبل الناطقة باسم الخارجية هيزر نويرت صباح الجمعة، رداً على أسئلة الصحفيين بالقول: «لن أدخل في تفاصيل القائمة، لذلك لا أستطيع تزويدك بأي معلومات عنها». نحن نعلم أنه يتم تحضيرها، ونفت علمها المسبق بمحتواها، إلا أنها اشترطت أن تكون المطالب معقولة وقابلة للتطبيق.

وفي إطار الاستعداد لمواجهة العاصفة الناشئة عن القائمة الإشكالية، بادرت الناطقة باسم الخارجية الأميركية إلى القول: أن الوزير ريكس تيلرسون قال وما زال يقول إنه يمكن حل هذا النزاع مع الأطراف نفسها برأيها. وقد أجرى الوزير سلسلة من المكالمات الهاتفية والاجتماعات تمحورت حول هذا الموضوع.

إذا، الرؤية الأميركية ازدادت ضبابية بعد القائمة التي فاقمت من حجم الحرج الناشئ عن المطالب الغربية المقدمة من الدول المقاطعة والمحاصرة للدوحة؛ ما يعني أن الولايات المتحدة ستكتفي بالمناجاة والمراقبة، وهو ما اقترحه سبايسر من خلال القول بأنها قضية عائلية، في حين أن الأزمة باتت تأخذ أبعاداً إقليمية ودولية أكبر بكثير من المعلن عنه أميركياً؛ فالأزمة يصعب التعرف على أبعادها وتأثيراتها السلبية على الاستقرار في المنطقة العربية وعلى مستقبل النفوذ الأمريكي.

كل ما سبق يوضح مستوى العجز الذي بلغته السياسة الأمريكية في التعامل مع أزمة البيت الخليجي إلى حد دفعها إلى القول بأن القضية عائلية؛ فالولايات المتحدة تعاني من العجز والقصور السياسي والميداني في سوريا والعراق، الأمر الذي بات ينسحب على منطقة الخليج العربي؛ فعلاج الأزمات لن يقضي إلى مجرد طلاق أو انفصال وإنما إلى إحلال نفوذ جديد يحل مكان النفوذ الأمريكي ذاته.

أزمة الإقليم ستزداد تعقداً وستتوافق مع مزيد من حالة التخبط في السياسات العربية التي ستقود إلى أزمات وصراعات أوسع؛ فأمريكا لم تعد قادرة على ضبط سلوك حلفائها، خصوصاً أن الإيقاع الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد منضبطاً على إيقاع رؤية واستراتيجية واضحة؛ مسألة ستقود إلى تعاضل نفوذ القوى الدولية التي باتت تراهن على القوى الإقليمية المؤثرة وعلى رأسها تركيا وإيران؛ فالجميع في النظام الدولي بات مدركاً لعجز الأمريكي، وحالة التخبط العربي والضخالة المرافقة لها؛ ما سيقود حتماً لمزيد من الأزمات والفرص لتعزيز نفوذ القوى الإقليمية والقوى الدولية على حساب المنظومة أو «الأسرة العربية» المفككة والمنهارة. ■

أستراليا تتهم كُردينا لأ بالتحرش جنسيا بأطفال

أعلنت الشرطة الأسترالية يوم الخميس أنها وجهت إلى وزير مالية الفاتيكان الكاردينال الأسترالي جورج بيل تهمة التحرش جنسيا بأطفال في بلده. وقالت نائبة مفوضة الشرطة شاين باتون للصحافيين إن «شرطة (ولاية) فيكتوريا وجهت إلى جورج بيل تهمة ارتكاب اعتداءات جنسية قديمة». وكان محققون من الشرطة الأسترالية سافروا في تشرين الأول الماضي إلى روما حيث استجوبوا الكاردينال بيل، أعلى مسؤول في الكنيسة الكاثوليكية في أستراليا، بشأن شبهات بالاعتداء جنسيا على أطفال، ولكنه نفى كل تلك الاتهامات.

إدارة ترامب تدافع عن تطبيق حظر السفر



عارضت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب فتح باب الحصول على تأشيرة الدخول للأجساد من ست دول ذات أغلبية مسلمة، وجادلت في دعوى قضائية بأن أسلوب تطبيق الحكومة لآليات تنفيذ الحظر الموقت على سفر حاملي هذه الجنسيات، يرتكز على قانون الهجرة الأميركي. وكانت المحكمة العليا الأميركية أعادت مطلع الأسبوع الماضي، العمل بأجزاء من الأمر التنفيذي الذي أصدره ترامب في السادس من آذار الماضي، وينص على حظر دخول مواطني إيران وليبيا والسودان والصومال وسوريا واليمن والولايات المتحدة لمدة ٩٠ يوما. وكانت محاكم أقل درجة أوقفت تطبيق الأمر التنفيذي. وسمحت المحكمة العليا بتطبيق الحظر على نطاق محدود، وقالت المحكمة إنها ستعفي من الحظر المسافرين الذين تربطهم «صلة وثيقة» مع أي مواطن أو كيان أميركي.

السودان: مواجهات بين فصائل متناحرة في «الحركة الشعبية»

تفاقمت الخلافات بين أطراف في «الحركة الشعبية - الشمال» المتمردة وتحولت إلى نزاع مسلح، إذ اندلعت اشتباكات بين قوات رئيس الحركة مالك عقار وعناصر ينتمون إلى جناح جوزيف توكا في منطقة النيل الأزرق المتاخمة للحدود مع جنوب السودان وإثيوبيا، ما أسفر عن سقوط عشرات المسلحين بين قتل وجريح ومقتل مدنيين.

وأفادت مصادر رسمية في الخرطوم بأن مجموعة عقار هاجمت منطقة «سودا الأودك» في النيل الأزرق، حيث يقع مقر رئاسة مجموعة توكا واستولت مؤقتا عليها قبل طردها منها بالقوة، ما أدى إلى سقوط قتلى من الطرفين من بينهم ضابط برتبة عقيد.

أنقرة تلوح بعملية ضد أكراد عفرين

تحدث وزير الدفاع التركي فكري إيشيق عن إمكان شن عملية عسكرية برية ضد الأكراد في محيط مدينة عفرين شمال سوريا إذا اعتبرت أنقرة وجودهم هناك تهديدا لها. وقال: «نحن لن نستبعد اتخاذ

الإجراءات الضرورية إذا أصبحت عفرين تهديدا للأمن».

ووقت تعتبر الولايات المتحدة «وحدات حماية الشعب» الكردية أكثر قوة برية فاعلية في الحملة على تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) في سوريا، تؤكد السلطات التركية أن هذه الوحدات مرتبطة بـ«حزب العمال الكردستاني» الذي يقاتل من أجل الحكم الذاتي في جنوب شرق تركيا. ونقلت صحيفة «حرييت» التركية في وقت سابق عن نائب رئيس الوزراء التركي ويسى قايناق «أنه لا بد من تطهير محيط عفرين من الإرهابيين»، في إشارة إلى مقاتلي «وحدات حماية الشعب» الكردية. وكانت مصادر إعلامية أفادت في وقت سابق أن نحو ٢٠ ألف جندي من الجيش السوري الحر سيشاركون في عملية عسكرية تركية في منطقة عفرين بشمال سوريا.

فلسطينيو الـ٤٨ يطلقون

حملة دولية لمقاطعة «إسرائيل»

في خطوة تصعيدية لمواجهة سياسة الاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى السيطرة على ما بقي من أرض فلسطينية، وتوقيض حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، بادر قادة فلسطينيي الـ٤٨ في القائمة المشتركة في الكنيست، إلى حملة دولية تساهم في تعزيز الدعوة إلى مقاطعة المجتمع الدولي لإسرائيل والضغط عليها لوقف سياستها الاحتلالية تجاه الفلسطينيين، وفي مقدمها إلغاء قوانين الضم ووقف الاستيطان.

وطرح نواب القائمة المشتركة مخاطر سياسة الحكومة الإسرائيلية، في لقاء خاص مع مؤسسات المجتمع المدني وأكاديميين وناشطين في مناهضة الاحتلال، بهدف مشاركة أوسع قاعدة جماهيرية في الحملة الدولية التي سيطلقونها.

مصر: تمديد الطوارئ ثلاثة أشهر

وافق البرلمان المصري، على قرار الرئيس عبد الفتاح السيسي بتمديد حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد، لمدة ثلاثة أشهر. وكان السيسي أعلن حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر في نيسان الماضي، بعد مقتل ما لا يقل عن ٤٥ شخصا في تفجيرين انتحاريين استهدفا كنيسة خلال احتفالات أحد السعف. وقال مجلس الوزراء المصري في ٢٢ حزيران الماضي، إنه وافق على قرار رئيس الجمهورية بتمديد حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر أخرى. ويتطلب القرار موافقة مجلس الوزراء والبرلمان حتى يصبح نافذاً.

وقال رئيس البرلمان علي عبد العال في جلسة، إن «الأسباب التي على أساسها فرضت الطوارئ، لا تزال قائمة، ومن ثم استوجب مداها». وأضاف: «الخطر لا يزال قائما».

ألمانيا: ارتفاع عنف

اليمن المتطرف بنسبة ١٤٪ أفاد تقرير مخابراتي بأن أعمال العنف التي يقوم بها النازيون الجدد وغيرهم من الجماعات اليمينية المتطرفة ارتفعت بنسبة ١٤٪، إلى ١٦٠٠ في عام ٢٠١٦ في ما يعكس تصاعداً مطرداً في المشاعر المعادية للمهاجرين، التي أثارها وصول أعداد كبيرة من المهاجرين منذ عام ٢٠١٤.

وأورد التقرير السنوي لجهاز المخابرات الداخلية الألماني (بي.إف.في) تقديرات بأن ١٢١٠٠ شخص يتبنون آراء اليمين المتطرف في ألمانيا يعتبرون مستعدين لارتكاب أعمال عنف بزيادة بنحو ٣٠٠ شخص أو بنسبة ٢,٥٪ عن عام ٢٠١٥. وقال التقرير: «نرى تطرفاً واضحاً في الجوهر وفي أسلوب الخطابية في ما يتعلق بقضايا اللجوء من المتطرفين من أقصى اليمين»، وأضاف أن استخدام مواقع

التواصل الاجتماعي زاد بشدة من انتشار وتأثير هذه المجموعات، وتابع التقرير «الخطر الذي يمثله اليمين المتطرف في ألمانيا يظل على مستوى مرتفع».

يونكر يوجه توبيخاً لنواب البرلمان الأوروبي



وصف رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر، أعضاء البرلمان الأوروبي بأنهم «تافهون» بعد تغيب معظمهم عن جلسة يلقي فيها رئيس وزراء مالطا خطاباً، وقال إن عليهم إظهار المزيد من الاحترام للدول الصغيرة في التكتل. وبدأ على يونكر، وهو من لوكسمبورغ، الانزعاج الشديد بينما كان يتابع مجريات الجلسة في القاعة شبه الخاوية في ستراسبورغ. وقال يونكر أمام الحضور الذين جاؤوا للاستماع إلى خطاب رئيس وزراء مالطا جوزيف موسكات: «أنتم تافهون»، وذلك في تانيب حد وعلني لمؤسسة أوروبية أخرى.

سوريا: منع تداول عملة تحمل صورة بشار الأسد

أصدر المجلس المحلي في مدينة اخترين بريف حلب الشمالي الشرقي، قراراً يمنع التعامل بالعملة الورقية من فئة ألفي ليرة سورية ويعتبرها بحكم العملة المزورة. وكان النظام السوري قد أطلق يوم الأحد ورقة نقدية من فئة ألفي ليرة تحمل لأول مرة صورة رئيسه بشار الأسد على وجهها الأمامي، بينما تحمل على وجهها الخلفي صورة مجلس الشعب في سورية فارغاً من أعضائه. وقالت مصادر محلية إن المجلس المحلي التابع للمعارضة السورية المنضوية في غرفة «درع الفرات» في مدينة الورقية الجديدة، ويعتبرها جريمة يعاقب عليها بالسجن. وأكد المجلس في بيانه الذي اطلع «العربي الجديد» على نسخة منه، أنه سوف يقوم بمصادرة الفئة الورقية الجديدة التي أصدرها النظام حال التعامل بها في المناطق المحررة وسوف يعتبرها عملة مزورة.

السلطة تحيل آلاف الموظفين في غزة على التقاعد

أحالت السلطة الفلسطينية أكثر من ستة آلاف من موظفيها العاملين في الوزارات في قطاع غزة، على التقاعد المبكر، في خطوة أخرى للضغط على حركة حماس من أجل تسليم القطاع إلى الحكومة الرسمية. ووصفت «حماس» القرار بأنه «غير أخلاقي وغير إنساني ولا علاقة له بإنهاء الانقسام»، واتهمت السلطة بالإصرار على «التخلي عن مسؤولياتها تجاه قطاع غزة».

ويعمل الموظفون البالغ عددهم ٦١٤٥ في الوزارات والمؤسسات التي تقدم خدمات حيوية في القطاع مثل الصحة والتعليم وغيرها.

وقال الناطق باسم الحكومة الفلسطينية في رام الله يوسف محمود، إن الحكومة مستعدة للترجع عن القرار في حال تخلي «حماس» عن الحكم. وأضاف أن «هذا الإجراء والإجراءات السابقة وغيرها قد تتخذ في هذا الإطار، هي مؤقتة ومرتبطة بتخلي حركة حماس عن الانقسام، ووقف خطواتها كافة في هذا الإطار والتي تقود إلى الانفصال».

وزير خارجية قطر: نرفض الوصاية ولا حل للأزمة إلا من خلال طاولة المفاوضات

قال وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني إنه «لا يوجد حل لأي أزمة إلا من خلال طاولة المفاوضات»، عبر حوار يتم على أساس المساواة بين الدول وليس التهديد. جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده مع نظيره الألماني زيغمار غابرييل يوم الثلاثاء، في العاصمة القطرية الدوحة. وحول فحوى رد قطر على مطالب دول المقاطعة الذي تم تسليمه للكوييت، قال إن الرد جاء في إطار المحافظة على احترام سيادة الدول وفي إطار القانون الدولي.

وجدد وصفه لتلك المطالب بأنها «غير واقعية ولا يمكن تطبيقها»، معتبراً أنها تتضمن «انتهاك سيادة بلد والتدخل في شؤونه الداخلية». وشدد على أن بلاده «ترفض الوصاية عليها من أي دولة». وأردف: «ونحن على أتم استعداد لبحث أية مظالم من تلك الدول إن وجدت، وإجراء حوار ليس على أساس التهديد وإنما على أساس المساواة بين الدول».

وشدد على أنه «لا يوجد حل لأي أزمة إلا من خلال طاولة المفاوضات». وفي رده على رسالة نظيره الإماراتي (عبد الله بن زايد) التي وجهها في وقت سابق خلال مؤتمر صحفي، قائلًا لقطر: «كفى دعماً للإرهاب»، قال آل ثاني، أقول له: «كفى افتراء على قطر وتشويهها لسمعتها (...) وكفى إيواء لمجرمي الحرب (دون أن يشير لأحد بعينه)».

وفي رده على سؤال حول توقعاته من اجتماع وزراء خارجية الدول الأربع المقرر في القاهرة، قال آل ثاني: «لا يمكن التنبؤ بمواقف دول الحصار (...) هي انتهكت الكثير من مبادئ القانون الدولي من خلال فرض حصار غير قانوني على بلدي، وبالتالي لا نستطيع التنبؤ بنتائج الاجتماع».

من جهته شدد وزير خارجية ألمانيا على أن بلاده تدعم جهود أمير الكويت والجهود الأمريكية لحل الأزمة، وبين أن بلاده لا تلعب دور الوسيط ولكنها تساعد في التوصل إلى حل. وأكد أن ألمانيا لا تتحاز لأي طرف في الأزمة الخليجية، وتحاول فهم جوهر المشكلة والمساعدة في التوصل للحل. وفي وقت سابق، وصل غابرييل إلى الدوحة قادماً من الإمارات في إطار جولة خليجية لبحث الأزمة، استهلها بزيارة السعودية. وتشمل جولة غابرييل السعودية والإمارات وقطر والكويت.

وتأتي الجولة بالتزامن مع تسليم وزير خارجية قطر، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، لأمير الكويت، يوم الإثنين، رد بلاده على قائمة مطالب الدول الأربع.

وقد أعلنت السعودية والإمارات والبحرين ومصر، موافقتها على طلب الكويت تمديد المهلة الممنوحة لقطر للرد على مطالبها ٨ ساعة؛ «استجابة لطلب أمير الكويت»، التي تنتهي قبل منتصف ليل الثلاثاء الأربعاء.

وفي ٥ حزيران الماضي، قطعت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، علاقاتها مع قطر، وفرضت الدول الثلاث الأولى عليها حصاراً برياً وجوياً؛ لاتهامها بـ«دعم الإرهاب». ونفت الدوحة صحة اتهامها بـ«دعم الإرهاب»، وشددت على أنها تواجه حملة افتراءات وأكاذيب تهدف إلى فرض الوصاية على قرارها الوطني. ■

وصول دفعة جديدة من القوات التركية إلى قاعدة العديد في قطر

أعلنت وزارة الدفاع القطرية، يوم الخميس، عن وصول دفعة تعزيزية جديدة من القوات المسلحة التركية إلى قاعدة العديد الجوية، لتلتحق بالقوات التركية الموجودة حالياً في قطر، والتي بدأت مهامها التدريبية مطلع الأسبوع الماضي.

وقالت مديرية التوجيه المعنوي بوزارة الدفاع القطرية، في بيان لها على موقع الوزارة على شبكة الإنترنت، إن «القوات التركية ستستكمل عقب وصولها التمارين المشتركة ضمن الاتفاقيات المتبادلة بين قطر وتركيا في هذا الشأن».

يذكر أن هذه التمارين المخطط لها مسبقاً، حسب وزارة الدفاع القطرية، تأتي ضمن اتفاقيات الدفاع المشترك الموقعة بين الدوحة وأنقرة، والتي تهدف إلى «رفع القدرات الدفاعية لدى الجانبين، من خلال التمارين المشتركة ودعم جهود محاربة الإرهاب، وحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة».

ولم تذكر الوزارة تعداد القوات التركية التي وصلت، وطبيعة التجهيزات العسكرية التي بحوزتها.

وكانت مصادر في وزارة الدفاع التركية قد أعلنت، يوم الخميس، أن وزير الدولة لشؤون الدفاع القطري، خالد بن محمد العطية، سيزور أنقرة، يوم الجمعة، وسيجري محادثات مع نظيره التركي، فكري إيشق.

وأعلنت وزارة الدفاع القطرية، الأحد قبل الماضي، وصول أولى طلائع القوات التركية إلى الدوحة، وأجرت هذه القوات أول تدريباتها العسكرية في كتيبة «طارق بن زياد» بالعاصمة القطرية الدوحة، وقد شملت التدريبات عرضاً بالدبابات العسكرية داخل الكتيبة.

كما وصلت، الخميس الماضي، المجموعة الثانية من القوات التركية إلى قاعدة العديد الجوية، لتتضم إلى طليعة القوات التركية التي بدأت مهامها التدريبية في الدوحة. ■

موت الأحزاب اليسارية والليبرالية في العالم

فضيحة الفساد التي اندلعت عام ١٩٩٢. وفي العام التالي، مُحي حزب المحافظين في كندا عملياً في انتخابات برلمانية، حيث خسرت مقاعده (١٥١ مقعداً) باستثناء مقعدين.

هناك العديد من التفسيرات لسقوط الأحزاب السياسية؛ فقد أسهم انتقال الناخبين من أبناء الطبقة العاملة إلى الطبقة المتوسطة في سقوط الأحزاب الشيوعية بأوروبا الغربية، بقدر ما أسهم فشل النظام السوفياتي في ذلك.

ويبدو أن الاستخدام المتزايد للاستفتاءات في ديمقراطيات العالم المتقدمة كان نتيجة مباشرة للتحوّل نحو السياسات الموجهة نحو المستهلك. والمشكلة هي أن الاستفتاءات تقوّض المساواة، وتعمل على تمكين قرارات غير مدروسة تقوم على أسئلة مسطّة، كما كانت الحال مع التصويت العقيم لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة.

في حالة حزب المؤتمر الوطني الهندي، كانت هذه الغطرسة موروثاً إلى حد كبير. فمن نهرو إلى أنديرا وراجيف غاندي إلى الوجه العاجز الحالي للحزب راؤول؛ كانت أسرة غاندي تنظر إلى الزعامة والسيطرة على حزب المؤتمر كحق موروث لا يمكن إلغاؤه، بصرف النظر عن المهارة الفردية أو المؤهلات الفعلية.

أما عن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، فيبدو أن الغطرسة كانت أقرب إلى تلك التي رأيناها من الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي: شعور غالب بامتلاك الدولة، وهو ما يجعل الفساد يبدو أشبه بشكل من أشكال الاستحقاق الانتخابي. ويفصل مثل هذا النوع من الغطرسة الحزب عن مؤيديه الحقيقيين، الذين يجدون بعد ذلك أن من الأسهل أن يبحثوا عن بديل أكثر صلاحية. ولكن الموت في عالم السياسة ليس دائماً بالضرورة. فمثلاً حكم الحزب الثوري المؤسسي المكسيك طوال ٧١ عاماً، قبل أن تلحق به الهزيمة عام ٢٠٠٠. في ذلك الوقت كان المفترض أن الحزب الثوري المؤسسي لن يعود إلى السلطة أبداً، ولكنه رغم ذلك عاد بحلول عام ٢٠١٢ بانتخاب الرئيس الحالي إنريكي بينيا نييتو، قد يكون هذا الاحتمال هو السبب وراء عدم اكتراث أسرة غاندي وزوما بانحلال حزبيهما. ولكن السؤال الآن هو ما إن كان أي شيء يعود من بين الأصوات قادراً على العودة إلى ما كان عليه في سابق عهده. ■



بقلم: نينا خروشيفا

رئيس الوزراء المغتال راجيف غاندي، حفيد نهرو ونجل رئيسة الوزراء أنديرا غاندي) وولدها راؤول، يبدو حزب المؤتمر الوطني الآن غير قادر حتى على الحفاظ على المقاعد في معاقلة التاريخية، مثل أوتار براديش. ويبدو أن خصمه الرئيسي حزب بهاراتيا جانانا يضمن انتخابات عام ٢٠١٩ البرلمانية.

وفي جنوب أفريقيا، يواجه حزب المؤتمر الوطني الأفريقي - وهو حزب آخر كبير ساعد في التحرر الوطني وإسقاط نظام الفصل العنصري - انحساراً مائلاً. فيعد ثمانية عشر عاماً فقط من ترك نيلسون مانديلا الرئاسة، يتهاوى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي تحت وطأة الزعامة الفاسدة الهدامة للرئيس جاكوب زوما. وقد يحدث انقسام رسمي بين الفصائل المتناحرة الساخطة، عندما يختار حزب المؤتمر الوطني الأفريقي زعيماً جديداً في وقت لاحق من هذا العام. بطبيعة الحال، زالت أحزاب سياسية كبرى من قبل. ففي القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان الحزب الليبرالي - وليس حزب العمال - هو المنافس الرئيسي للمحافظين في المملكة المتحدة، وكان الحزب مزدهراً تحت قيادة شخصيات مثل ويليام غلادستون وديفيد لويد جورج، غير أن هذا انتهى قبل بضع سنوات من اندلاع الحرب العالمية الأولى، كما وصف ذلك الصحفي البريطاني جورج دانغرفيلد - الذي تحول إلى مؤرخ - في كتابه «موت إنجلترا الليبرالية الغريب». ففي إيطاليا شهدت الأحزاب السياسية في فترة ما بعد الحرب (الديمقراطيون المسيحيون، والشيوعيون، والاشتراكيون) شيئاً من الانقراض الجماعي، بعد

لصالح حركته التي لا يزيد عمرها على عام واحد، وبذلك يرسل ظاهرياً الحزب الاشتراكي - الذي كان ماكرون منتمياً إليه عندما شغل منصب وزير الاقتصاد - إلى مزبلة تروتسكي للتاريخ. أما الحزب الرئيسي الكبير الآخر في فرنسا (حزب الجمهوريين الذي ينتمي إلى يسار الوسط) فلا يبدو أن حاله كانت أفضل كثيراً.

وحتى وقت قريب، بدا الأمر كأن حزب العمال في المملكة المتحدة (بزعامة اليساري المتطرف جيرمي كوربن) أصبح هو أيضاً على حافة الانقراض. ولكنه مُنح شيئاً من الإرجاء والمهلة، بفضل عجز رئيسة الوزراء المحافظة تيريزا ماي في الحملة الانتخابية البرلمانية الأخيرة. ولكن من غير المؤكد على الإطلاق ما إذا كان كوربن قادراً على توحيد حزبه وإحيائه. في العالم النامي، تشهد الهند تراجعاً ملحوظاً لحزب المؤتمر الوطني الهندي، حزب أول رئيس وزراء للبلاد (جواهر لال نهرو) الذي قاد البلاد إلى الاستقلال عن المملكة المتحدة. ففي ظل القيادة الأسرية الضعيفة من جانب سونيا غاندي (أرملة

قبل نحو ٢٦ عاماً، أصدر الرئيس بوريس يلتسين مرسوماً حَظَر فيه عمل أجهزة الحزب الشيوعي في المصانع والجامعات، وفي كل أماكن العمل الأخرى في مختلف أنحاء الاتحاد الروسي. ولكن مرسوم يلتسين الجريء كان في بعض النواحي غير ضروري، ذلك أن الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي - الذي كان ذات يوم سلاحاً تنظيمياً مخيفاً - كانت أحواله متدهورة بسبب وحشيته وافتقاره إلى الكفاءة، إلى الحد الذي حمل عامة الناس على عدم الإكتراب به.

اليوم، يبدو أن بعض الأحزاب السياسية التي كانت عظيمة ذات يوم في الغرب وبعض الدول الناشئة، تسلك مساراً سريعاً إلى عالم النسيان. ولكن فيما كان زوال الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي منطقياً، إذ جاء القرار الذي اتخذته يلتسين قبل بضعة أشهر فقط من انهيار الاتحاد السوفياتي؛ فإن تفسير انحسار الأحزاب السياسية الكبرى في دول مثل فرنسا والهند ليس بهذه السهولة.

ففي فرنسا، نجح الرئيس إيمانويل ماكرون في تأمين أغلبية كبيرة في الجمعية الوطنية الفرنسية،

ميلاد جديد لائتلاف يونيو المصري؟

بقلم: فهمي هويدي

هل تشهد مصر ميلاداً جديداً لائتلاف يونيو؟ السؤال من وحي صورة وقعت عليها قبل أيام لاجتماع بعض النشطاء والشخصيات العامة الذين التقوا في مقر حزب «الدستور» يوم الأحد الماضي لمناقشة تطورات موضوع جزيرتي تيران وصنافير، إذ أثار انتباهي في الصورة أن بين الجالسين في الصف الأول من الحضور بعض الشخصيات الوطنية البارزة التي تصدرت الدعوة لما سمي ائتلاف ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣، الذي تشكل آنذاك لمواجهة حكم الإخوان. ولأنهم كانوا ضمن آخرين من النشطاء الحاليين. قلت إن هذا التجمع حري به أن يشكل نواة الميلاد الجديد للائتلاف الذي انفرط عقده. شجعني على ذلك أن منظمي المؤتمر وجهوا الدعوة لحزب «مصر القوية» الذي يرأسه الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح للمشاركة في الاجتماع، وفهمت أنه اعتذر عن عدم الحضور بسبب ظرف صحي طارئ لم يلبه، لكنه أوفد من يمثل الحزب ووجه رسالة إلى المجتمعين تليت أثناء اللقاء.

أزعم أن دائرة الإجماع الوطني في ذلك اللقاء أوسع بكثير منها في عام ٢٠١٣، كما أن الظرف التاريخي اختلف تماماً عنه في ذلك العام. فموضوع ائتلاف عام ٢٠١٣ كان الصراع السياسي في مصر الذي أفضى إلى انقسام للصف الوطني ما زلنا نعاني من آثاره حتى الآن. كما أنه كان ضد نظام ارتكب أخطاءً أثارت حفيظة بعض القوى الوطنية واستقرت بها.

أما في الوقت الراهن فالموضوع المثار ليس صراعاً بين القوى الوطنية، ولكنه صراع موضوع الوطن ذاته بحدوده وأرضه، وهو أمر يتجاوز الخلافات الأيديولوجية والحسابات الذاتية والمرات التاريخية التي مزقت الأواصر وأضعفت الجميع.

ورغم الإنجازات العمرانية التي تحققت خلال السنوات الثلاث الماضية، إلا أن أحداً لا يستطيع أن يتجاهل تداعيات السياسات الاقتصادية التي ملأت البلد بالسخط والغضب أو الإجراءات القمعية التي تعرض لها النشطاء واستهدفت تقييد الحريات العامة وتقويض ركائز المجتمع المدني، إلى غير ذلك من الأخطاء التي تستحق وقفة جادة من جانب المجتمع، ولتلك الوقفة أهميتها الخاصة في الوقت الراهن الذي ثبت فيه أن المجتمع فقد الثقة في المؤسسات التي يفترض أنها تمثلته.

وحالة اتفاقية ترسيم الحدود التي يفترض أن تؤدي إلى تسليم جزيرتي تيران وصنافير للسعودية نموذجية في تجسيد الأزمة التي نحن بصدها، ذلك أن المصريين فوجئوا بالاتفاقية بقدر ما صدموا بمحتواها، إذ استيقظوا ذات صباح ليكتشفوا أن وطنهم الذي عرفوه نقص جزيرتين استراتيجيتين تربوا على أنها جزء من تراب بلادهم. وحين عرض الأمر على القضاء الإداري المختص فإن حكمه النهائي الأخير قضى ببطالان الاتفاقية ومصرية الجزيرتين. لكن السلطة لم تكتف بذلك، فلجأت إلى القضاء غير المختص، وأحالت الأمر على البرلمان الذي ليس له أن ينظر في قضية انعدم وجودها من الناحية القانونية. لأنه برلمان الحكومة وليس الشعب، فقد تمت الإحالة في ظل الاطمئنان المسبق إلى أن المجلس لن يخذلها. وبدا واضحاً أن هدف الإحالة ليس مناقشة الموضوع، بل إخراجه على نحو يستكمل شكل التمير وإجراءاته. وتكفل رئيس البرلمان باتخاذ ما يلزم للاستجابة للرغبة الحكومية، إلا أن بعض النواب الغيورين أقسدا السيناريو المرسوم في يومه الأول على الأقل، إذ لم يملكوا سوى إعلان الاعتراض، وانتقدوا موقف رئيس البرلمان الذي كان واسع الصدر للمؤيدين وضائقه بالنسبة إلى المعارضين، وحين هتفوا «مصرية.. مصرية» فإنهم أسمعوا صوتهم للجماهير، التي احتفلت بهتافهم ورددته مواقع التواصل الاجتماعي طول الوقت. لست متفائلاً، وأرجح أن التريبطات المسبقة ستؤدي إلى تمرير الاتفاقية في التصويت، وستكون الأغلبية المؤيدة كبيرة، خصوصاً إذا رفض رئيس المجلس التصويت العلني عبر النداء بالاسم، وإذا تحقق المراد غداً فلن يكون ذلك نهاية المطاف، ذلك أن أسئلة عدة ستطرح نفسها بعد غد. بعضها يتعلق بموقف الرافضين، وهل سيستمرون في عضويتهم بالمجلس أم لا؟ ثمة أسئلة أخرى تخص النخب القانونية الذين فهمت أنهم سيواصلون النضال القانوني من خلال المراهنة على نزاهة المحكمة الدستورية. أما الأسئلة المتعلقة بموقف الطبقة السياسية والقوى الوطنية فهي مصيرية وحارقة. ذلك أن المطروح عليها أن تكون أو لا تكون، وقد يكون ائتلاف يونيو في ثوبه الجديد طوق النجاح لها. هناك سؤال كبير أخير عن حكم التاريخ في ما يجري، وذلك وحده الذي نعرف الإجابة عنه. ■

نيابة أمن الدولة بمصر تحبس ابنة الشيخ القرضاوي وزوجها

بتهمة «الانضمام للإخوان»

إخلاء سبيل حسام خلف، ضمن قيادات إسلامية معارضة، كانت تحاكم في القضية المعروفة إعلامياً بـ«تحالف دعم الشرعية»، وذلك بتهم تتضمن «بث أخبار كاذبة».

وتتهم السلطات المصرية قيادات جماعة الإخوان وأفرادها بـ«التحريض على العنف والإرهاب»، فيما تقول الجماعة إن نهجها سلمي في الاحتجاج على ما تعتبره «انقلاباً عسكرياً» على مرسي بعد مرور عام واحد من ولايته الرئاسية، وتتهم قوات الأمن في المقابل بقتل متظاهرين مناهضين لعزل مرسي.

وأعلنت منظمة الأمم المتحدة، الخميس الماضي، رفضها لـ«قائمة الإرهاب»، التي أصدرتها السعودية والإمارات والبحرين ومصر، الشهر الماضي، وتضم ٥٩ شخصاً، بينهم الشيخ القرضاوي (المصري المولد والمقيم في قطر)، و١٢ كياناً «على صلة بقطر».

وقال استيفان دوغريك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، إن المنظمة الدولية «ملتزمة فقط بقوائم العقوبات الصادرة من مجلس الأمن الدولي». وأصدرت الدول الأربع هذه القائمة، بعد أيام من إعلانها في ٥ حزيران الماضي قطع علاقاتها مع قطر؛ بدعوى «دعمها للإرهاب»، وهو ما نفت الدوحة صحته، مشددة على أنها تواجه حملة «افتراءات»، و«أكاذيب» تهدف إلى فرض «الوصاية» على قرارها الوطني. ■

قررت نيابة أمن الدولة العليا في مصر، مساء الأحد، حبس علا، ابنة الشيخ يوسف القرضاوي، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وزوجها حسام خلف، القيادي في حزب الوسط (معارض) ١٥ يوماً، لمواصلة التحقيقات في اتهامهما بـ«الانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين»، وفق محامي المتهمين ومصدر قضائي.

وقال أحمد أبو العلاما، المحامي عن المتهمين الاثنين، إن «نيابة أمن الدولة العليا (مختصة بالنظر في قضايا الإرهاب) قررت حبس حسام خلف، القيادي بحزب الوسط، وزوجته علا، ١٥ يوماً على ذمة تحقيقات تجريها معها بتهمة الانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين».

وأضاف ماضي للأناضول، أن «قوات الأمن كانت قد ألقت القبض على خلف وزوجته مساء الجمعة من مسكنهما في الساحل الشمالي (أقصى شمالي مصر)، حيث كانا يقضيان إجازة عيد الفطر المبارك».

من جانبه، قال مصدر قضائي إن «نيابة أمن الدولة العليا وجهت إلى المتهمين الاثنين تهمة الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف القانون والدستور (تقصد جماعة الإخوان)، والتخطيط لتنفيذ عمليات إرهابية تستهدف الأمن ومؤسسات الدولة».

وكانت محكمة مصرية قررت في آذار ٢٠١٦،

تقدم للجيش اليمني نحو مدخل صنعاء الشرقي



قالت مصادر عسكرية يمنية إن قتلى وجرحى سقطوا من ميليشيا الحوثي وقوات الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح في المواجهات مع الجيش الوطني في محافظات مأرب وحجة وتعز خلال الأيام الماضية.

وأشارت المصادر إلى أن التطورات العسكرية الأخيرة مكنت قوات الجيش

الوطني في طوق صنعاء بالمنطقة الخالصة في صرواح بمحافظة مأرب؛ من الالتقاء مع قوات الشرعية في المنطقة السابعة، لافتة إلى أن هذا التقدم قد يتيح تحرير مدخل العاصمة من الجهة الشرقية.

وأوضحت المصادر العسكرية أن نحو ١٢٢ عنصرًا من قوات الرئيس المخلوع وميليشيا الحوثي قتلوا وأصيب ٥٤ آخرون في معارك الجيش الوطني في جبهة صرواح خلال الأيام الماضية.

وأضافت المصادر أن من بين القتلى القيادي في الميليشيا أمين الخوري، وقائد اللواء ٣١٢ العميد حسين السقاف، وقائد جبهة صرواح مبارك المشن، والعقيد حسين راجح الذي يعد أبرز قيادات الحرس الجمهوري التابع لصالح.

وفي تعز، لقي القيادي الميداني الحوثي علي محمد حامد -وكنيته أبو جعفر- مصرعه في معارك ضارية بين قوات الجيش وميليشيا الحوثي وصالح في الأحياء المحيطة بالقصر الجمهوري.

وكانت قوات الجيش الوطني شنت هجوماً عنيفاً على مواقع تمرکز الميليشيا في المحيط الشرقي للقصر الجمهوري، واندلعت في أعقاب ذلك معارك ضارية تكبدت خلالها الميليشيا قتلى وجرحى.

قتلى بميدي

وفي ميدي بمحافظة حجة، قال الجيش الوطني إن أربعة عشر مسلحاً من قوات الرئيس المخلوع وميليشيا الحوثي لقوا مصرعهم يوم السبت في

مواجهات لهم مع الجيش الوطني.

من جهة ثانية اكتظت أقسام وغرف المستشفى الجمهوري في محافظة حجة بأعداد من القتلى والجرحى من عناصر الميليشيا الذين سقطوا في المعارك الدائرة بميدي خلال اليومين الماضيين.

ونقل مركز إقليم نهامة عن مصادر طبية أن حالة من الاستنفار غير المسبوق شهدتها المستشفى نتيجة استقبال أعداد كبيرة من قتلى وجرحى ميليشيا الحوثي وصالح، مشيراً إلى أن معظم الضحايا من أبناء مديرتي المفتاح والمحابشة. وبحسب المصادر فإن من بين القتلى والجرحى أطفالاً لزوجت بهم الميليشيا في المعارك.

وقالت مصادر محلية إن ميليشيا الحوثي وقوات صالح قصفت بالمدفعية وصواريخ الكاتيوشا قرى سكنية غربي منطقة «مُرَيْس» في محافظة الضالع جنوب اليمن.

وأضافت أن قذائف مدفعية وصواريخ كاتيوشا سقطت في مناطق خالية قرب قرى «سون» و«الرحبة» و«الجدس» و«حجلان»، دون الإبلاغ عن خسائر بشرية جراء القصف.

وأشارت المصادر إلى أن ميليشيا الحوثيين وقوات الرئيس المخلوع تفرض حصاراً على السكان في تلك القرى، ويتعرضون للقصف والقنص بين حين وآخر، وهو ما أدى إلى مقتل امرأة وإصابة مدنيين خلال الأسبوع الماضي. ■

جماعة الإخوان تتمسك بشرعية مرسى وسلمية الاحتجاج



قالت جماعة الإخوان المسلمين المصرية إنها متمسكة بشرعية محمد مرسى أول رئيس مدني منتخب ديمقراطياً في مصر، وبسلمية احتجاجها على إطاحته في تموز ٢٠١٣.

وأكدت جماعة الإخوان في بيان لها بمناسبة ذكرى مرور أربعة أعوام على إطاحة قادة الجيش الرئيس مرسى، أن التمسك بشرعيته «ليس تشبهاً بكرسي أو تكالبا على حكم، بل حق أصيل من حقوق الشعب وثمرة كبرى من ثمار ثورة يناير»، معتبرة أن «فصيلاً واحداً مهما بلغت قوته وشعبيته لا يستطيع تحقيق التغيير المنشود وحده».

وثمنت الجماعة المبادرات الوطنية المخلصة للاصطفاء الوطني مع كل القوى التي تؤمن بالحرية وترفض الاستبداد، وتُحرم سفك الدماء، وتسعى لاستعادة إرادة الشعب ولا تتنازل عن مكتسبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

وأوضحت في بيانها -الذي نشرته على موقعها الإلكتروني- أنها تستند إلى ستة مبادئ في تقييم أي مبادرة للاصطفاء، وهي: «المقاومة السلمية وعدم الاستدراج للحرب الأهلية»، و«التمسك بالشرعية وعودة الرئيس الشرعي المنتخب محمد مرسى»، و«التمسك بالدولة المدنية وحتمية عودة الجيش لتكثاته».

كما تشمل تلك المبادئ «ملاحقة النظام القائم بالداخل والخارج في كل المسارات، ولا سيما القانونية، وعدم الاعتراف بقراراته واتفاقياته»، و«العمل على إطلاق سراح جمع المعتقلين السياسيين، وتحقيق القصاص العادل لجميع الشهداء».

وقالت الجماعة إنها «تستصغر كل التضحيات التي تصيهم مهما كان حجمها، والتي بلغت الآلاف من الشهداء وعشرات الآلاف من المعتقلين والمطاردين»، وتعتبر أن الانقلاب العسكري خيانة للشعب وإهدار لإرادته وسحق لكرامته، وكبت لحريته، وقتل لطموحه وتضييع لحقوقه، وإفساد لحاضره وتكبيله مستقبله.

وأعلنت الجماعة في بيانها أنها ستواصل حراكها «المقاوم للانقلاب بين صفوف الشعب المصري دون أن يتقدموا عليه أو يتأخروا عنه، حتى يتم إسقاطه (الانقلاب) ومحاكمة رموزه واستعادة مصر حرة أبية».

يذكر أنه منذ عزل مرسى يوم ٣ تموز ٢٠١٣ بعد عام واحد من توليه الرئاسة، تشهد مصر أزمة سياسية وانقساماً مجتمعياً حول تلك الخطوة. ولم تفلح عدة مبادرات من سياسيين ومبعوثين دوليين في إنهاء ذلك الانقسام بين السلطة الجديدة التي ترفض عودة الإخوان إلى المشهد السياسي، وبين قطاع من المصريين رافض لحكم الرئيس عبد الفتاح السيسي باعتباره نتيجة لانقلاب عسكري على رئيس مدني منتخب. ■

التقاعد المبكر لآلاف الموظفين بغزة .. وحماس تدين

الحكومة تجاه قطاع غزة، إذ سبق أن قلصت المبلغ المخصص لتوريد الكهرباء، إضافة إلى وقف المخصصات الشهرية لأكثر من ٢٧٠ من الأسرى والأسرى المحررين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ممن تعددهم محسوبين على حركة حماس.

من جهته، اعتبر المتحدث باسم حركة حماس فوزي برهوم أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة «غير أخلاقية وغير إنسانية ولا علاقة لها بإنهاء الانقسام، بل تعززه وتعمق الشرخ وتستههدف ضرب وحدة شعبنا ومقومات صموده»، وطلب برهوم السلطة ورئيسها عباس بالتراجع الفوري عن كل هذه الإجراءات والقيام بواجباته تجاه كل أبناء غزة.

ويقدر عدد العاملين لدى السلطة بحوالي ١٦٠ ألف موظف عسكري ومدني، يشكل العاملون في قطاع غزة حوالي ٤٠٪ منهم. ■

قررت الحكومة الفلسطينية في اجتماع لها يوم الثلاثاء بمدينة رام الله في الضفة الغربية، إحالة ٦١٤٥ موظفاً حكومياً في قطاع غزة إلى التقاعد المبكر، بينما عبرت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عن إدانتها للقرار.

وأفادت مصادر في الحكومة بأن القرار الجديد يأتي في إطار إجراءات جديدة نتيجة عدم استجابة حركة حماس لمبادرة الرئيس الفلسطيني محمود عباس والمطالب التي قدمت للحركة.

وقال المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية طارق رشماوي إن الحكومة اتخذت هذا القرار بسبب رفض حركة حماس مبادرة الرئيس محمود عباس لإنهاء الانقسام، وأضافت أن الذين أحيلوا إلى التقاعد هم من كادر السلطة العاملين في قطاع غزة، وجميعهم من المدنيين.

ويضاف القرار إلى عدة قرارات سابقة اتخذتها

مظاهرة في نيويورك تندد بنظام السيسي



تظاهر عشرات المصريين أمام مقر البعثة المصرية بالأمم المتحدة في نيويورك للتنديد بنظام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

جاءت هذه المظاهرة بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة للانقلاب العسكري الدموي في مصر، ومناهضة لانقلابه يوم ٣ تموز ٢٠١٣ على أول رئيس مدني منتخب بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١.

والنهضة يوم ١٤ من آب ٢٠١٣ في القاهرة والجيزة علامة فارقة في الحياة السياسية والاجتماعية في مصر، حيث سقط لأول مرة في تاريخ البلاد الآلاف بين قتيل وجريح على أيدي الجيش والشرطة في يوم واحد، بالإضافة لمئات المعتقلين والمفقودين. ■

وردد المظاهرون شعارات تندد بالسيسي وسياساته الداخلية والخارجية، كما أعربوا عن تضامنهم مع دولة قطر التي تتعرض لحصار من دول خليجية ومصر. وشكلت مجزرة فض اعتصامي رابعة العدوية

مصر: الحكم بالإعدام على عشرين متهماً في قضية «أحداث كرداسة»

أوراق المتهمين إلى المفتي في شهر نيسان لإيراد الرأي الشرعي في الحكم بإعدامهم.

وقضت المحكمة كذلك بالمؤبد ٢٥ عاماً لـ ٨٠ متهماً والسجن ١٥ عاماً لـ ٣٤ متهماً، بينما برأت ٢١ متهماً، كما حكم على قاصر بالسجن عشر سنوات.

وتتعلق القضية بهجوم على قسم الشرطة بمدينة كرداسة إحدى مدن محافظة الجيزة الواقعة جنوبي القاهرة يوم ١٤ آب ٢٠١٣ قتل فيه مأمور القسم ونحو عشرة آخرين من الضباط والأفراد. وتقول الحكومة إن أعضاء في جماعة الإخوان ومؤيدين لها شنوا الهجوم الذي تخلله تمثيل بعدد من الجثث.

وكانت محكمة جنايات الجيزة قد قضت في شباط ٢٠١٥ بإعدام ١٨٣ متهماً في القضية، وعاقبت متهماً حدثاً واحداً بالسجن عشر سنوات لكن محكمة

النقض، أعلى محكمة مدنية مصرية، ألغت الحكم وأمرت بإعادة المحاكمة.

ويجوز لمن حكم عليهم اليوم الطعن على الحكم مرة أخيرة أمام محكمة النقض، فإن قبلت الطعن تنظر القضية بنفسها.

ويُنْتَظَرُ نحو عشرين مصرية تنفيذ أحكام بالإعدام فيهم صارت نهائية وصدرت في قضايا عنف تتصل بشكل أو بآخر بالسياسة. ■

قضت محكمة جنايات القاهرة يوم الأحد بإعدام عشرين متهماً بعد إدانتهم بارتكاب أعمال عنف في كرداسة بمحافظة الجيزة جنوبي القاهرة عام ٢٠١٣، وحكمت المحكمة كذلك بالسجن لغترات تتراوح بين ٢٥ عاماً و١٥ عاماً على ١١٤ آخرين. وكانت أحداث العنف في ما يعرف «بأحداث كرداسة» قد أدت إلى مقتل ١١ من رجال الشرطة إثر مهاجمة قسم شرطة مدينة كرداسة.

قالت مصادر قضائية إن محكمة جنايات القاهرة قضت يوم الأحد بإعدام عشرين متهماً لإدانتهم بارتكاب أعمال عنف في كرداسة بمحافظة الجيزة أسفرت عن مقتل أحد عشر من رجال الشرطة يوم فض اعتصاميين لجماعة الإخوان المسلمين في عام ٢٠١٣.

ويأتي النطق بالحكم بعد أن أحالت المحكمة



«الغضبات الملكية» في المغرب... توجه لتسيير الحكم

بقلم: حسن الأشرف

صندوق الإيداع والتدبير أنس العلمي، بسبب خروقات طاولت مشروع «باديس» في الحسيمة. تعذر المشاريع المقرر إنجازها كان سبباً أيضاً في «غضب ملكية» قبل فترة ضد مدير وكالة التنمية ورد الاعتبار لفاص، فؤاد السريغني، جراء تقارير عن تأخر تنفيذ برنامج ترميم وإعادة تأهيل المعالم التاريخية للمدينة العتيقة في فاس.

ويرى مراقبون أن «غضبات» الملك تؤثر على استمرار نظام ملكي تنفيذي، على الرغم من «التنازل» عن صلاحيات كانت خاصة بالملك لرئيس الحكومة في الوثيقة الدستورية التي صدرت عام ٢٠١١. وكانت مطالب حركة ٢٠ فبراير التي أخرجت الآلاف من المغاربة إلى الشوارع في شباط ٢٠١١، للمطالبة بحاربة الفساد، قد دعت إلى إرساء ملكية برلمانية تسود ولا تحكم على غرار الملكية في إسبانيا، غير أن واقع الممارسة السياسية والدستورية أبقى على نظام ملكي قوي ونافذ.

والرياضة السابق محمد أوزين، قبل أشهر مضت، كما تسببت في إقالته من مهامه، بسبب ما اصطلح عليه حينها بفضيحة الملعب العائم، إذ عجز ملعب الرباط عن احتواء مياه الأمطار الكثيفة في مباراة دولية، الأمر الذي أدى إلى استعمال وسائل بدائية لتجفيف الملعب، وعرض المغرب لسخرية منابر إعلامية دولية.

وعدا المسؤولين الحكوميين، أعلن العاهل المغربي غضبه أكثر من مرة على مسؤولين كبار، منهم مدير

قال فيها الأخير إن «هناك دولتين داخل المغرب، الأولى يرأسها الملك محمد السادس، والثانية لاندري من أين تأتي قراراتها وتعييناتها»، بالقول إن «البعض يقوم بممارسات تتنافى مع مبادئ وأخلاقيات العمل السياسي، ويطلق تصريحات ومفاهيم تسيء لسمعة الوطن، وتمس بحرمة ومصداقية المؤسسات».

هذه «الغضب» الملكية على بنكيران، حتى دون تسميته، جعلت رئيس الحكومة السابق يتوقف عن إطلاق التصريحات العفوية فترة من الزمن، كما أنه لم يجرؤ على الرد، واعتبر أن الغضب الملكية لم تكن موجهة إليه وحده دون باقي الفاعلين السياسيين.

وبعد «غضب» الملك على بنكيران، جاء الدور على الأمين العام لحزب «التقدم والاشتراكية» المشارك في الحكومة، محمد نبيل بنعبد الله، الذي صرح في أيلول الماضي بأن «المشكلة ليست مع الأصالة والمعاصرة كحزب، بل مشكلتنا مع من يوجد وراءه، وهو بالضبط من يجسد التحكم»، في إشارة إلى المستشار الملكي فؤاد عالي الهمة. وهذا ما دفع الديوان الملكي إلى إصدار بيان أكد فيه حينها أن تصريحات بنعبد الله «ليست إلا وسيلة للتضليل السياسي، وتسيء لسمعة الوطن وتمس بحرمة ومصداقية المؤسسات، في محاولة لكسب أصوات وتعاطف الناخبين».

«الغضب» الملكية طاولت أيضاً وزير الشباب

باتت «الغضبات الملكية» جزءاً لا يتجزأ من المشهد السياسي في المغرب، وأضحت توجهها سياسياً يؤثر على آلية رئيسية لتسيير الحكم، خصوصاً عند غضب الملك محمد السادس على أداء قطاعات معينة، أو تصريحات شخصية حكومية. وتعدت «الغضبات الملكية» المتكررة، مسألة المزاج الشخصي الذي يفيد بعدم رضا أعلى سلطة في البلاد عن شخصية أو قرار معين، إلى التأثير بقوة في مسارات سياسية وحزبية بالكامل.

ولم تكن غضبة الملك محمد السادس قبل أيام على وزراء الحكومة التي يرأسها سعد الدين العثماني، بسبب تأخر تطبيق المشاريع التنموية في منطقة الريف، الأولى من نوعها، بل سبقتها «غضبات ملكية» عديدة على رئيس الحكومة السابق عبد الإله بنكيران وعلى وزراء ومسؤولين كبار. ووفق بيان رسمي للديوان الملكي «غضب» العاهل المغربي على وزراء حكومة العثماني بسبب الاحتجاجات في مدينة الحسيمة، التي اندلعت في جزء منها بسبب عدم تنفيذ مشروع «الحسيمة منارة المتوسط» في وقته. وأبدى الملك استياءه وانزعاجه وقلقه، بخصوص عدم تنفيذ المشاريع التي يتضمنها البرنامج التنموي الكبير، الذي تم إقراره تحت رئاسة الملك، في تطوان في تشرين الأول ٢٠١٥، في الأجل المحددة له. ونجمت عن «الغضب» الملكية، توجيهات صارمة بتحديد المسؤوليات عن التأخر في إنجاز المشاريع التي أفضت إلى الاحتجاجات التي تشهدها منطقة الريف منذ سبعة أشهر.

وفي سياق «الغضبات» المتكررة، يتذكر المغاربة كيف أعلن الملك محمد السادس غضبه من تصريحات رئيس الحكومة السابق عبد الإله بنكيران، في خطاب رسمي في ٣٠ تموز من العام الماضي، بمناسبة ذكرى توليه سدة الحكم، لكن دون أن يشير إلى بنكيران بالاسم. ورد الملك على تصريحات لبنكيران



الملك محمد السادس

صحفيو الدانمارك:

المطالبة بإغلاق الجزيرة خطوة للانحدار

وجه رئيس الاتحاد الوطني للصحفيين في الدانمارك لارس ويرج رسالة للسفير السعودي في كوبنهاغن فهد بن يعقوب الرويلي، دعاه فيها لاستخدام نفوذه لحث حكومة بلاده على وقف سعيها لإغلاق شبكة الجزيرة الإعلامية.

واعتبر في رسالته أن هذا المسعى خطوة نحو الانحدار، مؤكداً أنه يقف ضد كل المحاولات لإغلاق وسائل الإعلام، ويواصل من أجل حرية الإعلام والصحافة. وأضاف رئيس الاتحاد الدانماركي أن العالم بحاجة إلى مزيد من وسائل الإعلام الحرة، لا إلى التقليل منها.

طأونا و طأونا

بقلم: الشيخ نزيه مطرجي

الأرواح جنود مجنّدة

المؤمن مفضوّر على طلب الخلة ومطبوع على التعاون والألفة، فهو يهيم في اختيار الإخوان واصطفاء الخلان، وقد أرشد النبي ﷺ إلى حسن الانتقاء في قوله: «المرء على دين خليله، فلينظر أحدكم من يخالل» رواه أبو داود والترمذي.

إن من دواعي الألفة أن يكون بين الصاحبين مشاكلة في الطباع، ومناسبة في الأخلاق والأداب، وقد ورد في الحديث الصحيح: «الأرواح جنود مجنّدة فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف» رواه البخاري.

إن أرواح العباد ونفوسهم جنود مجتمعة، فالتّي بينها تعارف وتشاكل يَألف بعضها بعضاً، ويسعد بلقائه لاتفاق الطباع وتقارب الأرواح، أما التي بينها تناكر وتباين فإنها تختلف ويضفر بعضها من بعض، فلا يسر باللقاء ولا ينجذب إليه.

ورد في السنة النبوية أن امرأة مزّاحة كانت تعيش في مكة، فجاءت إلى المدينة المنورة فنزلت على امرأة مثلهما، فبلغ ذلك عائشة رضي الله عنها، فقالت: صدق جبي رسول الله ﷺ سمعته يقول: «الأرواح جنود مجنّدة..» أخرجه الحسن بن سفيان. وإذا تصاحب المتناكران آل أمرهما مهما طال الزمن إلى الشقاق والافتراق، يقول الشاعر:

وقائل كيف تفارقتما فقلت قولاً فيه إنصاف
لم يك من شكلي ففارقته والناس أشكال والآف

وإذا ظفر أحد بصاحب استكمل شروط الصّحبة فتأخت الأرواح واتفقت الطباع فعليه أن يعض على هذه الصداقة بالنواجذ، فلا ينبغي أن يفرط في علاقته ولا يزهّد في لقائه، ولا يقطع حبال مودته، وإن من دواعي حل أواصر المودة أن ينقب عن زلاته ويبحث عن هفواته، فإن أرادته متجرداً من كل عيب فقد رام مستحيلاً يقول النابغة الذبياني:

ولست بمستبّق أخاً لا تلمّه

على شعث أي الرجال المهذب!

إن من نحا هذا المنحى في المجاوزة عن الهفوات، والإغضاء عن الأخطاء والمجاوزة عن الزلات فقد أراح نفسه من عناء العتاب، وأنزل عن عاتقه أثقالاً من المهوم تنوء بها الشّمّ الرّاسيات. وإذا ساقك القدر إلى جوار صديق لا يبادل لك المودة والألفة بل ينصر منك ويعرض عنك فدعه ولا تشقّ فؤادك في صداقته، يقول الشاعر:

إذا المرء لا يلفاك إلا تكلفاً فدعه ولا تكثر عليه التأسفاً
فما كل من تهواه يهواك قلبه ولا كل من صافيته لك قد صفاً

فكل امرئ يأوي إلى شاكلته كما أن كل طير يطير مع جنسه.

يقول مالك بن دينار: أجناس الناس كأجناس الطير، ولا يتفق نوعان من الطير في الطيران إلا وبينهما مناسبة؛ فرأى يوماً غراباً مع حمامة فتعجب من ذلك فقال: اتفقا وليس من شكل واحد، ثم طارا فإذا هما أعرجان، فقال: من هاهنا اتفقا! ورد في الخبر: «لو أن مؤمناً دخل إلى مجلس فيه مائة منافق ومؤمن واحد لجاء حتى يجلس إليه!».

ألا ليت كل إلف يهتدي إلى أليفه فيكون له أنيساً في السراء، وعوناً في الضراء، وناصحاً عند استقبال القضاء، وتلك هي الصّحبة الحق وما عداها هباء أو رياء!

إن التراحم بين الأصحاب والخلان هو من العلائم الدالة على صدق الإيمان ومن الأسس التي ينهض عليها البنيان، فكان المتراحمين أغصان مزرّة انبتت من دوحه واحدة، فكيف ينشد الأخوة من خلا قلبه من الرحمة؟

رجال صدفوا..

إلى الرفيق الأعلى يا جلال

إن القلب ليخشع، وإن العين لتدمع، وإننا على فراقك يا جلال لمحزونون، ولا نقول إلا ما يرضي ربنا.

وفي ثالث أيام عيد الفطر اختار الله إلى جواره الأخ جلال علي ديب، ذلك الشاب الجامعي المتواضع الذي لا يكاد يُسمع له صوت إلا حين يكون في حلقة الدرس التي كانت تُعقد في المسجد في قريته نمرين جارة نبع السكر الثر في قضاء الضنية...

هذا الأخ الطيب الذي كان يفيض في التسامح والعطاء بصمت وهو العصي مراسه ديناً وتقى وخوفاً من الله تعالى، كان يتجلى ذلك في تحرّقه على المسلمين وفي تحرّكه للهادف والجاد لخدمة دينه، حيث لم يشغله هم الحياة عن هم الدعوة بين الناس، وكان لحضوره الصامت والساكن والهادئ دوي معتلي المنابر والإعلام.

أما صدقه فحدث ولا حرج مع إخوانه وجيرانه وعارفيه، ويكفي أن نعرف عنه حين توفاه الله بذبحه أصابته، بكاء الشجر والحجر والبشر، وضافت كل المنافذ والطرق بالوافدين لحضور جنازته.

وإذا كان من السنة ذكر المحاسن فلا أكاد أجد له سيئة واحدة. ولقد قدر الله لي أن ألتقيه طويلاً في حلقات مسجدي نمرين الكبير أولاً، ومسجد التل في الجرد.

كان مشغولاً مكابداً بلقمة العيش، ومشغولاً أكثر بالحلقة الأسبوعية، يحفظ كتاب الله ويتولى إمامة المصلين في صلاة التراويح في مسجد التل، أي الجرد قرب نبع السكر، والمسافة بين المسجدين بعيدة، وهو الذي لا يملك ما ينتقل به بين المسجدين ليلاً لصلاة التراويح.

فإذا كانت الخنساء رضي الله عنها تقول في صخر:

يذكرني طلوع الشمس صحراً وأندبه لكل غروب شمس
فأنا أقول في جلال ديب:

يذكرني طلوع الشمس ديباً وأفقدته لكل غروب شمس

على مقلك تدرّف الدموع، ومثلك تنهياً الحور العين يا أبا الإسلام يا جلال. رحمك الله وطيب ثراك.

وإننا لله وإننا إليه راجعون.

المحزون عليك

أخوك عثمان حسين عثمان / أبو مازن

الجماعة الإسلامية تستقبل المهنيين بعيد الفطر

وفود كشفية: كشافة الجراح، الكشاف المسلم، رواد الكشاف المسلم، وكشافة لبنان المستقبل، وقد مختار صيدا برئاسة المختار إبراهيم عنتر، وقد فوج اطفاء صيدا برئاسة الملازم غضبان، روابط عائلية، وقد تجمع خبراء السير في صيدا، تجمع المؤسسات الأهلية ماجد حمتمو وفضل الله حسونة، مدير ثانوية الإيمان الأستاذ كامل كزبر، رئيس حلقة التنمية والحوار الأستاذ اميل اسكندر، الأستاذ عدنان الزيباوي، الدكتور عبد الرحمن حجازي، رئيس جمعية رابطة شباب المساجد حبيب الشامي، رجل الأعمال الحاج محمد البقاعي، ورجل الأعمال الحاج نزيه العلايلي، وقد من مختار ووجهاء طبايا وعرب الجل برئاسة الشيخ بسام ضاهر، عدد من العلماء، ووفود شعبية من أحياء مدينة صيدا والجوار.

الجماعة الإسلامية في الضنية

بمناسبة عيد الفطر المبارك استقبلت قيادة الجماعة بالضنية المهنيين بحضور رئيس المكتب السياسي للجماعة في لبنان النائب السابق اسعد هرموش، ومكتب الضنية الإداري في مركز سير. حيث أمّ مركز الجماعة وفود مهنيين رؤساء بلديات ومختار وفعاليات سياسية وتربوية وممثلي العائلات من الضنية والشمال.

في عكار

أمّت وفود المهنيين بعيد الفطر مركز الجماعة الإسلامية في حلبا / عكار، وكان في استقبالهم محمد هوشر مسؤول الجماعة وعدد من قياداتها، وذلك في اليوم الثاني من العيد.

أبرز المهنيين: المهندس يعقوب الصراف ممثلاً وزير الدفاع يعقوب رياض الصراف، الشيخ وليد إسماعيل ممثلاً المفتي الشيخ زيد بكار زكريا، الأب نايف إسطفان ممثلاً المطران باسيليو منصور مطران عكار وتواجها، النائب خالد ضاهر، النائب نضال طعمة، المحامي محمد المراد عضو المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، عضو مجلس إدارة أوقاف الشيخ زياد عذرة، على رأس وفد من مشايخ الدائرة، عضو لجنة صندوق الزكاة الأستاذ محمد حسين، المنسق العام لتيار المستقبل في عكار المحامي خالد طه، المنسق العام لتيار الوطني الحر في عكار طوني عاصي على رأس وفد، منسق تيار العزم في عكار المحامي هيثم عز الدين على رأس وفد، منسق حزب الكتائب اللبنانية في إقليم الشفت الجومة جورج سعود على رأس وفد، العميد وهبي قاطيشة مستشار رئيس حزب القوات اللبنانية والمنسق العام الدكتور نبيل سرركيس، رئيس جمعية التألف المهندس محمد هاشم، رئيس جمعية الإنماء الريفي المهندس جان موسى، مدير أزهري وكلية الشريعة في عكار الدكتور عبد الرحمن الرفاعي، الأستاذ روبري النشار على رأس وفد، الدكتور زيد الكيلاني، عضو مجلس قضاء عكار في التيار الوطني الحر الأستاذ هزاع عثمان على رأس وفد، مدير المركز الإقليمي للدفاع المدني في حلبا خضر طالب، تجمع عكار برس، مشايخ ورؤساء بلديات ومختار، وجمعيات أهلية وتربوية واجتماعية.

وكانت مناسبة للتواصل مع شرائح المجتمع والأحزاب السياسية، وحول قانون الانتخاب واستعداد كل فريق لخوض هذه التجربة بناء على القانون الجديد.

وقد أكد هوشر أن «الجماعة تتواصل مع الجميع لما فيه مصلحة مجتمعنا وتحقيق الاستقرار والنهوض، وانها تدرس كل الخيارات بالنسبة للانتخابات النيابية القادمة».



الوطنيين الأحرار برئاسة الأستاذ زياد يعقوب، وفد القوات اللبنانية برئاسة الأستاذ طوني قزي، رئيس بلدية دلهون المهندس علي أبو علي ممثلاً الوزير ناجي البستاني، الأستاذ منير السيد ممثلاً النائب نعمة طعمة، وفد من حركة المقاومة الإسلامية حماس في الإقليم برئاسة

ممثلًا بالسيد رمزي مرجان، محافظ الجنوب السابق نقولا بوضاهر، القاضي الشيخ فادي الحريري، راعي أبرشية صيدا ودير القمر للموارنة المطران مارون العمار، مطران صيدا ودير القمر للروم الملكيين الكاثوليك المطران الياس حداد، وفد تيار المستقبل برئاسة المحامي محي الدين جويدي، أعضاء المجلس البلدي لمدينة صيدا، مأمور النفوس في صيدا ساندر ديب، رئيس قسم لبنان الجنوبي وسام الحايك، رئيس دائرة السجل العدلي في صيدا والجنوب المؤهل أول فراس معطي، رئيس بلدية بقسطا إبراهيم مزهر، رئيس بلدية البرامية جورج سعد، رئيس بلدية الهلالية سيمون مخول، رئيس بلدية مجدليون الياس معماري، رئيس بلدية عين الدلب داني جبور، وفد حزب التحرير، وفد حركة حماس في صيدا برئاسة المسؤول السياسي أيمن شناعة، حركة الجهاد الإسلامي برئاسة شكيب العينا، وفد جبهة التحرير الفلسطينية برئاسة عضو مكتبها السياسي صلاح اليوسف، وفد الجبهة الديمقراطية، وفد هيئة العلماء المسلمين، وفد هيئة علماء فلسطين برئاسة الشيخ علي اليوسف، وفد مجلس علماء فلسطين برئاسة الشيخ محمد موعد، الدكتور أحمد غزاوي، الدكتور هشام

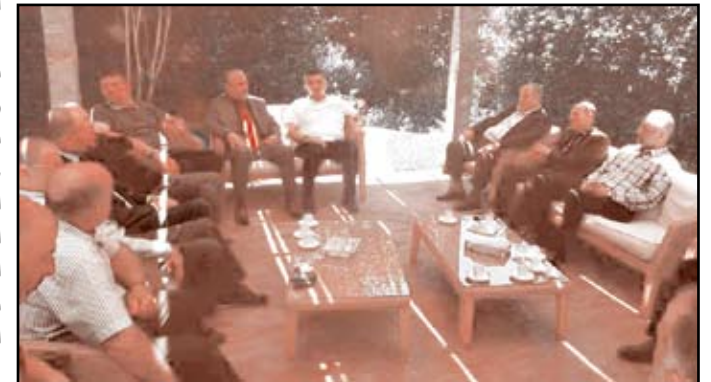
دعبس، رئيس بلدية كترمايا الأستاذ نجيب حسن ووفد من البلدة على رأسهم الشيخ احمد علاء الدين، رئيس بلدية البرجين عدنان بو عرم ومختارها، وفد من اللقاء التشاوري في إقليم الخروب برئاسة الأستاذ محمد عبد الله، أعضاء المجلس البلدي في شحيم وأعضاء المجالس البلدية في قرى الإقليم، وفد من بلدة حصروت برئاسة الشيخ ديب الجعيد، الدكتور علي دحروج، المحامي محمد سعيد فواز، ولقيف من العلماء، إلى جانب عدد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومديري المدارس ومؤسسات المجتمع المدني.

والجدير ذكره ان الجماعة الإسلامية لغت المعايدة في بلدة برج حدادا على مقتل الشابين حامد وإبراهيم الجوزو رحمهما الله.

الجماعة الإسلامية في صيدا

استقبلت قيادة الجماعة الإسلامية في صيدا والجنوب المهنيين، حيث أمّت الوفود الرسمية والحزبية والسياسية والعلمانية والاختيارية مبنى الجماعة، كذلك روابط العائلات والجمعيات الكشفية وحشد من أبناء صيدا والجوار.

وتقدم المهنيين سماحة مفتي صيدا وأقضيته الشيخ سليم سوسان، رئيس بلدية صيدا المهندس محمد السعودي، قائد منطقة الجنوب الإقليمية في قوى الأمن الداخلي العميد سمير شحادة، الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري



استقبلت الجماعة الإسلامية في مراكزها المهنيين بعيد الفطر المبارك.

في بيروت استقبلت قيادة الجماعة مع النائب الدكتور عماد الحوت المهنيين صباحة يوم العيد في قاعة الدكتور مازن فرّوخ، وكان في مقدمة المهنيين: الوزير السابق الدكتور عصام نعمان، النائب الدكتور عمّار حوري ممثلاً الرئيس سعد الحريري، النائب عاطف مجدلاسي، نائب رئيس الحزب القومي توفيق مهنا، الأمين العام للمؤتمر القومي العربي الأستاذ معن بشور، ممثل سماحة مفتي الجمهورية الشيخ بلال الملا، العميد المتقاعد خالد الجارودي، وفد حركة الجهاد الإسلامي، وفد الجمعيات الكردية، وفد من جمعية الإرشاد والإصلاح، وفد حركة المقاومة الإسلامية (حماس) برئاسة علي بركة، وفود من مختار مختلف أحياء مدينة بيروت، وفد جمعية مسجد الروضة، العميد خالد حاسبيني، وفد حزب الوطنيين الأحرار، الشيخ أبو ديب ضاهر شيخ عرب المسلخ، القاضي الشيخ أحمد درويش الكردي، الحاج عمر غندور وأخوانه، جمعية آل القيسي، وفد حزب الاتحاد برئاسة نائب الرئيس أحمد مرعي، رئيس جمعية التربية الإسلامية القاضي راشد طقوش، رئيس جمعية الواقع مصطفى بنوك، المستشار الشيخ يحيى الرفاعي، الدكتور محمد السمّك، وفد المجلس الشرعي الإسلامي، رئيس دائرة أمن عام بيروت الرائد عماد دمشقية... وحشد من شباب الجماعة وأنصارها.

في طرابلس

استقبل الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان الأستاذ عزام الأيوبي وقيادة الجماعة الإسلامية في الشمال وفوداً علمانية وشخصيات سياسية واجتماعية وحزبية إضافة إلى أعضاء من المجالس البلدية والاختيارية وذلك بمناسبة حلول عيد الفطر السعيد في مركز الدعوة الإسلامية بطرابلس.

في جبل لبنان

تقبلت قيادة الجماعة الإسلامية في جبل لبنان المهنيين بعيد الفطر السعيد في مركز الدعوة الإسلامي في شحيم، وكان في استقبال المهنيين رئيس مجلس محافظة جبل لبنان في الجماعة المهندس محمد قداح والمسؤول السياسي عمر سراج، رئيس مكتب شحيم الشيخ أحمد فواز، رئيس مكتب المحور الحاج حسن قوبر. وكان من أبرز المهنيين وفد من تيار المستقبل برئاسة الأستاذ وليد سرحال، وفد من الحزب التقدمي الاشتراكي برئاسة الدكتور سليم السيد، وفد من حزب

الجماعة الإسلامية في حاصبيا ومرجعيون تستقبل النائب أنور الخليل



وارضية والإيمانية. بدورها أنشأت الجماعة على دور النائب الخليل الرائد والفعل في خدمة أهالي قضاءي حاصبيا ومرجعيون، وشددت على التفاعل الإيجابي بين جميع مكونات المنطقة، الذي يعكس منا واستقراراً في المنطقة بالتعاون بين الأحزاب والمرجعيات السياسية والدينية ومؤسسات الدولة الرسمية والأمنية، مؤكدة أنها لن تتخلى عن مسؤولياتها وواجبها تجاه أهلنا في قرى العرقوب والمنطقة.

زار عضو كتلة «التحرير والتنمية» النائب أنور الخليل مركز الجماعة الإسلامية في العرقوب بحضور مسؤوليها في حاصبيا ومرجعيون الأستاذ وسيم سويد وقيادة الجماعة في المنطقة، حيث قدّم التهانى بمناسبة عيد الفطر السعيد. كما استعرض الخليل مع قيادة الجماعة الأوضاع السياسية والتربوية والإيمانية في المنطقة، فأثنى على أداء الجماعة المتميز على كافة الصعد عبر مؤسساتها الاجتماعية والتربوية والطبية

المطران العمار يزور الجماعة في الإقليم مهناً



ورئيس مكتب شحيم شحيم الشيخ أحمد فواز، ورئيس مكتب المحور حسن قوير، وعدد من أعضاء الجماعة في الإقليم. كذلك زار مركز الجماعة في شحيم الرئيس العام للرهبانية المخلصة الأرشمندريت أنطوان ديب، على رأس وفد ضم رئيس دير المخلص النائب العام الأرشمندريت نبيل واكيم والأب شربل وراهبات من دير سيدة البشارة، بمناسبة عيد الفطر.

زار راعي أبرشية صيدا ودير القمر للطائفة المارونية المطران مارون العمار مركز الجماعة الإسلامية في شحيم، مقدماً التهانى بالعيد. ورافقه المونسنيور مارون كيوان ورئيس بلدية جدرا الأب جوزيف القزي والأب الياس الأحمر. وكان في استقبالهم رئيس مجلس محافظة جبل لبنان في الجماعة الإسلامية المهندس محمد قدهج والمسؤول السياسي الحاج عمر سراج،

ثانوية الإيمان في بيروت تخرج الدفعة ٣٣ من طلابها للمرحلتين المتوسطة والثانوية



أقامت ثانوية الإيمان في بيروت حفل تخريج الدفعة الثالثة والثلاثين من طلابها للمرحلتين المتوسطة والثانوية، في لقاء أقيم في باحة الثانوية حضره ممثل وزير التربية والتعليم العالي (مروان حمادة) الأستاذ محمد الجمل، ومستشار محافظ بيروت الحاج عصام

برغوت، ورئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية التربية الإسلامية ومدير الثانوية وعدد من أعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية فيها، إضافة إلى الطلاب المتخرجين وذوهم.

بدأ الحفل بتلاوة آي من الذكر الحكيم للطلاب محمد يحيى الذهبي، ثم قدم للحفل الطالبان هشام سعادة ومريم السنجي، فكانت أولى الكلمات للطلاب المتخرجين ألقاها باسمهم الطالب جاد فرشوخ، ف شكر المعلمين والإدارة والجمعية على ما بذلوه من جهد كان الأساس الذي مهد لنا طريق النجاح. كما كانت كلمة مماثلة للطلاب المتخرجين باللغة الإنكليزية ألقها الطالبة ريم سرحان.

بعد ألقى مدير الثانوية الأستاذ عدنان منصور كلمة دعا فيها وزارة التربية لأن يكون لها دور فاعل في تصحيح الإعلام المنحرف في لبنان، الذي يهدم ما تبنيه التربية في نفوس الأجيال. كما طالب الأهالي ليكونوا شركاء حقيقيين في عملية التربية ومساندة الإدارة، في تنشئة جيل مسلم مثقف يستطيع مواجهة تحديات المستقبل.

كلمة جمعية التربية الإسلامية ألقاها الشيخ كمال طقوش وجاء فيها: نحتفل ونفرح بكم ومعكم بتخريج أبناء لنا بعد خمسة عشر عاماً من الجهد والعناء، حملوا فيها مع أهاليهم هموم الدراسة بشؤونها وشجونها.. إن مجالات العمل في الحياة كثيرة ومتنوعة، لكن الجمعية اختارت التعامل مع أصعب وأشرف مهنة، نريد الإنسان السوي المتزن والمتوازن، الذي يعرف كيف يعيش مع الآخرين باحترام متبادل.

نافع يستقبل وفداً من الوطنيين الأحرار



استقبل المسؤول السياسي للجماعة الإسلامية في الشمال الأستاذ ايهاب نافع وفداً مركزياً من حزب الوطنيين الأحرار برئاسة عضو القيادة المركزية للحزب ادغار رزق، وسيمون

درغام رئيس مصلحة الطلاب، بحضور عضوي الدائرة السياسية أحمد البقار وصهيب جوهر. وقد تمت مناقشة آخر المستجدات السياسية اللبنانية وقانون الانتخاب وسبل التعاون

والتنسيق بين الطرفين في مختلف الاستحقاقات، كما أكد الطرفان ضرورة العمل على عودة طرابلس إلى خريطة الإنماء وتفعيل المشاريع في المدينة. ■

معايدة جمعية النجاة في العرقوب



أقامت جمعية النجاة الاجتماعية - العرقوب لقاءً معايدة في مركزها بالهبارية، تخلل اللقاء توزيع هدايا مسابقة رمضان في حفظ سورة الحجرات وذلك يوم الأربعاء ٢٨ حزيران ٢٠١٧.

مشروع فروج العيد لجمعية النجاة



نفذ قسم العمل الخيري في جمعية النجاة الاجتماعية بيروت مشروع فروج العيد حيث وزع الفرائج على متني عائلة وذلك يوم الأربعاء ٢١ حزيران في مركز الجمعية.

توزيع كسوة العيد في برجا



وزعت جمعية النجاة الاجتماعية في الإقليم - برجا كسوة العيد على ٥٠٠ عائلة من الأسر المتعفة في البلدة، والأسر السورية المقيمة فيها، يومي الاثنين والثلاثاء الواقع في ١٩ و ٢٠/٦/٢٠١٧ في مسجد الديماس.

رحلة ترفيهية إلى منطقة رشميا



نظم القسم التربوي في جمعية النجاة الاجتماعية - بيروت رحلة ترفيهية إلى منطقة رشميا - عاليه، وذلك يوم الجمعة ١٩ أيار الموافق ٢٠ شعبان. اشتركت بالرحلة نحو ٤٠ أختاً، وتميزت بجو من اللفة والأخوة

والسعادة. ألفت كلمة أخوية الأخت سعاد ع. وكانت هناك مداخلات للأخوات عكست جواً إيجابياً رائعاً. وقد أدت الأخوات صلاة الظهر جماعة. وتآلت اللجنة المنظمة بفكرة الترفيه، فأضافت جواً من البهجة على المشتريات.

معرض الألبسة الشرعية الثالث في الرفيد



افتتحت جمعية النجاة الاجتماعية في الرفيد - البقاع معرضها السنوي الثالث للألبسة الشرعية «ليكتل نورك» برعاية مفوض الكشاف المسلم في البقاع القائد محمد عميص، وذلك نهار الجمعة ٥/٥/٢٠١٧ في قاعة مسجد خالد بن الوليد. تخلل المعرض الذي استمر أربعة أيام فقرات ترفيهية للأطفال، محاضرة صحية ومسابقة وتوزيع جوائز...

لا خطوط حمراً إلا تحت سقف القانون

بقلم: أواب إبراهيم

بخجل ومواربة، تداول كثيرون خبر مقتل عدد من اللاجئين السوريين بعد توقيفهم في مراكز الاعتقال التابعة للجيش اللبناني. البيان الصادر عن الجيش أقر بوفاة أربعة لاجئين، قال إنهم توفوا «بسبب مشاكل صحية مزمنة تفاعلت نتيجة الأحوال المناخية». رواية لم تقنع حتى أصحابها، لكننا لم نسمع أي موقف رسمي يطالب بالتوضيح. الجميع اكتفى بالغمز واللمز والتساؤل عن غموض بيان الجيش. هذا الغموض الذي دفع صحيفة الأخبار المقربة من حزب الله والداعمة «عالمية» للجيش اللبناني في حربه على الإرهاب، دفعها إلى كتابة مقال تحت عنوان «التحقيق واجب لأجل الجيش». فحتى الأخبار لم «تبلع» رواية الجيش حول المشاكل الصحية المزمنة التي تفاعلت نتيجة الأحوال المناخية. فالنازحون الذين توفوا كانوا يعيشون في خيام في العراء، تحت أشعة شمس لاهبة، في ظروف إنسانية سيئة، كيف تكون الأحوال المناخية في مراكز الاعتقال سبباً في وفاتهم، طالما أن الأحوال المناخية التي يعيشون فيها كانت الأسوأ.. اللهم إلا إذا كان بيان الجيش يقصد بالأحوال المناخية صنوف التعذيب التي تعرض لها الموقوفون، وهو يطبق أوصاف دلع على «الفلق» و«الفروج» و«البلانغو» والصعق بالكهرباء، ويصفها بالأحوال المناخية والمشاكل الصحية.

ليست المرة الأولى التي توجه فيها أصابع الاتهام للجيش بسبب ارتكاب انتهاكات ومخالفات تصل حد الجرائم خلال قيام عناصر الجيش بمهامهم، ومن الواضح أنها لن تكون الأخيرة، بما أن هذه الانتهاكات تلقى من كثير من اللبنانيين الترحيب والتصفيق، ويرفضون حتى إجراء التحقيق في ما يقوم به الجيش، ولا يحفظون إلا عبارة «الجيش خط أحمر»، ووصل الأمر بالأبواق المعروفة بزعميها التهديد بمحاسبة أي شخص ينتقد مدامات الجيش اللبناني وقتله للاجئين السوريين، سواء خلال المدامات أو تحت التعذيب. واعتبر أحد الناعقين في تصريح له أن تصرف الجيش وقتله للاجئين السوريين واعتقالهم ثم قتلهم أيضاً تحت التعذيب أمر طبيعي. هذا المستوى من الإسفاف لم يصدر عن جهة أو حزب أو محور أو فريق، فقد سمعنا من مختلف الأطياف تبريرات لما قام به الجيش ورفض توجيه أي انتقاد له، طالما كان أو مظلوماً.

مع احترامنا وتقديرنا للخط الأحمر الذي يرسمه البعض حول الجيش، لكن الخط لا ينفي معلومات مثبتة في العديد من تقارير الجمعيات الحقوقية الدولية، التي وثقت وفصلت عن صنوف التعذيب التي يتعرض لها الموقوفون في مراكز التحقيق في لبنان، سواء كانوا بعهددة الجيش أو الأجهزة الأمنية الأخرى. وإذا كان البعض يشكك بمصداقية هذه التقارير، فهل يتم التشكيك برواية قائد فوج المغاوير السابق صهر رئيس الجمهورية العميد شامل روكز الذي أقر في مقابلة مع قناة الجزيرة قبل أشهر بارتكاب عناصر الجيش انتهاكات وتعذيب الموقوفين على خلفية أحداث عبدا. هذا إذا تجاهل الصور وأفلام الفيديو التي رصدت قيام عناصر من الجيش بضرب وسحل عدد من الموقوفين. وبما أننا نتحدث عن أحداث عبدا، فلا يفوتنا التذكير بوفاة المواطن الصيداوي نادر البيومي تحت التعذيب بعدما تم استدعاؤه من قبل مخابرات الجيش للتحقيق معه. وصور بيومي بعد وفاته كشفت بشكل لا لبس فيه ما تعرض له قبل وفاته من صنوف التعذيب. وبما أننا نتحدث عما يتعرض له الموقوفون خلال التحقيق، من المناسب التذكير أيضاً بمقتل المواطن البقاعي إسماعيل الخطيب تحت التعذيب.

نحن إذاً لنتحدث عن أمر غريب وطارئ. فالواضح أن ارتكاب التعذيب في مراكز التوقيف وانتهاك الكرامات خلال التوقيف نهج قديم ومتواصل، وهو باق ويتمدد، طالما أن أحداً لم يرفع الصوت للاحتجاج، أو أقله للمطالبة بإجراء تحقيق بما يجري داخل مراكز التوقيف ومحاسبة المخلفان.

لا خطوط حمراً حين يتم تجاوز القانون، لا خطوط حمراً حين يتم انتهاك كرامات العباد وإنسانياتهم، لا خطوط حمراً حين يكون الاعتداء على النازحين والإجهاض عليهم في مراكز التوقيف والحرص على إهانتهم سبباً في تنامي الإرهاب والحقد على المؤسسة العسكرية والسعي للانتقام منها. ■



كلية طيبة

لبنان بلد التناقضات

عبد القادر الأسمر

الدول الراقية شكلاً ولكننا لانزال في المضمون من الدول المتخلفة والفاصلة التي ظلمت شعبها وتناست همومه وأحواله؟ ترى أين عود إصلاح الكهرباء بعد المليارات العشرين من الدولارات التي خصصت لهذا القطاع، ولانزال نتخط في إيجاد حل لها؟

أين «سلسلة الرتب والرواتب» التي وعد رئيس المجلس نبيه بري بإصدارها في أولى جلسات المجلس؟ يبدو أن هناك مزيداً من التعقيد لإدراج المتعاقدين فيها وهذا سيستغرق شهوراً إضافية و«الشعبان يفت للجوعان فتاً بطيئاً».

إنه بلد غريب عجيب فيه عشرات الآلاف من العائلات أصبحت تحت خط الفقر والدولة تدفع من مال المواطنين مليارات الدولارات دعماً لما يسمى «مهرجانات الصيف» تعويضاً عن خساراتها المزعومة وهذا سوق المواطنين لسلطة المال العام بشكل قانوني وما على المواطن اللبناني إلا أن يبارك لأصحاب هذه الحفلات التي ينالونها دعماً للسياحة. علماً أن الثمن المتوسط للبطاقة يزيد على المائة دولار على الأقل. وعلينا نحن التمسك أن نحيا هذه الجهود المباركة التي تضع اسم لبنان عالياً رغم ما يشوبه من إنحلال وظلم وقهر. إنه بلد التناقضات فبالإضافة الى تعاسة أحوال الأسر اللبنانية فإن هناك فئة من الباطرين تشكي الى وزارة الاقتصاد سعر الدخول الى المنتجعات الفخمة بـ ٤ ألف ليرة. ويساهم السلاح المتكثف في زعزعة الاستقرار مع اعتراف وزير الداخلية نهاد المشنوق بأن مطلق النار الذين قبض عليهم فرع الامن الداخلي يُفرج عليهم فوراً بسبب تدخلات سياسية رغم ما سببوه من أذى وضحايا، بدل السعي الى اطلاق الموقوفين الاسلاميين المظلومين. لقد آل المواطن اللبناني على نفسه أن يغير نوابه ويدعم مرشحي المجتمع المدني في وجه زعماء الفساد والهدر. وإن موعد شهر أيار ٢٠١٨ قريب. ■

ما زال المواطن اللبناني ينتظر وعود نوابه ووزرائه بأنهم سيلتفتون الى معالجة الشأن الاقتصادي والههم المعيشي بعد أن استغرقوا الأشهر الماضية في صراع حول القانون الانتخابي الأكثر مواءمة لهم ولحساباتهم الانتخابية. وأكدوا أنهم سينصرفون بعد عيد الفطر الى استنفار الجهود وحث الوزارات المعنية على الالتفات لمطالب الناس وأنه - على حد قولهم - حان الأوان لكي يستجيبوا لمطالب الشعب المزمنة بعد طول اصطبار.

ولم تصدق الوعود حتى الآن وما زال النواب ومجلس الوزراء والسياسيون رهن القانون الانتخابي الجديد الذي اعتمد النسبية في ١٥ دائرة والذي رغم أنه قد تمت الموافقة عليه في مجلس النواب إلا أن هناك العديد من السياسيين يطالبون بتصحيح بعض الشوائب على الرغم من أنهم شاركوا في إخراج القانون.

وعاد الحديث المبكر عن التحالفات الانتخابية قبل ١٠ أشهر من موعد الانتخاب في شهر أيار المقبل، ولم يعد السياسيون مهتمين بأحوال الناس وأوضاعهم، فالمعركة الانتخابية القادمة هي مصيرية لمختلف القوى السياسية التي لا تزال تحسب من مكائباتها الانتخابية حجم كتلتها والنتائج المرتقبة أو مقدار أرباحهم وربما خسارتهم لبعض المقاعد، ما جعلهم يحرصون على مغازلة الكتل الأخرى في عدد من الدوائر الصعبة. ويحكي عن تحالف بين الأعداء مثل القوات اللبنانية ونياب المردة من أجل إحراز عدد أكبر من النواب. ترى ما شأن المواطن اللبناني في هذه الهمروجة التي لا يعنيه من أمرها شيء، فهي لا تحقق له سوى تكريس سيطرة بعض رموز الفساد الذين سيكتلون في مواجهة أي طارئ فضولي يريد أن يجد لنفسه موطئ قدم في مجلس النواب. ترى كيف سيقترع الناس رغم أننا أمام محاولات يائسة من قبل المتخصصين في شرح كيفية الاقتراع باللوائح؟ وماذا عن الصوت التفضيلي البديعة، ما جعلنا نعتقد أننا في مصاف

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	الفجر	الشروق	الظهر	العصر	المغرب	العشاء
السبت	٨:١٤	٣:٣٩	٥:٢٣	١٢:٤٢	٤:٢٧	٧:٣٢
الأحد	٩:١٥	٣:٤٠	٥:٣٣	١٢:٤٣	٤:٢٧	٧:٣١
الاثنين	١٠:١٦	٣:٤٠	٥:٣٤	١٢:٤٣	٤:٢٨	٧:٣١
الثلاثاء	١١:١٧	٣:٤١	٥:٣٥	١٢:٤٣	٤:٢٨	٧:٣٠
الأربعاء	١٢:١٨	٣:٤٢	٥:٣٥	١٢:٤٣	٤:٢٨	٧:٣٠
الخميس	١٣:١٩	٣:٤٢	٥:٣٦	١٢:٤٣	٤:٢٨	٧:٢٩
الجمعة	١٤:٢٠	٣:٤٤	٥:٣٦	١٢:٤٣	٤:٢٨	٧:٢٩